euromesco
Policy Study

رقم 30

تجديد التعاون الأورو-متوسطي بشأن النظم الغذائية الزراعية المستدامة من أجل الأمن الغذائي في المنطقة

Marko Lovec — ماركو لوفيك (المنسق)

Desirée A.L. Quagliarotti — ديزيريه أ. ل. كواجلياروتي

Tommaso Emiliani — توماسو اميلياني

Ines Gasmi — إيناس قاسمي

Shutterstock

IEMed. European Institute of the Mediterranean

Co-funded by the European Union

رقم 30

euromesco
Policy Study

تجديد التعاون الأورو-متوسطي بشأن النظم الغذائية الزراعية المستدامة من أجل الأمن الغذائي في المنطقة

Marko Lovec — **ماركو لوفيك** (المنسق)

Desirée A.L. Quagliarotti — **ديزيريه أ. ل. كواجلياروتي**

Tommaso Emiliani — **توماسو اميلياني**

Ines Gasmi — **إيناس قاسمي**

IEMed. European Institute of the Mediterranean

Co-funded by the European Union

euromesco
research dialogue advocacy

أصبحت **يوروميسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجّهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 30 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يوروميسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يوروميسكو.

وكجزء من هذا المشروع، تجتمع كل سنة خمس فِرق دراسية مشتركة لإجراء بحوث قائمة على الأدلة وموجّهة للسياسات. ويتم تحديد مواضيع البحوث للفِرق الدراسية الخمس من خلال عملية شاملة من المشاورات حول السياسات العامة هدفها تعيين المواضيع ذات الصلة. ويشارك في كل فريق دراسي منسقٌ وفريق من المؤلفين الباحثين الذين يعملون على إعداد بحوث حول السياسات العامة والتي تطبع وتنشر من خلال قنوات ومناسبات مختلفة، وتصاحبها مواد سمعية بصرية.

دراسة السياسة العامة POLICY STUDY

الناشر: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الاقران Peer Review: سباستيان إبيس Sébastien Abis
مراجعة الأقران الأكاديمية: Anonymous

التحرير: خورخي بينيرا ألبارث Jorge Piñera Álvarez

تخطيط التصميم: ستوديو ماورين Maurin.studio
التدقيق اللغوي: نيل تشارلتون Neil Charlton
التخطيط: نوريا إسبارزا Núria Esparza
الطباعة: ISSN 2462-4500
الرقم التسلسلي: ISSN 2462-4519
النسخة العربية: ISSN 2696-7626
أيار/مايو 2023

تنسيق النسخة العربية
Fundación Al Fanar
الترجمة من الإنجليزية: فتحي حجازي
تنضيد الحروف العربية: أحمد الأحمد
المراجعة اللغوية والتدقيق: كريمة بوراس

صدر هذا العدد بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته تُعبر حصراً عن أراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أورومتوسطي شامل ومتعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتلانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

euromesco

Policy Study

المحتويات

الموجز التنفيذي **8**

المقدمة **12**
ماركو لوفيك
Marko Lovec

نحو أجندة مشتركة لسياسة السيادة الغذائية الأورو-متوسطية **16**
ديزيريه أ. ل. كواجلياروتي
Desirée A.L. Quagliarotti

بناء القدرة على الصمود من صدمات (الجوع). تحليل الأسباب الاستراتيجية والعوائق والمسارات نحو استجابة إقليمية لعدم استقرار السلسلة الغذائية الزراعية وتغير المناخ **40**
توماسو إميلياني
Tommaso Emiliani

فيل في الغرفة: السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي والأمن الغذائي في المنطقة الأورو-متوسطية **62**
ماركو لوفيك
Marko Lovec

الزراعة الذكية مناخيًا: التحديات والسياسات التمكينية لتحفيز التعاون الأورو-متوسطي **80**
إيناس قاسمي
Ines Gasmi

قائمة الاختصارات **100**

الملخص التنفيذي

كشفت الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة بسبب الحرب في أوكرانيا عن نقاط ضعف عميقة في نظام الغذاء الزراعي المتوسطي الذي يهتم بالأمن البشري للأشخاص الذين يعيشون في المنطقة. تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي أكبر منطقة مستوردة للأغذية في العالم، تحديات منهجية في جانب الطلب (النمو السكاني، والتوسع الحضري، والتغيرات الغذائية، وقيود الاقتصاد الكلي في العديد من الحالات) وجانب العرض (ندرة الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي التي تفاقمت بسبب تأثير تغير المناخ) مع توقعات مستقبلية سلبية. غالبًا ما يكون سكان الريف والمزارعون من بين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. رغم أن الدول الأوروبية أكثر مرونة، إلا أنها ليست محصنة؛ حيث تؤثر أسعار المواد الغذائية والمدخلات المرتفعة المستوردة على اتجاهات الاقتصاد الكلي والشرائح الضعيفة في المجتمعات.

السياسات الحالية المستنيرة من مفهوم الأمن الغذائي الذي يركز على التجارة الدولية والإنتاج لم ترق إلى معالجة العلاقة المعقدة بين الغذاء والبيئة والمجتمع. يقدم مفهوم السيادة الغذائية، الذي طوره النقاد، رؤى قيمة يمكن أن تدعم التغيير التحويلي نحو أنظمة زراعية وغذائية أكثر مرونة من خلال تغذية الاستراتيجيات المحلية والإقليمية التي تعتمد على السياق. يجب أن تستند "الخطة الأورو-متوسطية للنظم الزراعية والغذائية المستدامة'' إلى ست ركائز: (1) الانتقال الإيكولوجي الزراعي للحفاظ على التربة والتنوع البيولوجي الزراعي (الممارسات الزراعية المستدامة بما في ذلك الدقة، والزراعة العضوية والمحافظة على الموارد، وأنواع المحاصيل الأكثر مرونة، واستراتيجيات توفير الموارد الطبيعية وأنظمة المزارع المتنوعة)؛ (2) تعزيز النظم الزراعية والغذائية التقليدية "عالية القيمة" (النظام الغذائي للبحر الأبيض المتوسط، والمحاصيل والممارسات التقليدية، التي تم تعريفها على أنها أنظمة تراث زراعي ذات أهمية عالمية من قبل منظمة الأغذية والزراعة؛ (3) دعم المبادرات التي تستهدف سلسلة الأغذية الزراعية (الحفاظ على البذور للتنوع الجيني، والحد من فقد الأغذية وهدرها، والزراعة [شبه] الحضرية)؛ (4) تعزيز استراتيجية الأطعمة الزرقاء (التوسع في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة من خلال الاستثمار والتنظيم والترويج والمراقبة والمعايير)؛ (5) صنع السياسات التشاركية (إعادة توازن القوة في السلسلة الغذائية، وبناء الثقة، وإدماج مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة)؛ (6) التعاون الإقليمي الكلي (التكامل التجاري الإقليمي، مرفق الاستجابة لأزمة الغذاء الأورو-متوسطي المشترك، التعاون في التنمية الريفية، البحث والتعليم).

تتشكل المنطقة الأورو-متوسطية من خلال تغير الجغرافيا السياسية حيث أنه بصرف النظر عن العلاقات التقليدية بين الشمال والجنوب، تبرز علاقات بين الشرق والغرب. على الرغم من أهمية الغذاء للأمن البشري، والاعتماد المتبادل ونفوذ معين، فإن التعاون الإقليمي في الزراعة لم يكن قوياً بشكل خاص على الإطلاق؛ لقد فقد الإطار المؤسسي الإقليمي - الاتحاد من أجل المتوسط الجامد والمتحيز للوضع الراهن وسياسة الجوار الأوروبية المشغولة بالشرطية والهجرة - زخمه التحويلي التكاملي. توفر الاضطرابات المنهجية الناجمة عن الآثار التراكمية لجائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا فرصة لتقديم حالة جديدة للتعاون حيث، بدلاً من اعتبارها مشكلة، يمكن للزراعة أن تعمل كعامل تمكين لسياسة المناخ، من أجل تطوير مهارات الزراعة والتنمية الريفية كضمان للاستقرار والأمن وللشراكة في الابتكار والتعليم مما يوفر الكميات الحرجة وآثارا مضاعفة في الانتقال نحو أنظمة غذائية مستدامة.

هناك العديد من مبادرات الاتحاد الأوروبي حيث يمكن لمشاركة (أفضل) لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط أن تحفز تأثيرات تآزرية، مثل برنامج "هورايزون، والمجتمع السياسي الأوروبي، وممرات التضامن مع أوكرانيا. ثانيًا، على الرغم من كون الزراعة والغذاء أحد أكثر القطاعات تأثراً بتغير المناخ، إلا أنها لا تجذب سوى 3% من تمويل المناخ في العالم. هناك بعض الفرص يتيحها تحديث السياسة الزراعية المشتركة، وسياسة الجوار الأوروبية، والصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة (EFSD+)، بما في ذلك ضمان العمل الخارجي للانتقال إلى أنظمة غذائية مستدامة. لكن، أكبر عامل فعالية هو إعادة المشاركة في مفاوضات التجارة الإقليمية (بناءً على معايير مشتركة وشروط استدامة جديدة) وإشراك كل من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك التمويل، ومعالجة الاختناقات مثل الخدمات اللوجستية. ثالثًا، يمكن للشراكة في البحث والابتكار والتعليم أن تبني على المنصات الحالية مثل المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا (EIT Food) والشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط (PRIMA)، وشبكات مثل المركز الدولي للدراسات العليا في البحر الأبيض المتوسط (CIHEAM). يمكن أن تشمل الموضوعات التي يتم تناولها هدر الطعام، والرقمنة، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته. أخيرًا، من المهم كسب قلوب وعقول الناس من خلال توحيد الروايات؛ على سبيل المثال، من خلال إطلاق مبادرة "غصن الزيتون الأورو-متوسطي" على غرار مبنى باوهاوس الأوروبي الجديد حيث يلعب الطعام بالفعل دورًا مهمًا.

السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وهي أكبر نظام دعم زراعي في المنطقة الأوروبية المتوسطية، على الرغم من الإصلاحات التي خضعت لها في الثلاثين عامًا الماضية لدعم التجارة والاستدامة الاجتماعية والبيئية، ظلت عقبة أكثر من كونها محركًا لاستراتيجية التحول التكاملي في المنطقة. خلال هذه الفترة، وبالتوازي مع تحرير التجارة متعدد الأطراف، أصبحت السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي أقل تشويهًا للتجارة وأكثر توجهاً نحو أهداف جديدة مثل حماية البيئة والتنمية الريفية. في هذا السياق، بذلت محاولات لتعميق التجارة في المنطقة ودعم التطورات السياسية التي من شأنها أن تعكس السياسة الزراعية المشتركة. ومع ذلك، واجهت العملية حصارًا وانعدام الإرادة السياسية لمواجهة التحديات الهيكلية، وتوقفت إلى حد كبير في السنوات العشر الماضية على خلفية أزمات مختلفة. استجابة لأزمة الأمن الغذائي الأخيرة، وجهت دعوات لعكس تطوير السياسة الزراعية المشتركة ودعم زيادة الإنتاج في الاتحاد الأوروبي. في حين أنه من المحتمل (ولكن ليس بالضرورة) تحقيق نجاح على المدى القصير، إلا أن هذا يتعارض مع التحديات الهيكلية مثل الحاجة إلى دعم الإنتاج على الشاطئ الجنوبي والتوجه نحو الاستدامة البيئية على الشاطئ الشمالي، ويجلب مخاطر اقتصادية واجتماعية وبيئية طويلة الأجل.

ما يجب القيام به بدلاً من ذلك هو تعزيز استهداف مدفوعات السياسة الزراعية المشتركة، على سبيل المثال، أهداف المناخ والتنوع البيولوجي، بما يتماشى مع استراتيجيتي تفرع المزرعة (Farm2Fork) والتنوع البيولوجي للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إدخال شروط على التجارة لدعم تطوير الممارسات المستدامة في أماكن أخرى. يمكن أن تلعب السياسة الزراعية المشتركة جنبًا إلى جنب مع أدوات السياسة الزراعية الأخرى في المنطقة دورًا مباشرًا أكثر في دعم الانتقال نحو أنظمة غذائية مستدامة من حيث أنظمة مراقبة السوق الإقليمية، ومنظمات المنتجين والفروع، وخطط الجودة، وإنتاج الطاقة المستدامة (المحاصيل) في المزارع، والشراكة الأوروبية للابتكار والمعرفة الزراعية ونظم المعلومات وما شابه ذلك. يمكن تمويل المشاركين من "الساحل الجنوبي" في المخططات المشتركة من خلال خطة استثمارية للجوار الجنوبي كجزء من استراتيجية سياسة الجوار الأوروبية الجديدة - الجنوب، حيث تعاني الزراعة والغذاء حاليًا من نقص التمثيل.

الدور المتنامي للمناخ والأجندة الرقمية من خلال مفاهيم مثل الزراعة الذكية مناخياً (CSA) يبرز الطبيعة المعقدة للزراعة والنظم الغذائية مع الترابطات الزراعية البيئية والاجتماعية المعقدة والتنازلات بين (أ) الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، و(ب) مقاومة المناخ، و(ج) زيادة الإنتاجية والأجور والتوظيف في القطاع. تتمثل المشكلة الأساسية في تنفيذ الزراعة الذكية مناخياً عبر مواقع متعددة في تنسيق السياسات والبرامج التي تكشف عن هذه التنازلات وتسمح بتحديد الأولويات أو المصالحة بين الأهداف الثلاثة حيث يوجد تضارب. إن اعتماد مبادئ الزراعة الذكية مناخياً من قبل بلدان 5 + 5 (الجزائر، فرنسا، إيطاليا، ليبيا، مالطا، المغرب، البرتغال، إسبانيا، تونس) يظهر صورة متباينة ومجزأة من حيث التدابير التنظيمية وبرامج الحوافز والبحث والتطوير التكنولوجي، في سياق خاص بالمناخ وآخر ناشئ عن أولويات بيئية واقتصادية متزامنة أخرى. تشير الصعوبات الأساسية في تنفيذ الزراعة الذكية مناخياً على المستوى الإقليمي، مثل الأولويات المختلفة وتكاليف البدء المرتفعة والافتقار إلى التعليم والمهارات، إلى غياب هياكل الحوافز والتنسيق والتمويل، وهي واضحة بشكل خاص في الشاطئ الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط.

تشير الأدلة إلى الاحتياجات التالية: تشجيع الأفكار والحلول التي يحركها السياق وذكية للمناخ (الاستثمارات في المنهجيات القائمة على النظام الإيكولوجي، والتكنولوجيا المتطورة، والبيئة الداعمة)؛ تكييف إدارة المياه لتعزيز الأمن الغذائي في سياق الزراعة الذكية مناخيا (تقييم موارد المياه وتخزينها، وتعزيز الزراعة البعلية، واستخدام الري الإضافي لإدارة تقلبات المياه المرتبطة بالمناخ، وتعزيز المرونة من خلال التقنيات المتطورة)؛ تحسين تنسيق السياسات وتعزيز المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية (المزارعون وجمعيات المزارعين، من بين المؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين، والتنسيق على المستوى الحكومي)؛ تعزيز وصول أصحاب الحيازات الصغيرة والحكومات ورواد الأعمال من القطاع الخاص إلى التمويل (إلى جانب البنوك التعاونية والوطنية، من المتوقع أن يكون التمويل العام هو المصدر الأكبر، بما في ذلك مرفق البيئة العالمي [GEF]، وصندوق المناخ الأخضر وأدوات السياسة الوطنية [NAPs] مثل خطط التكيف الوطنية وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً [NAMAs]؛ رفع مستوى الاستثمارات الوطنية في الزراعة الصديقة للمناخ (على سبيل المثال، تمويل الكربون يمكن أن يساعد المزارعين في المراحل الأولى من الاستثمار في المحاصيل الدائمة مثل الأشجار).

المقدمة

ماركو لوفيك
Marko Lovec
أستاذ مشارك بجامعة ليوبليانا،
كلية العلوم الاجتماعية

أدى العدوان الروسي على أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. تعد دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط من بين الأكثر تضررًا (شميدهوبر، ج. وآخرون. 2022). في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، تضاف اتجاهات الأسعار إلى التحديات الهيكلية في جانب الطلب (تزايد عدد سكان المناطق الحضرية، وتغير النظم الغذائية، وقيود الاقتصاد الكلي) وجانب العرض (ندرة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ). غالبًا ما تكون المناطق الريفية والمزارعون في المنطقة نفسها معرضة للخطر بعدد من الطرق. على الرغم من أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر مرونة، إلا أنها تتأثر أيضًا بارتفاع الأسعار الذي يؤثر على اتجاهات الاقتصاد الكلي والشرائح الأكثر ضعفًا في المجتمع.

لقد تم التركيز على الأمن الغذائي في المنطقة الأورو-متوسطية خلال ارتفاعات أسعار الغذاء والطاقة في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، على الرغم من الترابط القوي والنفوذ المحتمل للعديد من البلدان في المنطقة التي تعد مصدراً رئيسياً للغذاء والطاقة (منظمة الأغذية والزراعة، 2022 ب)، إلا أن المنطقة الأورو-متوسطية فشلت في تطوير استراتيجية للتعاون الزراعي والغذائي.

على المستوى العالمي، كانت هناك دعوات متجددة لنهج منسق وقائم على القواعد لمنع تخريج انعدام الأمن الغذائي إلى الخارج (منظمة الأغذية والزراعة، 2016). كان هناك وعي متزايد بالقيود المفروضة على سياسات الأمن الغذائي[1] القائمة على الإنتاج والتجارة الموجهة وفهم أفضل للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأمن الغذائي (رئاسة مجموعة السبع، 2022). تشمل الحلول المقترحة شفافية أكبر في السوق لتجنب المضاربة، وتحسين كفاءة استخدام الأسمدة، وتمويل مشاريع التنمية القائمة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تستهدف صغار المزارعين على وجه التحديد (منظمة الأغذية والزراعة، 2022 أ).

الغرض من هذه الدراسة هو فحص مجالات السياسة التي لديها القدرة على تحسين الأمن الغذائي في المنطقة. في الفصل الأول، تتحدى ديزيريه كواجلياروتي[2] المفهوم التقليدي للأمن الغذائي باستخدام مجموعة متنوعة من وجهات النظر والبيانات التي تثبت فشل السياسات. وبدلاً من ذلك، تستكشف المفهوم الاستفزازي للسيادة الغذائية - أي استقلالية أكبر في اتخاذ قرارات النظم الزراعية والغذائية - الذي دعت إليه منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة المحلية الفردية لمعرفة ما يمكن أن نتعلمه منها لدعم الانتقال إلى أنظمة غذائية مستدامة في المنطقة.

يستكشف الفصل الثاني الذي كتبه توماسو إميلياني[3] كيف يمكن للبيئة الجيوسياسية المتغيرة - على سبيل المثال، الدور المتنامي للصين وروسيا الأكثر حزماً - أن تعمل على وضع استراتيجية وتعزيز التعاون الإقليمي في الزراعة والغذاء. يحدد، بالاعتماد على الوثائق الاستراتيجية والمقابلات مع صانعي السياسات والخبراء، القيود المفروضة على المنتديات المؤسسية الإقليمية الحالية مثل الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية، وكذلك مجالات السياسة مثل التجارة والسياسة الزراعية المشتركة، ويستكشف المنتديات والجهات الفاعلة والمبادرات السياسية الأخرى.

[1] تم تعريف الأمن الغذائي في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 على أنه توفر كميات كافية من الغذاء بجودة مناسبة، وإمكانية الوصول للأغذية، والاستخدام الفعال لها والعوامل ذات الصلة، والإدارة المستدامة لقاعدة الموارد. تركز السياسات الحالية في الغالب على التوافر (على المدى القصير) والوصول من خلال زيادة الإنتاج والتجارة والمعونة.

[2] باحثة، معهد ISMED لدراسات جنوب البحر الأبيض المتوسط.

[3] مدير مجموعة التآزر الاستراتيجي في المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا

يركز الفصل الثالث لماركو لوفيك[4] بشكل خاص على السياسة الزراعية المشتركة باعتبارها أكبر نظام دعم زراعي في المنطقة وعلاقتها بالتجارة متعددة الأطراف والإقليمية وسياسات التنمية، فضلاً عن القضايا البيئية والاجتماعية ذات الصلة بالأمن الغذائي في المنطقة. يتضمن الفصل تقييمًا للآثار قصيرة ومتوسطة المدى للتغييرات في السياسة الزراعية المشتركة (الإعفاءات من القواعد الحالية، السياسة الزراعية المشتركة 2023-2027، والمبادرات المتعلقة بالصفقة الخضراء الأوروبية) وسياسة الجوار الأوروبية - الجنوب على الأمن الغذائي في المنطقة.

يركز الفصل الرابع من تأليف إيناس قاسمي[5] على مفهوم الزراعة الذكية مناخيا، والتي تجمع بين إمكانات الأجندات البيئية والرقمية الناشئة لتعزيز الإنتاج المستدام في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتم إجراء جرد تجريبي للمبادرات في المنطقة ومسح لأصحاب المصلحة، ويتم جمع وتلخيص الخبرات الحالية بشأن الحوافز والحواجز المؤسسية والمالية والسياسية، ويتم اقتراح خطة عمل.

الشكل 1: تصميم الدراسة

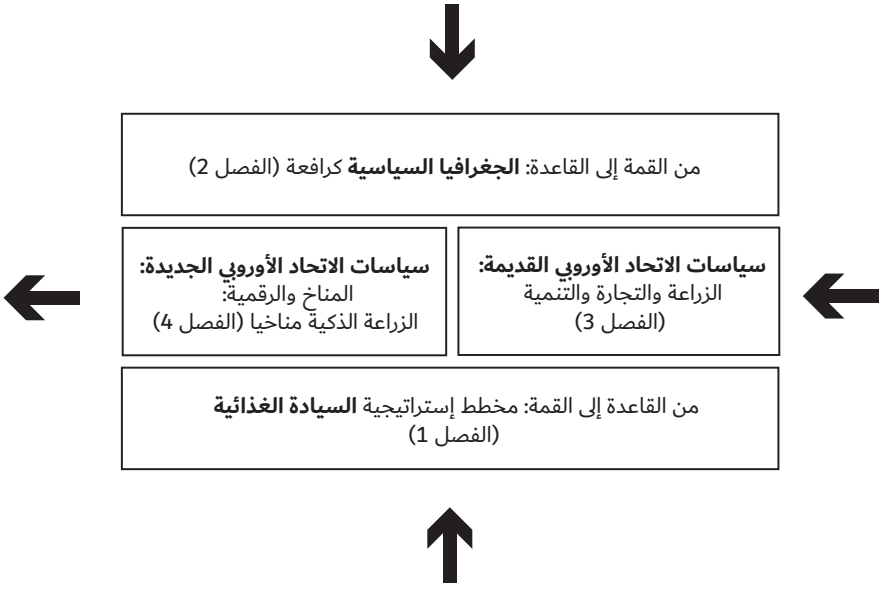

[4] أستاذ مشارك بجامعة ليوبليانا، كلية العلوم الاجتماعية

[5] مسؤولة مشروع في مركز التكامل المتوسطي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

المصادر والمراجع

منظمة الأغذية والزراعة (2016). الاكتفاء الذاتي من الغذاء والتجارة الدولية: انقسام خاطئ؟ في: *حالة أسواق السلع الزراعية 2016-2015.*

منظمة الأغذية والزراعة (2022 أ، 13 أيار/ مايو). العرض الذي قدم في اجتماع المدراء العامين لوزراء الزراعة لمجموعة السبعة شتوتغارت، ألمانيا - 13 أيار/ مايو 2022.

منظمة الأغذية والزراعة (2022 ب، 20 أيار/ مايو). منظمة الأغذية والزراعة تطرح مقترحات لمعالجة النقص الغذائي الحالي والمستقبلي. أخذت من: https://www.fao.org/newsroom/detail/g7-fao-food- shortages-agriculture-ukraine-russia-germany/en

رئاسة مجموعة السبع (2022، 20 أيار/ مايو). بيان مشترك: إنشاء تحالف عالمي للأمن الغذائي لتحفيز الاستجابة لأزمة الغذاء. *Reliefweb*. أخذت من: https://reliefweb.int/report/world/joint-statement-g7-presidency-world-bank-group-establish-global-alliance-food-security-catalyze-response-food-crisis

شميدهوبر، ج. وآخرون. (2022). الحرب في أوكرانيا والمخاطر التي تشكلها على أسواق السلع الغذائية العالمية. في *FAO Food Outlook 2022*.

نحو أجندة مشتركة لسياسة السيادة الغذائية الأورو-متوسطية

ديزيريه أ. ل. كواجلياروتي
Desirée A.L. Quagliarotti
باحثة، معهد CNR-ISMed لدراسات جنوب البحر الأبيض المتوسط، نابولي

المقدمة

تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط اليوم تحديات كبيرة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، والتي من المتوقع أن تزداد سوءًا في العقود القادمة. من المتوقع أن يزداد الطلب على الغذاء بحلول منتصف القرن نتيجة للنمو السكاني والتحضر والتحول في الأنماط الغذائية. في الوقت نفسه، يتعرض الأمن الغذائي للتهديد بشكل متزايد بسبب الافتقار إلى موردين استراتيجيين للإنتاج الزراعي - الأراضي الخصبة والمياه - وتأثير تغير المناخ، وزيادة تقلب الأسعار وعدم الاستقرار في سوق الغذاء العالمي. علاوة على ذلك، على الرغم من أن المنطقة قد أحرزت تقدمًا كبيرًا في الحد من نقص التغذية، إلا أن العبء المزدوج لسوء التغذية، والذي يشير إلى كل من نقص المغذيات الدقيقة (الجوع الخفي) والإفراط في التغذية (زيادة الوزن والسمنة) لا يزال يؤثر على جزء كبير من السكان.

في الآونة الأخيرة، أدت جائحة كورونا إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي العالمي في كل بلد تقريبًا عن طريق خفض الدخل وتعطيل سلاسل الإمداد الغذائي، وهي الظروف التي ساءت بسبب الغزو الروسي غير المبرر لأوكرانيا. في بلدان البحر الأبيض المتوسط في أوروبا، يُظهر النظام الغذائي للاتحاد الأوروبي، المدعوم بمجموعة واسعة من تدابير السياسة القطاعية والوطنية الفعالة للاتحاد الأوروبي، مستوى معينًا من المرونة، لكن تدابير مواجهة الأزمات سلطت الضوء على بعض نقاط الضعف الهيكلية في سلسلة التوريد الغذائي في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن القدرة على تحمل تكاليف الغذاء الآمن والصحي في الاتحاد الأوروبي نفسه. على وجه الخصوص، كشفت الاستجابة للوباء عن محددات في آلية الاستجابة للأزمات في الاتحاد الأوروبي، لا سيما حيث قد تكون هناك حاجة إلى دعم السوق.

لا يملك الاتحاد الأوروبي الميزانية اللازمة للتدخل المستدام في السوق. بدلاً من ذلك، من خلال تسهيل قواعد المساعدة الحكومية، نقل الاتحاد الأوروبي المسؤولية إلى الدول الأعضاء في دعم قطاعاتها الزراعية، مما أدى إلى تكافؤ قطاعي غير متوازن داخل السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي. وبالتالي، كان هناك ارتفاع في المشاعر الشعبية الداعمة لإنتاج الغذاء المحلي كوسيلة لضمان نظام غذائي أكثر مرونة وزيادة الأمن الغذائي. تلقت هذه الدعوة العديد من الدعم رفيع المستوى، على سبيل المثال، من مفوض الزراعة يانوش فويتشوفسكي وكذلك الرئيس ماكرون في فرنسا، الذين صاغوا هذا الهدف بطرق مختلفة: كدعوة لإعادة توطين الإنتاج، لتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد العالمية والاتحاد الأوروبي، وتعزيز سلاسل التوريد الأقصر (ماثيوز، 2020).

في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يختلف الوضع إلى حد ما. النظم الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضة بشدة للصدمات العالمية بسبب وجود سلسلة من العوامل التي تحد من مرونتها وقدرتها على التكيف في أوقات الأزمات. بسبب ندرة الموارد، لم يتم اعتبار الإنتاج المحلي للأغذية كثيفة الاستهلاك للمياه طريقة فعالة لاستخدام الموارد الطبيعية؛ اعتمدت البلدان، منذ نهاية القرن العشرين، بشكل عام استراتيجية للأمن الغذائي ذات توجه تجاري قائم على النظرية الكلاسيكية الجديدة للمزايا المقارنة الدولية. وهذا يجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر المناطق اعتمادًا على استيراد الغذاء في العالم وعرضة بشدة لعدم استقرار الأسواق الزراعية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المستويات المرتفعة من عدم الاستقرار السياسي، والصراعات طويلة الأمد، والافتقار إلى استراتيجيات فعالة للأمن الغذائي على المدى الطويل تجعل الوضع أسوأ، مما يزيد من تعرض البلدان للصدمات الاقتصادية والتقلبات في أسواق الغذاء العالمية (أبيس ودمورتاس، 2023). ما ينشأ هو أن الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو قضية معقدة للغاية تتأثر بالعلاقة المتبادلة بين المتغيرات المتعددة. نتيجة لذلك، يجب أن تتجاوز استراتيجية

الأمن الغذائي المناسبة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة لتشمل الاهتمامات السياسية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة (منظمة الأغذية والزراعة، والمركز الدولي للدراسات العليا في البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد من أجل المتوسط، 2021).

تثير هذه التحديات السؤال حول ما إذا كانت المبادئ والأهداف التي شكلت النظم الغذائية المتوسطية في القرن العشرين تحتاج إلى مراجعة من أجل توفير غذاء كافٍ في الوقت نفسه، كماً ونوعاً، لتلبية الاحتياجات الغذائية لعدد متزايد من السكان وتحسين سبل عيش صغار المزارعين من خلال توليد الدخل وخلق فرص العمل، في سياق الندرة الطبيعية للموارد وفي سيناريو زيادة تأثيرات تغير المناخ، دون ممارسة مزيد من الضغط على النظم الطبيعية (منظمة الأغذية والزراعة- المركز الدولي للدراسات العليا في البحر الأبيض المتوسط، 2016).

يدل هذا الوعي على تحول نموذجي نحو أنظمة إنتاج واستهلاك الغذاء على أساس مبادئ الاستدامة القادرة على المساهمة في الغذاء الصحي من وجهة نظر غذائية وبيئية. تعتبر معالجة تحول النظام الغذائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط عملية معقدة للغاية وديناميكية تتطلب قيودًا مؤسسية واجتماعية اقتصادية وزراعية بيئية متنوعة يجب أخذها في الاعتبار في البلدان والأقاليم على جميع شواطئ البحر الأبيض المتوسط. هذا العمل يطرح قضية *أجندة مشتركة للسياسة الغذائية الأورو-متوسطية*، والتي تضع خارطة طريق لتمكين التغيير التحويلي. يتمثل أحد المكونات الرئيسية لهذه الأجندة في مفهوم السيادة الغذائية على مستوى البحر الأبيض المتوسط كأداة رافعة لتحسين استدامة كل من النظم الغذائية وأنماط الاستهلاك، والتي يمكن من خلالها لبلدان البحر الأبيض المتوسط تحقيق الأمن الغذائي من خلال الجمع بين الإنتاج الغذائي المحلي المستدام والمحدّد السياق واستراتيجيات تعاون إقليمي فعالة. من خلال مراجعة الأدبيات وتحليل البيانات الثانوية، تم تقسيم الورقة إلى قسمين رئيسيين. جزء عام أكثر نظريًا، حيث يتم تقديم جوانب محددة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتقديم تحليل الاقتصاد السياسي لاستراتيجيات الأمن الغذائي، وطرح مفهوم السيادة الغذائية على مستوى البحر الأبيض المتوسط.

يهدف الجزء الثاني إلى توفير إطار عمل يمكن من خلاله تحديد مخطط أجندة مشتركة لسياسة الغذاء الأورو-متوسطية. أخيرًا، من أجل طرح أفكار ملموسة، يتم تقديم توصيات محددة، واقتراح مجموعة من الإجراءات في عدد من مجالات السياسة الرئيسية.

حالة الأمن الغذائي في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في العالم. تساهم ثلاثة عوامل رئيسية في هذا الرأي: الإمكانيات الزراعية المحدودة، وزيادة الطلب على الغذاء، والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في العالم.

على الرغم من اختلاف بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط عن بعضها البعض في إمكاناتها الزراعية، إلا أنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل، هناك مجال محدود لزيادة الإنتاج الزراعي على نطاق واسع من خلال زيادة استخدام المدخلات مثل الأراضي الخصبة والمياه (كواجلياروتي، 2018؛ صعب، 2017) (الجدول 1)[6].

[6] لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء، يمكن زيادة الإنتاج الزراعي إما من خلال توسيع مساحة المحاصيل أو زيادة الغلة لكل وحدة مساحة، أو كليهما. تتأثر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المصنفة على أنها منطقة مناخية قاحلة وشبه قاحلة، بنقص الأراضي الخصبة والموارد المائية، مما يحد من خيار التوسع في أراضي المحاصيل.

الجدول 1 : المدخلات الزراعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (2020)

البلد	الأراضي الزراعية (% من مساحة الأرض)	الأراضي الزراعية (كم2)	الأراضي الزراعية المروية (% من إجمالي الأراضي الزراعية)	الأراضي الصالحة للزراعة (هكتار للفرد)	موارد المياه العذبة الداخلية المتجددة للفرد (م3)	المسحوبات السنوية من المياه العذبة، الإجمالي (% من الموارد الداخلية)
ألبانيا	42.5	11.656	15.6	0.21	9.385	4
البوسنة والهرسك	43.3	22.161	-	0.31	10.68	1
كرواتيا	26.9	15.051	1.1	0.22	9.222	2
قبرص	14.5	35.239	20.0	0.08	656	27
فرنسا	52.1	285.538	4.9	0.27	2.981	14
اليونان	45.5	58.672	20.2	0.20	5.404	17
إيطاليا	44.0	129.991	19.9	0.11	3.055	19
مالطا	32.4	104	33.7	0.02	104	85
البرتغال	42.3	38.728	14.5	0.09	3.695	16
سلوفينيا	30.3	6.105	0.6	0.09	9.002	5
إسبانيا	52.3	261.426	14.4	0.25	2.437	28
الجزائر	17.4	413.588	3.2	0.17	266	87
مصر	4.0	39.712	-	0.03	10	*114.1
ليبيا	8.7	153.503	-	0.25	105	817
المغرب	68.1	303.82	6.0	0.21	805	36
إسرائيل	29.9	6.464	33.4	0.04	84	148
الأردن	11.6	10.292	8.1	0.02	68	132
لبنان	65.5	6.697	-	0.02	700	38
الاراضي الفلسطينية	73.9	4.449	3.7	0.01	178	37
سوريا	75.8	139.211	9.4	0.27	421	196
تونس	62.6	97.311	3.9	0.22	363	90
تركيا	49.1	377.62	13.8	0.23	2.757	27
الاتحاد الأوروبي	**41.0**	**1,639,615**	**-**	**0.22**	**3.043**	**14**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**33.4**	**3,746,084**	**-**	**0.12**	**513**	**123**
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**42.5**	**10,163,808**	**-**	**0.20**	**3.602**	**3**
العالم	**36.5**	**47,338,929**	**-**	**0.18**	**5.658**	**9**

* بالنسبة للسحب السنوي من المياه العذبة في مصر، يُحسب الإجمالي كنسبة مئوية من إجمالي الموارد.
المصدر: البنك الدولي، 2022.

إذا كانت ندرة الموارد تشكل عائقا كبيرا أمام إنتاج الغذاء، إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو مستوى التدهور النوعي. تؤكد الظواهر مثل تآكل التربة وتدهور الأراضي وزيادة الملوحة وتلوث المياه الوعي بأن القطاع الزراعي يقترب أو قد تجاوز بالفعل حدوده البيئية نتيجة لعقود من

السياسات المشوهة والممارسات الزراعية السيئة[7]، والتي قوضت استدامته على المدى الطويل (منظمة الأغذية والزراعة، 2011) (الجدولان 2 و3)[8].

الجدول 2 : تدهور الأراضي الناجم عن التعرية بسبب المياه والرياح في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط (1000 هكتار)

البلد	المساحة المتأثرة بالتعرية بفعل المياه	المساحة المتأثرة بالتعرية بفعل الرياح
الجزائر	3.9	12
مصر	-	1.4
الأردن	330	3
لبنان	65	-
ليبيا	1.3	24
المغرب	3.6	600
سوريا	1.2	3
تونس	3.8	4

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والفريق الفني الحكومي الدولي المعني بالتربة، 2015.

الجدول 3 : المنطقة المتصحرة والمنطقة المهددة بالتصحر في بعض دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، 2012

البلد	المنطقة المهددة بالتصحر (%)	المنطقة المهددة بالتصحر (ألف كم2)	المساحة المتصحرة (%)	المساحة المتصحرة (ألف كم2)	المساحة الإجمالية (ألف كم2)
الجزائر	2.382	1.97	83	230	9.7
ليبيا	1.807	1.589	88	381	21.1
المغرب	711	455	64	195	27.4
تونس	164	-	-	105	64

المصدر: صعب، 2017.

تشير الحدود المادية لتوافر الموارد إلى أن دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط يجب أن تعتمد بشكل أساسي على الزيادات المكثفة في الإنتاج الزراعي، أي تحسين إنتاجية المحاصيل من حيث الغلات على الأراضي الزراعية وموارد المياه الحالية. كما هو مبين في الجدول 4، على الرغم من أن متوسط محاصيل الحبوب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يبلغ حوالي 2,341 كجم للهكتار، وهو أعلى من متوسط أفريقيا جنوب الصحراء، إلا أنه لا يزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 4,072 كجم للهكتار، ومنذ عام 2000 اتسعت

[7] في العديد من البلدان، تسببت السياسات الزراعية والتجارية في أضرار بيئية من خلال تشويه إشارات الأسعار من خلال، على سبيل المثال، ربط الدعم بالسلع الزراعية وتشجيع الزراعة في الأراضي الهشة بيئيًا، وخفض تكاليف المدخلات، مثل الطاقة والمياه.

[8] وفقًا للموجة الخامسة من مسح *الباروميتر العربي*، تُظهر المجتمعات العربية مخاوف كبيرة بشأن تلوث المياه. في مصر، أشار جميع المستجيبين تقريبًا إلى تلوث المياه كمشكلة خطيرة أو خطيرة جدًا (96%)، ما يقرب من تسعة من كل عشرة قالوا الشيء نفسه في ليبيا (93%) وتونس (94%) ولبنان (90%) والجزائر (89%). لا تزال معدلات القلق مرتفعة في فلسطين (88%) والأردن (85%) والمغرب (83%) (جرين، 2019).

هذه الفجوة[9]. مع تركيز التحليل على المستوى القطري، فإن معظم دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط تنتج محاصيل حبوب أقل بكثير من متوسط البلدان النامية، وتوجد قيم منخفضة بشكل خاص في ليبيا والمغرب وتونس والجزائر (البنك الدولي، 2022)[10].

الجدول 4 : تدهور الأراضي الناجم عن التعرية بسبب المياه والرياح في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط (1000 هكتار)

البلد	المساحة المتأثرة بالتعرية بفعل المياه	المساحة المتأثرة بالتعرية بفعل الرياح
ألبانيا	3.175	5.209
البوسنة والهرسك	2.55	6.051
كرواتيا	4.115	6.992
قبرص	931	1.955
فرنسا	7.232	6.384
اليونان	3.869	4.197
إيطاليا	4.994	5.627
مالطا	4.008	4.881
البرتغال	2.794	4.849
سلوفينيا	4.803	7.393
إسبانيا	3.603	4.502
الجزائر	883	1.521
مصر	7.289	6.188
ليبيا	638	672
المغرب	367	743
إسرائيل	2.443	3.817
الأردن	1.728	1.711
لبنان	2.415	3.101
الاراضي الفلسطينية	2.185	2.223
سوريا	1.149	1.832
تونس	985	1.327
تركيا	2.371	3.342
الاتحاد الأوروبي	**3.825**	**5.461**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**2.041**	**2.341**
أفريقيا جنوب الصحراء	**1.182**	**1.546**
العالم	**3.091**	**4.072**

المصدر: البنك الدولي، 2022.

[9] عندما يتعلق الأمر بالمحاصيل الزراعية، يجب توضيح ذلك. المستويات المنخفضة من الأداء لا تعني دائمًا ممارسات سيئة أو تخلفًا. يمكن أن يرتبط انخفاض المحاصيل بالممارسات الزراعية المستدامة التي، من خلال عدم الاستفادة من الحزمة التكنولوجية للثورة الخضراء (الأصناف عالية الغلة، والمكننة، والمياه المروية، والأسمدة الكيماوية)، تضحي بالمحاصيل العالية على المدى القصير لصالح ضمان الإنتاجية الزراعية على المدى الطويل التي يتم تحقيقها من خلال حماية أكبر للموارد الطبيعية. علاوة على ذلك، من الضروري اعتبار أن المحاصيل كمقياس للإنتاجية الزراعية تقوم على منظور اقتصادي بحت لا يأخذ في الاعتبار سوى الجزء الصالح للأكل من المحاصيل. وبالتالي، فإن المكونات النباتية الأخرى، على الرغم من أن لها قيمة في العديد من الوقائع الريفية، يتم إهمالها ولا يتم أخذها من قبل السوق، مما يعطي مقياسًا مشوهًا للإنتاجية الزراعية. أخيرًا، ساهم انتشار الأصناف الهجينة ذات المحاصيل العالية في خسارة كبيرة للتنوع البيولوجي الزراعي مما أدى إلى اختفاء العديد من الأصناف الزراعية المحلية الأكثر مقاومة وذات قيمة غذائية أعلى.

[10] المثير للدهشة أن العوائد مرتفعة للغاية في مصر. أوضح ملحق وزارة الزراعة الأمريكية في تقرير سنوي عن قطاع الحبوب بتاريخ 17 آذار/ مارس 2021، أن "إنتاج القمح في مصر قد تحسن من خلال تطوير تقنيات التربية والزراعة، مشيرًا إلى" استخدام أصناف بذور عالية الغلة، وتوسيع كمية البذور المعتمدة الموزعة على المزارعين، ووقت البذر المثالي، وتقنيات التسوية بالليزر، وزيادة مساحات زراعة القمح إلى أكثر من 420,000 هكتار كتقنيات ساهمت بأكبر قدر في زيادة الغلة على مدى السنوات الست الماضية "(والي وأكنجبي، 2021).

الجدول 5 : إنتاج الحبوب ومحاصيلها على المستويين الإقليمي والعالمي

منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	1961	1990	2012
مساحة الحبوب (1,000 هكتار)	19	26	26
انتاج الحبوب (1,000 طن)	15	37	46
غلة الحبوب (كجم/ هكتار)	796	1,418	1,794
العالم	**1961**	**1990**	**2012**
مساحة الحبوب (1,000 هكتار)	648	708	703
انتاج الحبوب (1,000 طن)	877	1,952,459	2,545,002
غلة الحبوب (كجم/ هكتار)	1,353	2,757	3,619

المصدر: صادق والصلح وصعب، 2014.

تشير فجوة المحاصيل في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى وجود مجال كبير للنمو والحاجة إلى نموذج زراعي جديد قائم على مزيج بين المدخلات والممارسات الزراعية القادرة على ضمان الاستدامة طويلة الأجل في إطار القدرة الحيوية للموارد الزراعية المتاحة. بالانتقال من التحديات المتعلقة بالإمدادات الغذائية إلى التحديات المتعلقة بالطلب، ينبغي التأكيد على أن الطلب على الغذاء في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ينجم أولاً عن النمو السكاني السريع. وفقًا للبنك الدولي، تجاوز عدد سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 472 مليونًا في عام 2021 بمعدل نمو سنوي قدره 1.7%، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 0.9%، نتيجة استمرار معدلات الخصوبة المرتفعة والجهود الناجحة في تحسين الصحة العامة وخفض معدلات الوفيات (الجدول 6).

الجدول 6 : المؤشرات الديموغرافية في دول البحر الأبيض المتوسط، 2021

البلد	عدد السكان (بالآلاف)	النمو السكاني (% سنويا)	معدل الخصوبة الإجمالي (المواليد لكل امرأة)	متوسط العمر المتوقع عند الولادة، الإجمالي (بالسنوات)
ألبانيا	2,811.67	-0.9	1.6	79
البوسنة والهرسك	3,263.46	-0.5	1.2	78
كرواتيا	3,899.00	-3.7	1.5	78
قبرص	1,215.59	0.7	1.3	81
فرنسا	67,499.34	0.2	1.8	82
اليونان	10,664.57	-0.3	1.3	81
إيطاليا	59,066.22	-0.6	1.2	82
مالطا	516.87	0.3	1.1	83
البرتغال	10,299.42	0.0	1.4	81
سلوفينيا	2,107,01	0.2	1.5	81
إسبانيا	47,326.69	-0.1	1.2	82
الجزائر	44,616.63	1.7	2.9	77
مصر	104,258.33	1.9	3.1	72
ليبيا	6,958.54	1.3	2.2	73
المغرب	37,344.79	1.2	2.4	77
إسرائيل	9,364.00	1.6	2.9	83
الأردن	10,269.02	0.6	2.6	75
لبنان	6,769.15	-0.8	2.1	79
الاراضي الفلسطينية	4,922.75	2.5	3.5	74
سوريا	18,275.70	4.3	2.7	74
تونس	11,935.76	1.0	2.2	77
تركيا	85,042.74	0.8	2.0	78

الاتحاد الأوروبي	**446,946.71**	**-0.1**	**1.5**	**80**
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**472,494.99**	**1.7**	**2.7**	**74**
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**1,165,563.99**	**2.6**	**4.6**	**62**
العالم	**7,836,630.79**	**0.9**	**2.4**	**73**

المصدر: من إعداد المؤلف.

النمو السكاني ليس السبب الوحيد وراء الزيادة الحالية في الطلب على الغذاء

لكن النمو السكاني ليس السبب الوحيد وراء الزيادة الحالية في الطلب على الغذاء: بسبب التحضر وارتفاع الدخل، يتحول النظام الغذائي التقليدي نحو أنماط الاستهلاك القائمة على المنتجات الحيوانية والأغذية ذات القيمة العالية، والتي تتطلب المزيد من المياه والأراضي والطاقة (الجدول 7)[11].

الجدول 7 : نمو الدخل والتحضر في بلدان البحر الأبيض المتوسط، 2021

البلد	الناتج المحلي الإجمالي الحالي (بملايين الدولارات)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%سنويا)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحالي بالدولار الأمريكي	عدد سكان الحضر (بالآلاف)	النمو السكاني الحضري (% سنويا)
ألبانيا	18,260.04	8.5	6,494.4	1,770.48	0.4
البوسنة والهرسك	22,571.51	7.1	6,916.4	1,612.96	0.3
كرواتيا	67,837.79	10.4	17,398.8	2,256.66	-3.2
قبرص	27,719.34	5.5	30,798.5	812.69	0.7
فرنسا	2,937,472.76	7.0	43,518.5	54,837.82	0.5
اليونان	216,240.59	8.3	20,276.5	8,535.71	0.1
إيطاليا	2,099,880.20	6.6	35,551.3	42,141.39	-0.2
مالطا	17,189.73	9.4	33,257.4	490.04	0.4
البرتغال	249,886.46	4.9	24,262.2	6,885.06	0.8
سلوفينيا	61,526.33	8.1	29,200.8	1,167.85	0.8
إسبانيا	1,425,276.59	5.1	30,115.7	38,361.12	0.2
الجزائر	167,983.14	3.8	3,765.0	33,132.75	2.4
مصر	404,142.77	3.3	3,876.4	44,687.20	2.0
ليبيا	41,879.58	31.4	6,018.4	5,636.00	1.6
المغرب	132,725.26	7.4	3,496.8	23,924.94	2.0
إسرائيل	481,591.27	8.2	51,430.1	8,677.99	1.7
الأردن	45,243.66	2.2	4,405.8	9,409.09	0.9
لبنان	18,076.62	-10.5	2,670.4	6,030.84	-0.6
الاراضي الفلسطينية	18,036.80	7.1	3,664.0	3,790.66	2.8
سوريا	21,445.78	1.5	1,265.6	10,257.06	5.5
تونس	46,840.04	3.3	3,924.3	8,341.67	1.4
تركيا	815,271.75	11.0	9,586.6	65,116.37	1.4
الاتحاد الأوروبي	**17,088,620.74**	**5.4**	**38,234.1**	**336,072.33**	**0.2**
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**3,636,731.83**	**4.3**	**7,696.9**	**313,055.84**	**2.1**
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**1,917,904.00**	**4.1**	**1,645.5**	**487,142.49**	**3.9**
العالم	**96,100,091.00**	**5.8**	**12,262.9**	**4,433,302.17**	**1.7**

المصدر: البنك الدولي، 2022.

[11] لمزيد من التفاصيل حول الأنماط الغذائية في دول البحر الأبيض المتوسط، وملامح استهلاك الغذاء ومصادره، والعلاقة بين التغييرات في الأنماط الغذائية والبصمة البيئية، انظر (غالي وآخرون، 2017).

على مدى السنوات الخمسين الماضية، تغيرت تركيبة النظام الغذائي بشكل كبير في الدول العربية: في حين انخفضت نسبة السعرات الحرارية المشتقة من الحبوب، زادت حصة اللحوم والألبان والزيوت النباتية (نيغاتو ومعتمد، 2015). يرتبط التغيير الأكثر دراماتيكية بزيادة استهلاك اللحوم. يقدم الجدول 8 ملخصًا للإنتاج والاستهلاك الحالي والمتوقع للدواجن ولحوم الأبقار، مع إبراز أن الاستهلاك سيتجاوز الإنتاج بكثير بحلول عام 2024.

الجدول 8 : إنتاج واستهلاك اللحوم المتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (1,000 طن متري)

منتجات اللحوم	الاستهلاك			الانتاج		
	المتوسط 2014-2012	المتوقع 2024	معدل النمو (%) 2024-2013	المتوسط 2014-2012	المتوقع 2024	معدل النمو (%) 2024-2013
الدواجن	6.511	7.504	1.3	8.324	10.303	1.9
لحم بقري ولحم بتلو	1.835	1.938	0.5	2.912	3.583	1.9

المصدر: نيغاتو ومعتمد (2015).

الحاجة إلى إطعام عدد متزايد من السكان ومعالجة الطلب المتزايد على البروتينات المشتقة من الحيوانات، مما يفرض مزيدًا من الضغط على الموارد الطبيعية النادرة (الأراضي الخصبة والمياه)، تتطلب إقامة صلة أفضل بين موضوعات الأسماك والأمن الغذائي والتَغذِيَة. تبرز ثلاثة جوانب أساسية لتوضيح أهمية الأسماك للأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: محتوى البروتين والمغذيات في الأسماك كغذاء؛ ودور مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كمصدر للدخل وسبل العيش؛ والكفاءة النسبية للأسماك في إنتاج/ تحويل البروتينات[12].

على الرغم من الانخفاض النسبي للحبوب في أنماط الاستهلاك الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن القمح لا يزال هو الحبوب الأساسية السائدة، حيث يمثل ما يصل إلى ثلث السعرات الحرارية المستهلكة في المنطقة (الجدول 9). تؤثر العوامل الاقتصادية (التكاليف والإعانات العامة) وكذلك العوامل الاجتماعية والثقافية (الدين والمعتقدات وتفضيلات الطعام والتمييز بين الجنسين والتعليم وتوظيف المرأة) جميعها تأثيرًا ملحوظًا على أنماط استهلاك الغذاء في هذه المنطقة. على وجه الخصوص، لا تزال الأهمية الكبيرة للحبوب في أنماط النظام الغذائي ليست فقط نتاج خصائصها الغذائية أو المالية. نظرًا لارتباطها بالصحة والعادات والعلاقات المجتمعية، لا تزال هذه السلع عناصر حاضرة على الدوام في الحياة اليومية، وتقع في قلب الهويات الاجتماعية وتعمل كتعبير عن التقاليد الراسخة والتعابير الثقافية التي تتطور بمرور الوقت (مارتينز، 2018).

نتيجة لعوامل العرض والطلب، تتأثر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمستويات منخفضة من معدلات الاكتفاء الذاتي الغذائي لمعظم السلع الغذائية. على المستوى الإقليمي، يتجلى الاعتماد على الواردات بشكل كبير من الحبوب والسكر والزيوت والدهون؛ تُظهر منتجات الألبان واللحوم والبيض مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي، بينما لم يتحقق الاكتفاء

[12] لاكتشاف المساهمة المحتملة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المساعدة على تحسين الأمن الغذائي من الناحيتين الكمية والنوعية، يرجى الاطلاع على تقرير فريق خبراء رفيع المستوى، 2014.

الذاتي إلا في الفواكه والخضروات والأسماك (صعب، 2017) (الجدول 10). كما تظهر البيانات، فإن نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي في عام 2014 لم تتغير بشكل كبير عن مستواها في عام 2005. وهذا يشير إلى أن الدول العربية ككل لم تحرز تقدمًا كبيرًا في السنوات العديدة الماضية نحو محاولتها الاستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي على أساس إنتاج الغذاء المحلي.

الجدول 9 : الاستهلاك المتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسلع المحاصيل الرئيسية (1,000 طن متري)

المحصول	الاستهلاك					
	استخدام الأعلاف			استخدام الغذاء		
	المتوسط 2014-2012	المتوقع 2024	معدل النمو (%) 2024-2013	المتوسط 2014-2012	المتوقع 2024	معدل النمو (%) 2024-2013
قمح	93.347	106.287	1.2	7.158	6.998	-0.2
أرز	13.505	15.815	1.4	0	0	0.0
شعير	3.071	3.533	1.3	26.251	28.327	0.7
حبوب ذرة	4.252	5.108	1.7	35.407	43.751	1.9

المصدر: نيغاتو ومعتمد (2015)

الجدول 10 : نسبة الاكتفاء الذاتي من إجمالي السلع الغذائية والحبوب في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط (%)

الدولة	نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب				نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء			
	2005	2011	2014	2019	2005	2011	2014	2019
الأردن	56.3	53.1	66.6	-	5.1	3.7	3.7	0.0
لبنان	73.2	61.0	74.7	-	18.1	11.0	14.0	6.5
سوريا	85.2	80.6	84.3	-	74.0	58.0	48.0	63.5
فلسطين	81.5	72.3	79.3	-	20.0	10.1	9.5	-
الجزائر	53.5	70.0	75.2	-	30.0	32.0	21.6	29.9
مصر	84.0	79.0	88.0	-	69.6	56.3	66.0	52.2
ليبيا	45.0	43.1	38.3	-	11.0	7.1	9.5	6.1
المغرب	89.6	80.4	100	-	46.1	59.1	68.0	51.1
تونس	72.0	68.5	89.5	-	48.0	47.0	42.4	36.9

المصدر: صعب، 2017، منظمة الأغذية والزراعة، إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة، 2020.

لكن، لا يشكل الاكتفاء الذاتي الغذائي سوى جانب واحد من جوانب الأمن الغذائي الكلي. حتى في حالة الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، فقد يظل البلد آمنًا غذائياً إذا قام بتصدير ما يكفي من السلع والخدمات لتمويل وارداته الغذائية. أحد المؤشرات المستخدمة تقليديًا لالتقاط هذا الجانب من الأمن الغذائي هو نسبة إجمالي الصادرات إلى الواردات الغذائية، والتي تعكس قيمها قدرة البلد على كسب ما يكفي من النقد الأجنبي من الصادرات لتمويل وارداتها: فكلما ارتفعت نسبة إجمالي الصادرات إلى الواردات الغذائية، كلما ارتفع مستوى الأمن الغذائي في بلد ما. وكما تظهر البيانات، فإن هذه النسبة منخفضة بالنسبة لجميع البلدان العربية، مما يؤكد الضعف الشديد أمام اتجاهات وتقلبات أسعار المواد الغذائية والإمدادات الدولية (الجدول 11) (البنك الدولي، 2017؛ بريزنجر وآخرون، 2010).

الجدول 11 : الميزان التجاري للأغذية وهيكل الصادرات السلعية في عدد من دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، 2016 (%)

الدولة	اجمالي الصادرات/ الواردات الغذائية	الاستهلاك				
		الأغذية	المواد الزراعية الخام	الوقود	الخامات والمعادن	مواد التصنيع
الأردن	4.7	18.6	0.4	0.1	8.8	72
لبنان	2.4	26.2	0.6	1.1	9.3	62.6
فلسطين	1.2	27	0.9	0.2	8.4	63.6
سوريا	8.9	-	-	-	-	-
الجزائر	8.7	1.1	0	94	0.3	4.6
مصر	6.9	21.8	2.6	16.3	4	53.9
ليبيا	11.1	-	-	-	-	-
المغرب	8.1	21	0.8	0.9	6.5	70.8
تونس	11.2	14.2	0.6	7.2	1.4	76.5

المصدر: البنك الدولي، 2017.

مع تركيز التحليل على مستوى الأسرة والأفراد، يقدم الجدول 12 معلومات أكثر تفصيلاً حول الجوانب الدقيقة للأمن الغذائي في الدول العربية، ويوضح كيف تغير مؤشر الجوع العالمي (GHI) منذ عام[13] 1990. وفقًا لمؤشر الجوع العالمي، في العديد من دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط انخفض الجوع منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتعتبر معظم البلدان منخفضة أو معتدلة الجوع، تتراوح من 6.1 في تونس إلى 12.3 في مصر (IFPRI, 2022). على الرغم من هذه التحسينات، لا يمكن حساب درجات مؤشر الجوع العالمي للعديد من البلدان بسبب نقص البيانات اللازمة لإعداد جميع مؤشرات مؤشر الجوع العالمي. ومع ذلك، فإن حالة الجوع ونقص التغذية في بعض هذه البلدان هي سبب مخاوف كبيرة، لا سيما في ليبيا وسوريا، حيث أدى الصراع وعدم الاستقرار السياسي إلى إلحاق الضرر بسلاسل التوريد، ومحدودية الوصول إلى المدخلات الزراعية وتراجع الإنتاج الزراعي، وعدم السماح للسكان بتأمين الاحتياجات الغذائية اليومية.

الجدول 12 : مؤشر الجوع العالمي في العديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط

الدولة	2000 (2002-1998)	2007 (2009-2005)	2014 (2016-2012)	2022 (2021-2017)	% تغيير منذ 2014
ألبانيا	20.7	15.8	9.2	6.2	-32.6
البوسنة والهرسك	9.3	6.6	<5	<5	-
كرواتيا	<5	<5	<5	<5	-
الجزائر	14.5	11.4	8.7	6.9	-20.7
مصر	16.3	17.2	14.6	12.3	-15.8
المغرب	15.8	12.4	9.6	9.2	-4.2
الأردن	10.8	7.5	7.4	10.6	43.2
لبنان	11.6	11.2	8.7	10.5	20.7
تونس	10.3	7.6	6.7	6.1	-9.0
تركيا	10.1	5.8	<5	<5	-

المصدر: فون جريمبر وآخرون، 2022.

[13] مؤشر الصحة العالمية هو مؤشر متعدد الأبعاد يجمع بين ثلاثة مؤشرات متساوية الترجيح: (1) نسبة الذين يعانون من نقص التغذية كنسبة مئوية من السكان (يعكس حصة السكان الذين لا يحصلون على كمية كافية من الطاقة الغذائية)؛ (2) انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (يشير إلى نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن)؛ و(3) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (يعكس جزئياً التآزر المميت بين تناول الغذاء غير الكافي والبيئات غير الصحية).

يعد تحقيق الأمن الغذائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط أحد التحديات الرئيسية للعقود القادمة. من أجل مواجهة تحديات الأمن الغذائي في المستقبل، يجب أن نفهم الماضي.

التطور التاريخي لاستراتيجيات الأمن الغذائي في العالم العربي

منذ قرون، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تُعتبر سلة غذاء الإمبراطورية الرومانية: "من الأراضي الزراعية الخصبة المسمدة بالطمي على ضفاف النيل، ومن الحقول المروية ببراعة في وديان نهري دجلة والفرات، ومن التربة الغنية في سهل البقاع اللبناني ومن مناطق أخرى من الهلال الخصيب، كان المزارعون القدامى يزودون معظم أنحاء العالم بالحبوب والخضروات والفاكهة" (لوتون، 1978). اليوم، من المفارقات، أن المنطقة تستورد حوالي 50% من احتياجاتها الغذائية، مما يبرز للأسف كيف يمكن أن تصبح البلدان الخصبة والمنتجة للغذاء المستورد الرئيسي للغذاء في العالم عند اندلاع النزاعات، والظروف المناخية المعاكسة وزيادة الضغط البشري، مما يساهم في تدمير الموارد الطبيعية الاستراتيجية من أجل إنتاج الغذاء- خصوبة الأرض والمياه- ويهدد إنتاج المواد الغذائية الأساسية (هاريجان، 2014).

تعود جذور أسباب هذا التحول العميق إلى إنشاء تلك القوة العظيمة متعددة الأعراق والأديان المعروفة باسم الإمبراطورية العثمانية. خلال القرن السابع عشر، تحول الإنتاج الزراعي في معظم أنحاء العالم العربي نحو المحاصيل النقدية الموجهة للتصدير مثل القطن والنبيذ والحرير والأفيون، على حساب الإنتاج الغذائي المحلي[14]. تكثفت تدفقات التجارة الزراعية مع التقدم المحرز في أنظمة الاتصالات والنقل مما أدى إلى خفض تكاليف التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق.

إذا كان الأمن الغذائي خلال الفترة العثمانية يسترشد بشكل أساسي بمعايير الملاءمة الاقتصادية التي أدت إلى اختيار إنتاج المحاصيل النقدية على حساب الاكتفاء الذاتي الغذائي، إلا أنه مع اندلاع الحربين العالميتين، بدأت استراتيجيات الأمن الغذائي تتشكل على المزيد من الدلالات الجيوسياسية. سلطت التكتلات والقيود التجارية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، تليها أزمة الغذاء العالمية 1972-1974، الضوء على الضعف الجغرافي السياسي للدول العربية من حيث الاعتماد المفرط على الواردات. وبالتالي، مدفوعا أيضًا بقرار بعض الدول في طليعة القومية العربية، مثل سوريا ومصر، بعدم الاعتماد على صادرات الحبوب من الولايات المتحدة، التي كانت تحتكر مبيعات الحبوب، حل الاكتفاء الذاتي الغذائي محل الاستراتيجية القائمة على التجارة (هاريجان، 2014؛ بلانك، 2022). وقد تأثر هذا التغيير أيضًا بأهداف السياسة الوطنية، حيث إن "التوطين وتوزيع الأراضي والسيطرة على المياه كانت أدوات مهمة للسلطة السياسية وبناء الأمة" (وورتز، 2013). تزايدت مشروعات البنية التحتية للمياه واستصلاح الأراضي على نطاق واسع في العديد من البلدان. علاوة على ذلك، بدأت الأنظمة العربية في زيادة الدعم الزراعي للحصول على إجماع سياسي واستخدام أدوات التجارة مثل الحواجز الجمركية وغير الجمركية لحماية القطاع الزراعي من المنافسة الأجنبية. تم التخفيف من ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية الناتجة عن الحمائية الزراعية من خلال برامج الدعم باهظة الثمن.

شهدت أوائل الثمانينيات ولادة ما يسمى بإجماع واشنطن، بدعم من المنظمات الدولية، والتي استندت رؤيتها على مبادئ

[14] للحصول على تحليل أكثر تفصيلاً للمسارات التاريخية للتنمية الزراعية في الشرق الأوسط، انظر بابار وميرغاني (2014).

السوق الحرة[15]. في هذا السيناريو التاريخي الجديد، لم يتم اعتبار تشوهات الأسعار والحماية وسيلة فعالة اقتصاديًا لزيادة دخل المزارعين وضمان الأمن الغذائي لأن الأدوات السياسية الأخرى يمكن أن تحقق نفس النتائج مع تشوهات أقل وبتكاليف أقل. وعلى وجه الخصوص، اعتبرت التدخلات في القطاع الزراعي في البلدان العربية مكلفة مالياً ودون المستوى الأمثل في تخصيص الموارد الداخلية النادرة. أدى تأثير النيوليبرالية الاقتصادية إلى زيادة التركيز على النهج القائم على التجارة والتحول من المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه للاستهلاك المحلي، مثل الحبوب، نحو المحاصيل ذات القيمة الأعلى والأقل استهلاكًا للمياه، مثل الفاكهة والخضروات، لكلى السوق المحلي والتصدير. على الرغم من درجة أكبر من الانفتاح التجاري، لم تشارك معظم الدول العربية هذه الرؤية إلا جزئيًا واستمرت في حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية في العديد من المحاصيل الاستراتيجية[16].

أجبر اندلاع أزمات الغذاء العالمية في 2007-2008 و2010-2011 بعض الدول العربية على تبني نهج أكثر شمولاً للاكتفاء الذاتي الغذائي، مما أدى إلى ما أسماه هاريجان "السيادة الغذائية الكلية" (هاريجان، 2014). تستند هذه الرؤية الجديدة إلى مزيج من الإنتاج المحلي والاستحواذ على الأراضي في الخارج في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية من أجل التخفيف من تعرض الدول لعدم استقرار وتقلب الأسواق الزراعية الدولية وتقليل الضغط على موارد الأراضي والمياه الداخلية[17].

واليوم، فإن تداعيات جائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا، المتداخلين مع عوامل الضعف الداخلية، يعرضان الأمن الغذائي لخطر أكبر بعدة طرق. لم يعد الاكتفاء الذاتي من الغذاء يبدو خيارًا معقولاً. يؤثر نقص المياه وتأثيرات تغير المناخ سلباً على إمكانات الإنتاج المحلي. في الوقت نفسه، باعتبار بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكبر منطقة مستوردة للحبوب في العالم، فإن الانقطاعات في التدفقات التجارية والارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية تؤثر عليها بشكل غير متساو، كما حدث أثناء أزمات الغذاء العالمية.

نظرًا لأنها تنبثق من الأساليب التي تتبناها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحقيق الأمن الغذائي، فإن الاستراتيجية التي تعتمد فقط على خيار واحد لها تكاليف عالية ولا توفر استجابة فعالة. في معظم البلدان، يعد الأمن الغذائي قضية معقدة تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية

نظرًا لأنها تنبثق من الأساليب التي تتبناها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحقيق الأمن الغذائي، فإن الاستراتيجية التي تعتمد فقط على خيار واحد لها تكاليف عالية ولا توفر استجابة فعالة

[15] ألهمت سياسات إجماع واشنطن موجة من الإصلاحات التي غيرت بشكل كبير المشهد السياسي في المناطق الأقل نموًا. تم تقديم هذه الإصلاحات ونشرها من خلال صندوق النقد الدولي وبرامج البنك الدولي لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي. في مقابل الحصول على قروض بنسب فائدة منخفضة للغاية، يطلب صندوق النقد الدولي من البلدان وضع سياسات إصلاح اقتصادي مؤلمة (مشروطة) تهدف إلى خفض النفقات الحكومية وزيادة الإيرادات حتى تتمكن البلدان من سداد المبالغ المستحقة لصندوق النقد الدولي بسرعة نسبية. شكلت سياسات إجماع واشنطن تحولًا كاملاً في النموذج ومنهجًا جديدًا تمامًا للتنمية، وقد أثرت آثاره بشكل كبير على بعض الدول العربية التي تم تنفيذ خطط التكيف فيها بسبب ديونها الثقيلة الناجمة عن فشل السياسات والفساد.

[16] كما يجادل هاريجان، تأثر هذا النهج بكل من نظرية التجارة للميزة النسبية ومفهوم تجارة المياه الافتراضية، وهو مصطلح صاغه توني آلان في التسعينيات للإشارة إلى كمية المياه المستخدمة لإنتاج سلعة ما. وفقًا للبنك الدولي، ينتج عن إنتاج الخضار والفاكهة قيمة مضافة تزيد بستة أضعاف لكل قطرة ماء عن إنتاج القمح و10 أضعاف إنتاج لحوم البقر. ومع ذلك، نظرًا لأن المزارعين لا يدفعون التكلفة الحقيقية للمياه، فإن 40% من الأراضي المروية مخصصة لزراعة الحبوب في المغرب العربي، و51% في المشرق، و73% في دول مجلس التعاون الخليجي (ألان، 1998؛ هاريجان، 2014).

[17] اتبعت هذه الاستراتيجية السياسية الجديدة بشكل رئيسي من قبل الدول العربية في الخليج الفارسي التي استحوذت على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في دول أجنبية في إفريقيا وآسيا، وخاصة في الدول العربية في حوض النيل. تبنت دول الخليج سياسات واضحة لتشجيع مواطنيها على الاستثمار في إنتاج الغذاء في الخارج كجزء من استراتيجيات الأمن الغذائي الوطنية طويلة الأجل. تغطي هذه السياسات مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك إعانات وضمانات الاستثمار، فضلاً عن إنشاء صناديق سيادية تركز حصريًا على الاستثمارات في الزراعة في الخارج (كواجليارولي، 2013).

التي تتطلب نهجًا متعدد الأوجه وشاملًا لتحقيقه. تشير الأزمات الحالية والدراماتيكية إلى الحاجة إلى نظام غذائي متوسطي أكثر مرونة ومحلي ومتنوع لتسريع الانتقال نحو الاستدامة والاستعداد بشكل أفضل للأزمات المستقبلية.

نحو مفهوم السيادة الغذائية المتوسطية

تثير تحديات القرن الحادي والعشرين التساؤل حول ما إذا كانت المبادئ والأهداف التي شكلت نظام الغذاء المتوسطي في القرن العشرين تحتاج إلى مراجعة من أجل توفير ما يكفي من الغذاء، كماً ونوعاً، في الوقت نفسه لتلبية الاحتياجات الغذائية لعدد متزايد من السكان وتعمل ضمن حدود كوكبية، وهي الحدود البيئية المطلقة لاستخدام الموارد الطبيعية والانبعاثات التي يجب احترامها لتجنب تغيير كبير في نظام الأرض والذي لا رجوع فيه (روكستروم وآخرون، 2009؛ ستيفن وآخرون، 2015).

لمواجهة هذه التحديات، كشفت المفوضية الأوروبية في 20 أيار/ مايو 2020 النقاب عن "استراتيجية تفرع المزرعة من أجل نظام غذائي عادل وصحي وصديق للبيئة ''، بهدف نهائي هو جعل نظام الغذاء في الاتحاد الأوروبي نموذجًا عالميًا للاستدامة في جميع مراحل سلسلة القيمة (المفوضية الأوروبية، 2020). ولكن، في عام 2020، سلطت أزمة فيروس كورونا، ثم حرب أوكرانيا لاحقًا، الضوء على بعض نقاط الضعف الهيكلية في سلسلة التوريد الغذائية في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن القدرة على تحمل تكاليف الغذاء الآمن والصحي في الاتحاد الأوروبي نفسه، وجاء الأمن الغذائي على رأس قائمة الأجندة السياسية. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، قدمت المفوضية رسالتها بشأن خطة الطوارئ لضمان الإمدادات الغذائية والأمن الغذائي في أوقات الأزمات (المفوضية الأوروبية، 2021). على نفس المنوال، قدمت الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي (كانون الثاني/ يناير – حزيران/ يونيو 2022) مفهوم السيادة والاكتفاء الذاتي الغذائي بهدف تحقيق تعريف أكثر اتساقًا للأهداف وإنفاذ القواعد في الاتحاد الأوروبي والحفاظ على السيادة الغذائية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من حيث معايير الإنتاج المتبادلة (الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي، 2022).

كما تمت الإشارة إليه، بدأت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا في التركيز على مفهوم "السيادة الغذائية" بدلاً من "الأمن الغذائي"، مما يبرز ميلها للاعتماد بشكل أقل على الأسواق الدولية لتلبية متطلباتها الغذائية. ينطوي هذا النهج على مستوى أعلى من إنتاج الغذاء المحلي يتم تحقيقه من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية داخل البلدان والحصول على الأراضي الزراعية في الخارج في البلدان التي تكثر فيها الأراضي والمياه والعمالة من أجل الحصول على الغذاء مباشرة وتجاوز الأسواق العالمية. في العقود المقبلة، حتى إذا زادت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير من إنتاجها الغذائي المحلي ووصولها المباشر إلى الغذاء من خلال استثمارات في الأراضي الخارجية، فإنها ستظل تعتمد على الواردات في جزء من إمداداتها الغذائية، وخاصة الحبوب. ومن ثم، هناك حاجة إلى إدخال تدابير وأدوات تعزز وضعها في أسواق الغذاء الدولية وتحد من تعرضها لصدمات الأسعار والعرض.

في ظل هذه الخلفية، فإن وضع أجندة مشتركة لسياسة السيادة الغذائية الأورو-متوسطية، والتي تضع خارطة طريق لمواجهة أزمات النظام الغذائي في المنطقة، أمر بالغ الأهمية. تنبع فكرة مفهوم السيادة الغذائية على مستوى البحر الأبيض المتوسط من الاعتقاد بأن الضعف الذي يميز النظام الغذائي الحالي مرتبط بالانقسام بين الغذاء كظاهرة بيولوجية، والغذاء كعامل اقتصادي، والغذاء كحق أساسي تحميه الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، الجدول 13).

الجدول 13 : الانقسامات الغذائية

الغذاء كسلعة	الغذاء كعامل بيولوجي	الغذاء كحق أساسي من حقوق الإنسان
على كل المستويات، أصبح نظام الغذاء الحديث نسخة مصغرة من الاقتصاد الصناعي. يعتبر الغذاء سلعة يتم التعامل معها مثل أي مادة خام أخرى أو منتج استهلاكي: يتم إنتاجه في أي مكان تكون فيه التكاليف أقل، ويتم شحنه إلى أي مكان يكون فيه الطلب أعلى، ويتم إدارته من خلال نفس العقود، والأدوات الأخرى المستخدمة لسلع أخرى، وتحويله بنفس التقنيات ونماذج الأعمال للمصنوعات الأخرى، ويتم توزيعه عبر قنوات التوزيع نفسها للمنتجات الاستهلاكية الأخرى.	على الرغم من كل هذا النظام الغذائي الذي تطور مثل القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلا أن الغذاء في حد ذاته ليس ظاهرة اقتصادية في الأساس. قد يتبع إنتاج الغذاء المبادئ الاقتصادية العامة للعرض والطلب على الغذاء؛ قد يخلق فرص عمل، ويحقق إيرادات تجارية، وتدر أرباحًا؛ لكن المنتج الأساسي لم يتوافق تمامًا مع إملاءات النموذج الصناعي الحديث. من الناحية المادية، فإن الطعام غير مناسب للإنتاج الضخم لدرجة أننا اضطررنا إلى إعادة هندسة نباتاتنا وماشيتنا لجعل حصادها ومعالجتها أكثر سهولة. علاوة على ذلك، فإن أساليب الزراعة وتجهيز الأغذية تتكبد تكاليف "خارجية" هائلة بحيث تتعرض استدامة النظام على المدى الطويل للخطر بشكل خطير.	على الرغم من التقدم المحرز من حيث الإنتاجية الزراعية، لا يزال ما يقرب من مليار شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وعندما يتم القضاء على الجوع، يعاني السكان مما يسمى بالأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي، مثل السمنة وأمراض القلب والسكري والجوع الخفي. علاوة على ذلك، فإن الأساليب نفسها التي سمحت بهذه الوفرة مثل الزراعة المكثفة والتربية أدت إلى تدهور القدرة الإنتاجية للنظم الطبيعية لدرجة أننا لا نعرف كيف نستجيب في المستقبل للطلب المتزايد باستمرار على الغذاء.

المصدر: فون جريمبر وآخرون، 2022.

المراد القول إنه في حالة الغذاء، هناك عدم توافق بين النظام والمنتج وأن سمات الغذاء التي يميل نظامنا الاقتصادي إلى تقديرها وتشجيعها، مثل إنتاج كميات كبيرة، والتكلفة المنخفضة، والمنتجات الموحدة، والمعالجة الثقيلة، والنقل عبر مسافات طويلة، ليست بالضرورة السمات التي تعمل بشكل أفضل للأشخاص الذين يتناولون ذلك الطعام، أو الثقافة التي يتم فيها استهلاك ذلك الطعام، أو البيئة التي يتم إنتاجها فيها. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تطوير إطار للسيادة الغذائية على مستوى البحر الأبيض المتوسط، والذي يبدأ من تطور مفاهيم الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، ويأخذ في الاعتبار جميع أبعاد الغذاء.

يجب أن يكون أحد المكونات الرئيسية للأجندة هذه هو رؤية السيادة الغذائية في البحر الأبيض المتوسط، والتي تتجاوز المفهوم أحادي البعد للاكتفاء الذاتي الغذائي أو السيادة الغذائية الكلية لتبني فكرة متعددة الأبعاد تدمج:

- السيادة الغذائية بمعناها المزدوج: قدرة الدول على تحديد سياساتها الغذائية بشكل مستقل وكخيار سياسي قادر على دعم الزراعة على نطاق صغير.
- الحق في الغذاء ومفهوم الأمن الغذائي بجميع أبعاده على النحو المتوخى في تعريف عام 1996.
- مبدأ المزايا النسبية كأداة لتضخيم أوجه التآزر والتكامل بين البلدان (الجدول 14).

الجدول 14 : تعريف وأبعاد الأمن الغذائي والسيادة الغذائية

المفهوم	التعريف	نقاط الضعف
الأمن الغذائي	يتحقق الأمن الغذائي عندما يتاح لجميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول المادي والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية ومأمونة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية. من هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد رئيسية للأمن الغذائي: التوافر المادي للأغذية؛ الوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء؛ استخدام الغذاء؛ استقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى بمرور الوقت. لتحقيق أهداف الأمن الغذائي، يجب تحقيق جميع الأبعاد الأربعة في وقت واحد (منظمة الأغذية والزراعة، 1996).	لا يأخذ في الاعتبار مكان وكيفية إنتاج الغذاء.
نظرية الميزة النسبية	الميزة النسبية هي مبدأ رئيسي في التجارة الدولية وتشكل الأساس الذي يجعل التجارة الحرة مفيدة للبلدان. ووفقًا لهذه النظرية، فإن البلدان المتخصصة في ميزتها النسبية في التجارة الحرة قادرة على تحقيق مكاسب أعلى في الإنتاج من خلال تصدير السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية واستيراد السلعة التي تعاني فيها من عيب نسبي. على وجه الخصوص، فإن نموذج هيكشر - أولين يبني على نظرية ديفيد ريكاردو للميزة النسبية من خلال التنبؤ بأنماط التجارة والإنتاج بناءً على عوامل الثروات في منطقة التجارة. ينص النموذج بشكل أساسي على أن الدول تصدر المنتجات التي تستخدم عوامل إنتاجها الوفيرة نسبيًا والرخيصة، وتستورد المنتجات التي تستخدم عوامل البلدان النادرة نسبيًا.	إنه نموذج يعتمد على معايير اقتصادية بحتة حتى لو كان من الممكن أن يساهم بشكل غير مباشر في زيادة حماية الموارد النادرة من خلال زيادة الكفاءة في استخدام الموارد.
السيادة الغذائية	نشأ مفهوم السيادة الغذائية مع صغار المنتجين الذين تم تنظيمهم كحركة اجتماعية منظمة عابرة للحدود الوطنية (لا فيا كامبيسينا) وتم إطلاقه عالميًا في مؤتمر القمة العالمي للأغذية للأمم المتحدة عام 1996، والذي يركز على حقوق الناس، بدلاً من الشركات ومؤسسات السوق للتحكم في كيفية إنتاج الطعام ونوعه. تتضمن مبادئ لا فيا كامبيسينا السبعة للسيادة الغذائية ما يلي: الغذاء كحق أساسي من حقوق الإنسان، والحاجة إلى الإصلاح الزراعي، وحماية الموارد الطبيعية، وإعادة تنظيم تجارة الأغذية لدعم إنتاج الغذاء المحلي، وتقليل تركيز القوة المتعددة الجنسيات، وتعزيز السلام، وزيادة السيطرة الديمقراطية على نظام الغذاء (كليز، 2013). كان إعلان نيليني خطوة أخرى نحو جدول أعمال دولي مشترك للسيادة الغذائية، والذي ينص على أن: "السيادة الغذائية هي حق الشعوب في الحصول على غذاء صحي ومناسب ثقافيًا يتم إنتاجه من خلال طرق سليمة بيئيًا ومستدامة، وحقهم في تحديد طعامهم وأنظمة الزراعة. إنه يضع أولئك الذين ينتجون ويوزعون ويستهلكون الطعام في قلب النظم والسياسات الغذائية بدلاً من مطالب الأسواق والشركات. إنه يدافع عن مصالح ودمج الجيل القادم. إنه يقدم إستراتيجية لمقاومة وتفكيك نظام التجارة والأغذية الحالي للشركات، والتوجيهات لأنظمة الغذاء والزراعة والرعوية ومصايد الأسماك التي يحددها المنتجون المحليون.	مفهوم السيادة الغذائية، مع عدم استبعاده لتجارة المواد الغذائية، لا يعلق أهمية على دور الواردات والصادرات الغذائية في إطعام السكان.

	تعطي السيادة الغذائية الأولوية للاقتصادات والأسواق المحلية والوطنية وتمكن الفلاحين والأسرة من الزراعة التي يقودها المزارعون، وصيد الأسماك الحرفي، والرعي الذي يقوده الرعاة، وإنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها على أساس الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية "(منتدى السيادة الغذائية، 2007)	
مفهوم السيادة الغذائية الكلية	يعكس مصطلح السيادة الغذائية الكلية فكرة أن الدول ذات السيادة تهدف إلى زيادة سلطتها وسيطرتها على وصولها إلى الإمدادات الغذائية الوطنية وصياغة استراتيجيات للأمن الغذائي تتضمن الاعتبارات السياسية والاجتماعية بدلاً من الاعتبارات الاقتصادية فقط. تتجلى السيادة الغذائية العربية الجديدة في اتجاهين سياسيين متميزين حديثين. أولاً، السعي إلى إنتاج المزيد من الغذاء محليًا، وثانيًا، خاصة بالنسبة للبلدان الأكثر ثراءً في المنطقة مثل دول الخليج، مبادرات جديدة للحصول على الأراضي في البلدان المضيفة لطرف ثالث من أجل إنتاج الغذاء مباشرةً لشحنه إلى أوطانهم، وذلك عن طريق تخطي أسواق الغذاء العالمية (هاريجان، 2014).	كلا النهجين الجديدين للسيادة الغذائية الكلية مثيران للجدل. إن زراعة المزيد من المواد الغذائية محليًا، وخاصة الحبوب، لا يمثل استخدامًا معقولًا للموارد الاقتصادية المخيفة مثل محدودية المياه والأراضي الصالحة للزراعة في العديد من الدول العربية. الاستحواذ على الأراضي في الخارج، والذي يشار إليه غالبًا باسم "الاستيلاء على الأراضي"، مثير للجدل أيضًا. يمكن أن يشمل تشريد السكان المحليين من أراضيهم وكذلك تعريض الأمن الغذائي للخطر في البلدان المضيفة.

بناءً على ذلك، يجب اعتبار السيادة الغذائية في البحر الأبيض المتوسط بمثابة رافعة يمكن من خلالها لدول البحر الأبيض المتوسط تحسين استدامة كل من النظم الغذائية وأنماط الاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي من خلال الجمع بين الإنتاج الغذائي المحلي المستدام والمحدّد السياق واستراتيجيات التعاون الإقليمي الفعالة.

يجب أن تطبق أجندة السياسة الغذائية الأورو-متوسطية المشتركة مبادئ السيادة الغذائية والمزايا النسبية على المستويين الوطني والإقليمي لضمان الأمن الغذائي المرن لـ 550 مليون من سكان المنطقة.

لطرح حلول ملموسة، يتم الاعتراف بمجموعة من الأولويات المشتركة التي تظهر على أنها مشتركة بين معظم البلدان في المنطقة (ما الذي يجب تحويله) والإجراءات الرئيسية لتحقيقها (كيفية التحول):

1) تشجيع التحول الزراعي البيئي للحفاظ على التربة والتنوع البيولوجي الزراعي من خلال:

- تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة (الدقة، والزراعة العضوية، والزراعة المحافظة على الموارد، والإيكولوجيا الزراعية، وما إلى ذلك) لحماية الموارد الطبيعية المنتجة؛
- اختيار أنواع المحاصيل الأكثر مرونة، والعودة إلى الأنواع التي كانت دائمًا جزءًا من النظام الغذائي للبحر الأبيض المتوسط، وهي أقل تطلبًا وأكثر تغذية من أجل توفير الموارد؛
- تطوير أنظمة زراعية متنوعة مثل الزراعة متعددة الأنواع، والحراجة الزراعية، وتربية الأسماك والزراعة المائية (الأكوابونيك)، إلخ.

2) تعزيز النظام الغذائي للبحر الأبيض المتوسط من خلال:

- تعزيز التراث التاريخي والثقافي وتذوق الطعام والغذاء، وهو حجر الزاوية لهوية ثقافية مشتركة قوية عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- تشجيع الزراعة المتوسطية التقليدية كمصدر رئيسي للمعرفة والخبرة التقليدية والمحلية.

يجب أن تطبق أجندة السياسة الغذائية الأورو-متوسطية المشتركة مبادئ السيادة الغذائية والمزايا النسبية على المستويين الوطني والإقليمي لضمان الأمن الغذائي المرن لـ 550 مليون من سكان المنطقة

- الترويج للمحاصيل المهملة وغير المستغلة والتي يمكن أن تسهم في الأمن الغذائي والتغذية والتنويع الغذائي والطهي والصحة وتوليد الدخل، فضلاً عن توفير الخدمات البيئية.

3) دعم الأمن الغذائي والسيادة من خلال:

- الجمع بين استراتيجيات حفظ البذور في الموقع وخارجه للحفاظ على التنوع الجيني الكلي.
- الحد من فقد الأغذية وهدرها، وتحديد التدابير وتبادل أفضل الممارسات.
- تطوير الزراعة الذكية مناخياً وتحسين مرونة القطاع الزراعي في مواجهة مخاطر المناخ من خلال الحلول القائمة على الطبيعة (NBSs) والاستخدامات المستدامة لموارد المياه والنظم الزراعية المتكاملة والمحاصيل التي تتحمل الجفاف.
- تعزيز نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية (GIAHS) لتفضيل أنظمة استخدام الأراضي المستدامة، وتحسين الثراء البيولوجي الثقافي، وزيادة تنوع الأراضي الطبيعية.
- تطوير الزراعة الحضرية وشبه الحضرية وسلاسل الإمدادات الغذائية القصيرة لتوفير أغذية صحية كافية للسوق الحضري وتعزيز استدامة النظم الغذائية المحلية.

4) الترويج للأطعمة الزرقاء كاستراتيجية لتعزيز الغذاء المحلي الصحي والمستدام وتحسين الأمن الغذائي والتغذية من خلال:

- تحسين استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (بما في ذلك في الأسواق المحلية).
- تعزيز اللوائح الدولية والوطنية بشأن المعايير البيئية والاجتماعية/معايير العمل (بما في ذلك وضع العلامات).
- توسيع طلب السوق لأنواع الأسماك الأخرى.
- وضع بروتوكولات لمراقبة ومنع التلوث الناجم عن تربية الأحياء المائية والسفن.
- تحسين المراقبة والتتبع وتوعية المستهلك.
- اعتماد نهج شامل لحماية واستعادة وزيادة الاستخدامات الإنتاجية للمحيطات والموارد الساحلية بطريقة مستدامة.

5) تشجيع المشاركة العامة في صنع السياسات، وإعادة ربط الناس بالمشروع الأورو-متوسطي، واستعادة السياسات العامة للصالح العام من خلال:

- معالجة العجز الديمقراطي في النظم الغذائية وإعادة التوازن للسلطة، وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على المستويين الوطني والإقليمي لبناء الثقة والالتزامات على أساس الفهم المشترك والشمول؛
- إشراك مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة في تصميم وتقييم السياسات، بما في ذلك المزارعين، وشركات الأغذية المستدامة، ومجموعات المستهلكين والصحة، ونشطاء التنمية ومكافحة الفقر، والوكالات البيئية، ومسؤولي المدارس، وحركات المجتمع المدني المحلية، لمعالجة المفاضلات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتنافسة، والتي غالبًا ما تتطلب التفاوض بين المجتمعات والجهات الفاعلة المختلفة ذات التصورات والمصالح والموارد والقوة المتباينة.

6) تعزيز التعاون الأورو-متوسطي لضمان السيادة الغذائية على المستوى الإقليمي من خلال:

- خلق ترابطات بين البلدان من خلال عمليات التكامل الإقليمي التي تأخذ في الاعتبار أوجه التكامل بين البلدان لزيادة التآزر وتقليل المفاضلات فيما يتعلق بإنتاج الأغذية الزراعية وتجارتها؛
- تطوير استجابة أورو-متوسطية مشتركة لأزمات النظام الغذائي تأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف في نظام الأغذية الزراعية على المستوى الإقليمي، ولكن في نفس

الوقت تحدد الحلول المصممة حسب المطلوب.

- تقديم ملصقات غذائية/ نظام غذائي متوسطي لتشجيع المنتجات المحلية والتقليدية.
- تهيئة الظروف للزراعة المستدامة والتنمية الريفية، بإشراك المبادرات التعليمية، والبحوث الزراعية، واستخدام الحوافز الاقتصادية، وتطوير التقنيات المناسبة والجديدة من أجل ضمان إمدادات مستقرة من الغذاء المناسب من الناحية التغذوية، والوصول إلى تلك الإمدادات من قبل الفئات الضعيفة، والإنتاج للأسواق؛ والتشغيل وتوليد الدخل للتخفيف من حدة الفقر؛ وإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة؛
- تشجيع عملية تحرير التجارة الزراعية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي وتقييم التأثير الكامل للتجارة الحرة خارج المستوى الكلي، والتحقيق في الآثار المترتبة على صغار المنتجين المحليين والأسر الريفية؛
- خلق علاقة حميدة بين المياه والطاقة والغذاء نتيجة الاستخدام المشترك لمصادر المياه والطاقة غير التقليدية (الطاقة المتجددة والمياه المحلاة) لتقليل المبادلات وتعظيم التآزر بين القطاعات على المستويين الوطني والإقليمي.

الخلاصة

حاليًا، يتميز نظام الغذاء الزراعي المتوسطي بضعف هيكلي عميق يجعله شديد التأثر بالضغوط البيئية الحالية والمستقبلية التي يسببها تغير المناخ مع التفاعل مع الاتجاهات البيئية والسياسية والاقتصادية الأخرى، العالمية والمحلية. ظهر هذا الضعف خلال أزمات الغذاء العالمية في الألفية الجديدة، ومؤخراً بسبب جائحة كورونا وغزو روسيا لأوكرانيا. في مثل هذا السيناريو، تبدو الزراعة المستدامة والأمن الغذائي مصدر قلق خاص لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تُظهر البيانات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المنطقة الأكثر اعتمادًا على استيراد الغذاء في العالم، ومن المتوقع أن يرتفع صافي الواردات الغذائية في المستقبل نتيجة لأسباب متعددة العوامل التي تؤثر على الطلب (النمو الديموغرافي والتحضر) وجانب العرض (ندرة الموارد الطبيعية وتأثير تغير المناخ) من معادلة الغذاء. وبسبب اعتماد المنطقة الشديد على واردات الغذاء، فإن للزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية آثار ضارة وخيمة، مما يتسبب في مشاكل الاقتصاد الكلي، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة الفقر وعدم الاستقرار السياسي. هذا التحدي، إلى جانب عواقب التدهور البيئي، وندرة المياه، والتوسع الحضري والإجهاد المناخي، يستدعي الحاجة الملحة لتطوير أنظمة زراعة وغذاء مستدامة. في الوقت نفسه، لم تظهر الدول الأوروبية، على الرغم من أنها أقل ضعفا تجاه عدم استقرار الأسواق الزراعية الدولية وقدرتها الأكبر على التكيف في أوقات الأزمات، أنها محصنة ضد هذه المخاطر. حتى إذا كان توافر الغذاء لا يعرض الأمن الغذائي للخطر على المستوى الأوروبي، فإن الزيادة في أسعار المدخلات الأساسية للإنتاج الزراعي وأزمة الطاقة تسبب مشاكل في الوصول إلى الغذاء لأضعف الشرائح السكانية.

في ظل هذه الخلفية وفي ضوء الاعتماد المتبادل بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والاقتصادات الأوروبية، يكتسب التعاون الأورو-متوسطي أهمية خاصة للأمن الغذائي. تتمثل الفكرة في تطوير استراتيجية للأمن الغذائي الإقليمي الكلي تضع خارطة طريق لتمكين التغيير التحويلي من خلال النظر في مفاهيم السيادة الغذائية والمزايا النسبية بطريقة متكاملة كرافعة لتحسين استدامة كل من النظم الغذائية وأنماط الاستهلاك.

يعد إنشاء استجابة أوروبية متوسطية مشتركة لأزمات النظام الغذائي أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال الجمع بين الإنتاج الغذائي المحلي المستدام والمحدّد السياق واستراتيجيات التعاون الإقليمي الفعالة.

يعد إنشاء استجابة أوروبية متوسطية مشتركة لأزمات النظام الغذائي أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال الجمع بين الإنتاج الغذائي المحلي المستدام والمحدّد السياق واستراتيجيات التعاون الإقليمي الفعالة.

والمراجع

أبيس، س.، ديمورتاس، ل. (2023) "الجانب الجيوسياسي للأمن الغذائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، *MedDialogues + 2030*، 11: التركيز رقم 11، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

ألان، ج. أ. (1998). "المياه الافتراضية: مورد استراتيجي. حلول عالمية للعجز الإقليمي ". *المياه الجوفية*، 4(36): 545-546.

عامر، ك. وآخرون. (2016)، *العلاقة بين المياه والطاقة والأمن الغذائي في المنطقة العربية.* سبرينجر.

بابار، ز. وميرغاني، س. (2014) *الأمن الغذائي في الشرق الأوسط:* مطبعة جامعة أكسفورد.

بلانك، بي. "غذاء القوة. الجغرافيا السياسية للغذاء". في سباستيان إبيس وماثيو برن (محرران)، *لو ديميتر 2022. الغذاء: الحدود الجديدة:* IRIS éditions.

بريزنجر، سي. وآخرون، (2010). *الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:* آفاق الحالة الحالية والمستقبلية. ورقة مناقشة 00985 – IFPRI.

بيرنيت، ك. (2014). "مشاكل في الحقول: التجارة العادلة واستجابات السيادة الغذائية لفرص الحوكمة بعد أزمة الغذاء". *Geopolitics، 19(2)*، 351-376.

كاندل، ج. ج. ل. وبيرزبروك ر.، (2018) "تكامل السياسات في حوكمة الاتحاد الأوروبي للأمن الغذائي العالمي." Food Security، 10(1)، 195-209.

كلايس، بي. (2013). "من السيادة الغذائية إلى حقوق الفلاحين: نظرة عامة على مطالبات لا فيا كامبيسينا القائمة على الحقوق على مدار العشرين عامًا الماضية"، في *Food Sovereignty: A Critical Dialogue* (نيو هافن، كونيتيكت: جامعة ييل)، 1–11.

كلاب، ج. " (2017) الاكتفاء الذاتي من الغذاء: فهمه، ومتى يكون منطقيًا." *السياسة الغذائية*، 66، 88-96.

دي شوتر، أو. (2017). "الاقتصاد السياسي لإصلاح النظم الغذائية." *Eur. Rev. Agric. Econ.*، *44*، 705–731.

الإسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة. (2017). *الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية.* ملخص تقني.

المفوضية الاوروبية. (2020). *"استراتيجية تفرع المزرعة من أجل نظام غذائي عادل وصحي وصديق للبيئة"* (COM/2020/381).

المفوضية الاوروبية. (2021). *خطة الطوارئ لضمان الإمدادات الغذائية والأمن الغذائي في أوقات الأزمات* (COM/2021/689).

منظمة الأغذية والزراعة. (1996). *إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي*.

منظمة الأغذية والزراعة. (2011). *حالة موارد الأراضي والمياه في العالم لأنظمة إدارة الأغذية والزراعة في خطر*. نيويورك: Earthscan.

منظمة الأغذية والزراعة والمركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطية (2016) *ميديتيريا 2016 صفر نفايات في البحر الأبيض المتوسط. الموارد الطبيعية والغذاء والمعرفة:* Presses de Sciences Po.

منظمة الأغذية والزراعة والمركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط (2021). *عمليات ومسارات تحويل النظم الغذائية في البحر الأبيض المتوسط. A stocktaking exercise*. FAO.

منظمة الأغذية والزراعة والفريق الفني الحكومي الدولي المعني بالتربة (2015). *حالة موارد التربة في العالم - التقرير الرئيسي*.

منظمة الأغذية والزراعة. (2016). "الاكتفاء الذاتي من الغذاء والتجارة الدولية: تقسيم زائف؟" *حالة أسواق السلع الزراعية 2016-2015*.

منظمة الأغذية والزراعة. (2022). مؤشر منظمة الأغذية والزراعة *لأسعار الغذاء*.

منتدى سيادة الغذاء، إعلان نييليني، 27 شباط/ فبراير 2007.

الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي. (2022). *الانتعاش والقوة والشعور بالانتماء. برنامج الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي*.

غالي، أ. وآخرون. (2017). "استهلاك الغذاء في بلدان البحر الأبيض المتوسط وأنماط المصادر: وجهة نظر البصمة البيئية." *علم البيئة الكلية*، 578، 383-391.

جرين، ج. (2019). *البارومتر العربي - الموجة الخامسة. تقرير موضوعي: البيئة*. جامعة برينستون.

هاريجان، ج. (2014). *الاقتصاد السياسي لسيادة الغذاء العربي*. سبرينجر.

فريق الخبراء رفيع المستوى (2014). *مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي*.

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. (2022) *مؤشر الجوع العالمي لعام 2022: تحول النظم الغذائية والحكم المحلي*. IFPRI.

لوتون، ج. (1978). "الزراعة في الشرق العربي. مقدمة." *عالم أرامكو السعودية*، 29(3)، 2-3.

مارتينيز، ج. (2018). "مخاوف متخلفة: دعم الخبز والاقتصاديات الأخلاقية في المملكة الأردنية الهاشمية." *المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط*، 50(2)، 173-193.

ماثيوز، أ. (2020). "نقاط القوة ونقاط الضعف في نظام الغذاء في الاتحاد الأوروبي خلال جائحة كورونا"، *EuroChoices*، 19(3)، 4–12

نيجاتو، جي. ومعتمد، م. (2015). *منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: محرك مهم للتجارة الزراعية العالمية:* وزارة الزراعة الأمريكية.

كواجلياروتي، د. ا. ل. (2013) "الاستيلاء على الأراضي: التأثيرات المائية السياسية في حوض نهر النيل، في *QA Rivista dell'Associazione Rossi-Doria*، 2، 87-108.

كواجلياروتي، د. ا. ل. (2018) "استراتيجيات الأمن الغذائي في الوطن العربي". في كواجلياروتي، د. ا. ل. وأي. فيجانو (محرران): *البحر الأبيض المتوسط، البحر الذي يوحد. آفاق جديدة لنظام الأغذية الزراعية*. Cisalpino: Istituto Editoriale Universitario.

روبرتس، بي. (2008). *نهاية الطعام*. هوتون ميفلين هاركورت.

روكستروم، ج. وآخرون (2009) "مساحة عمل آمنة للبشرية." *الطبيعة*، 461، 472-475.

صعب، ن. (2017). *البيئة العربية في 10 سنوات:* المنتدى العبي للبيئة والتنمية.

صادق، ع. والصلح، م. وصعب، ن. (محررون). (2014). *الأمن الغذائي. التحديات والآفاق:* المنتدى العبي للبيئة والتنمية.

فون جريمبر، ك. وآخرون، (2022). *مؤشر الجوع العالمي لعام 2022: تحول النظم الغذائية والحكم المحلي*. منظمة مساعدة الجوع في العالم وكونسيرن وورلد وايد

ستيفن، دبليو. وآخرون. (2015). "الحدود الكوكبية: توجيه التنمية البشرية على كوكب متغير." *العلم، 347*(6223)، المقالة 1259855.

والي، أ.، أكينجبي، أو. (2021). *مصر قادرة على تأمين إمدادات ثابتة من الحبوب خلال جائحة كورونا*. التقرير السنوي للحبوب والأعلاف: وزارة الزراعة الأمريكية.

وورتز، إي. (2017)، "الزراعة والتنمية في أعقاب الربيع العربي". *سياسة التنمية الدولية، 8*(1)، 1-24.

البنك الدولي (2022). *مؤشرات التنمية العالمية 2022.*

بناء القدرة على الصمود من صدمات (الجوع). تحليل الأسباب الاستراتيجية والعوائق والمسارات نحو استجابة إقليمية لعدم استقرار السلسلة الغذائية الزراعية وتغير المناخ

توماسو إميلياني،
Tommaso Emiliani
قائد فريق التآزر الاستراتيجي في المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا[18]
EIT Food - غذاء، لوفين

[18] آراء ووجهات نظر المؤلف لا تعكس بالضرورة آراء ووجهات نظر المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا وشركاء المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا.

مقدمة

تشهد منطقة الأورو-متوسط أسوأ أزمة أمن غذائي منذ الصدمات العالمية في عامي 2007 و2010. في ذلك الوقت، أدى نقص إمدادات الحبوب، وارتفاع أسعار النفط والأسمدة، وفشل مخزون الاحتياطيات (من بين عوامل أخرى) إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. الاضطرابات، التي أدت في نهاية المطاف إلى الثورات العربية عام 2011 (هيدي وفان، 2010). أثرت موجات الاضطرابات السياسية التي تلت ذلك بشكل مباشر على دول شمال البحر الأبيض المتوسط في الاتحاد الأوروبي من خلال زيادة تدفقات الهجرة وتصور التهديدات القادمة وانعدام الأمن مما أدى إلى تهدئة واضحة لعملية التكامل الأورو-متوسطي. واليوم، تضاف الآثار المدمرة للغزو الروسي لأوكرانيا إلى الجوانب الحرجة الهيكلية للمنطقة، لدرجة أن المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيلي وصف الوضع الذي يتكشف بأنه "عاصفة كاملة" (WFP, 2022).

سيبحث هذا الفصل في الأزمة الحالية من خلال إطار جيوسياسي على خلفية المنافسة المتزايدة بين القوى العالمية والإقليمية مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا. سيتم النظر في الدول وائتلاف الدول التي تم البحث فيها في هذه الدراسة – خاصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط - لكيفية استفادتها من (ولكن تأثرها أيضًا) بالموارد الجيو-اقتصادية الممنوحة لها في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي. تشترك الجغرافيا السياسية الكلاسيكية في العديد من الافتراضات النظرية لعقيدة الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية. على هذا النحو، تفهم الجغرافيا السياسية الكلاسيكية الدول على أنها الجهات الفاعلة الأساسية في السياسة الدولية التي توفر الأمن وتحمي الفضاء المحلي ومواطنيها من تهديد الظروف الدولية الفوضوية. وبالتالي، يُفهم من تحالفات الدول على أنها شبكات يتم فيها حث الدول "التابعة" الأضعف على تعزيز قوة الفاعل المهيمن مقابل ضمانات أمنية.

يبرز هذا الفصل أصعب افتراضات الجغرافيا السياسية الكلاسيكية القائمة على فهم مساحة وموارد الدولة كمحددات لسلوكها في الساحة الدولية من خلال التركيز على الطرق التي يتم بها تكوين الهوية والحفاظ عليها من خلال التنشئة الاجتماعية لتحديد مفاهيم الفضاء عبر انشقاق "لنا / لهم". وبالتالي، فإن المنطقة الأورو-متوسطية التي تمت مناقشتها في الصفحات التالية تُفهم سويا على أنها مساحة مادية مع عدد من السمات الجغرافية المشتركة بين الدول التي تتألف منها، وبنية سياسية من المحتمل أن تكون قادرة على تقديم شراكة إقليمية توفر مكاسب ذات طبيعة مختلفة للدول المشاركة. سيقدم الفصل أولاً تحليلا للعوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي لمختلف الجهات الفاعلة في المنطقة الأورو-متوسطية؛ ثانيًا، إضافة تقييم آثار حرب أوكرانيا إلى التعقيد؛ ثالثًا، اقتراح ثلاثة سيناريوهات محتملة لتعاون أورو-متوسطي متجدد في الزراعة؛ رابعًا، تناول دور إعدادات السياسات المختلفة ومنتديات الحوارات؛ خامسًا، وضع الحواجز في سياقها وتحديد المسارات لتعميق التعاون. تشمل الأساليب المستخدمة في البحث مزيجًا من الاطلاع على المصادر الأولية والثانوية والمقابلات النوعية مع مسؤولين رفيعي المستوى في الاتحاد الأوروبي ومحللين جيو-سياسيين وفاعلين نشطين في مجال البحث والابتكار في المنطقة الأورو-متوسطية.

أزمة ظرفية مع أسباب نظامية

يبحث الجدول أدناه في ستة عوامل واتجاهات ضخمة تؤثر على منطقة الأورو-متوسط من خلال منظور التحدي الذي تشكله للدول المختلفة. على الرغم من أنها تقدم أيضًا فرصًا، إلا أن التركيز في

هذا القسم ينصب على كيفية مساهمة العوامل والاتجاهات في الأزمة الحالية من خلال إنتاج درجات مختلفة من الهشاشة للصدمات الخارجية المفاجئة. في حين أن منطقة الأورو-متوسط عبارة عن مزيج من الحقائق الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة والمسارات الجيوسياسية الوطنية، من أجل التبسيط، يتم ترميز العوامل والاتجاهات وفقًا لشدة التحدي الذي تشكله للكتلتين العريضتين من دول شمال البحر الأبيض المتوسط ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.

الجدول 1 : العوامل والتوجهات الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي في منطقة الأورو- متوسط

التحدي	شدة التحدي في دول شرق وجنوب البحر المتوسط	الشرح	الكثافة في دول شمال البحر الأبيض المتوسط	الشرح
الجغرافية	عالية	مناطق صحراوية شاسعة ذات موارد مائية شحيحة	منخفضة/ متوسطة	أراضي صالحة للزراعة خصبة ذات موارد مائية الكافية
تغير المناخ	عالية	تزيد الأحداث المناخية المتطرفة من تفاقم القيود الجغرافية	متوسطة	يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تقليل غلة المحاصيل وزيادة مقاومة البكتيريا النباتية
النمو الديموغرافي	عالية	تؤدي الزيادة السكانية الحادة إلى اعتماد هيكلي على واردات المواد الغذائية	منخفضة	نمو ديموغرافي بطيء أو معدوم
التحضر	متوسطة	قلة اهتمام الشباب المتعلمين بالابتكار في الزراعة	عالية	قوى العاملة من كبار السن من المزارعين، والتسليم بين الأجيال في خطر
عولمة النظم الغذائية	عالية	عبء مضاعف من السمنة وسوء التغذية، والاعتماد على منتجات غير محلية المصدر	متوسطة	الأنظمة الغذائية التي تعتمد بشكل كبير على بروتينات اللحوم تخلق اعتمادًا على واردات السعرات الحرارية
الموجة الطويلة لجائحة كورونا	عالية	تضرر الاقتصاد الزراعي الغذائي غير الرسمي بشدة من عمليات الإغلاق، وتضررت برامج دعم الخبز بشدة من التضخم وتخفيضات الميزانية	منخفضة -	في حين أثيرت قضايا القوة الشرائية، فإن أداء السوق الموحدة يواجه مشكلات محدودة تتعلق بتوافر الغذاء

المصدر: من إعداد المؤلف.

التداعيات الجيوسياسية للحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي الأورو- متوسطي

يوضح تاريخ الحضارة الحديثة، بما في ذلك حالة السياسة الزراعية المشتركة ضمن عملية التكامل الأوروبي، أن الشرط المسبق لسلاسل زراعية عاملة ومتكاملة على المستوى الدولي هو السلام. تؤدي الحرب في أوكرانيا وروسيا –"سلة خبز العالم"- إلى عدد من التأثيرات الخطيرة على الأمن الغذائي الأورو-متوسطي، وعلى التوازن الجيوسياسي في المنطقة، وعلى الخيال الجماعي للمجتمعات عبر ضفتي البحر الأبيض المتوسط (إميلياني، 2022).

تنتج أوكرانيا وروسيا معًا 12% من إجمالي السعرات الحرارية في العالم وتصنفان من بين أكبر مصدري الحبوب وزيت / بذور عباد الشمس والقمح والبوتاس (جلوبر ولابوردي، 2022). يعد إنتاج الغذاء على نطاق واسع أمرًا بالغ الأهمية لتصور هوية أوكرانيا لدرجة أن القيود الحالية على إنتاجها وصادراتها التي فرضها العدوان الروسي قد وُصفت بأنها "محاولة هولودومور 2.0 ضد العالم"، بهذا إشارة إلى المجاعة التي أحدثتها روسيا السوفيتية التي قتلت ملايين الأوكرانيين في الثلاثينيات (جوتيف، 2022). في مقطع فيديو من بداية الحرب ساهم في وضع قضية الأمن الغذائي العالمي في قلب النقاش العام، وقد شوهدت فيه امرأة مسنة أوكرانية تواجه جنديًا روسيًا بوضع بذور عباد الشمس في جيوبه "حتى ينمو عباد الشمس من جسدك عندما تموت" (الجارديان، 2022).

على غرار التحديات الهيكلية التي تواجه إنتاج الغذاء الأورو-متوسطي، فإن تأثيرات الحرب على الأمن الغذائي على ضفتي البحر الأبيض المتوسط غير متكافئة إلى حد كبير. في دول شمال البحر الأبيض المتوسط، أدى الأداء الجيد العام للسوق الداخلية وبنود الحماية الواردة في السياسة الزراعية المشتركة إلى منع حدوث صدمة إمداد كارثية. وكما أوضحت المفوضية الأوروبية في تقييمها لتوقعات الأمن الغذائي في الاتحاد الأوروبي بعد فترة وجيزة من الحرب، فإن القضية إذن "ليست مسألة إمكانية الوصول، ولكنها تتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف" (المفوضية الأوروبية، 2022). وبعبارة أخرى، فإن استخدام روسيا لتكاليف الطاقة كسلاح، جنبًا إلى جنب مع انخفاض توافر الأسمدة الرخيصة، يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤثر على كل من المزارعين والمستهلكين في دول شمال البحر الأبيض المتوسط.

في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، تكون المشكلات أكثر عمقًا وتعقيدًا، نظرًا لأوجه الهشاشة الموجودة مسبقًا والتي تمت مناقشتها مسبقًا. فمن ناحية، أدى الانخفاض الحاد في واردات الحبوب المحظورة في الموانئ الأوكرانية إلى انخفاض حجم الحبوب المتاحة في المنطقة؛ من ناحية أخرى، أدت الزيادة الحادة في أسعار الأسمدة وسط تهديدات روسيا بمنع صادراتها إلى البلدان المدرجة في قائمتها السوداء إلى هشاشة العرض ودفع العديد من الدول إلى اتخاذ خيارات دبلوماسية محفوفة بالمخاطر. في الواقع، تعتمد تجارة الأسمدة العالمية على سوق شديد التقلب. من ناحية أخرى، يعتبر إنتاج الأسمدة كثيفًا للطاقة ويخضع بسهولة للزيادات الحادة في التكلفة مع زيادة سعر النيتروجين والبوتاسيوم والفوسفور اللازم لإنتاجها. من ناحية أخرى، لا ينتج سوى عدد قليل من البلدان، بما في ذلك روسيا وبيلاروسيا، فائضًا من الأسمدة التي يمكن تصديرها إلى البلدان ذات الحاجة الهيكلية، بما في ذلك روسيا وبيلاروسيا. من خلال فرض التأثير على أسعار الغاز الطبيعي في السوق العالمية مع وضع الشروط للوصول إلى صادرات الأسمدة للحفاظ على سياسة خارجية غير معادية، فإن روسيا تقوم فعليًا بإجبار عدد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - بما في ذلك بعض دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط - للإذعان لعدوانها على أوكرانيا. في هذا السياق، تكافح دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط أيضًا لتنويع الواردات، حيث يقوم المصدرون من دول ثالثة مثل الصين والهند بتخزين احتياطيات الحبوب منذ جائحة كورونا لضمان أمنهم الغذائي الخاص وكسب ميزة في أسواق الأوراق المالية المستقبلية (منتر، 2022). إن تقييد عرض الحبوب في السوق إلى جانب الزيادة الحادة في أسعار الطاقة والأسمدة هما معًا الأسباب الرئيسية للتضخم الدراماتيكي الحالي في أسعار المواد الغذائية في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط. يعد التضخم ضارًا بشكل خاص لتلك البلدان التي تدعم الخبز بشكل كبير، مثل تونس ومصر والمغرب ولبنان، لأنه يقلل من قدرة الحكومات على طرح شبكات حماية اجتماعية فعالة. تم المزيد من تخفيض الميزانيات الحكومية بسبب الانخفاض

الحاد في الإيرادات المتعلقة بالسياحة من روسيا وأوكرانيا، مما ساهم في زيادة الضغط على العملات المحلية لدرجة أن بعض دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط قد عادت إلى التخفيض الشديد لقيمة العملة للتعامل مع الأزمة (ليستر، 2022).

بالنظر إلى الوضع الخطير بشكل خاص، فليس من المستغرب أن تشارك دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط في جهد دبلوماسي بالغ الدقة لضمان بقاء القنوات التجارية مفتوحة من قبل جميع الجهات الدولية الفاعلة الرئيسية. في هذا السياق، فإن القوة الكلية للعلاقات الأورو-متوسطية في الحقيقة موضوعة على المحك. ستواصل روسيا محاولة انتزاع الولاء من دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال نشر روايتها الخاصة حول الأسباب الكامنة وراء ارتفاع الأسعار وزيادة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. وفقًا لمثل هذه الرواية، فإن الاتحاد الأوروبي هو المسؤول الوحيد عن الأزمة من خلال عقوبات التصدير المفروضة على روسيا وبيلاروسيا؛ وعن "تقاعسه" عن دفع أوكرانيا إلى طاولة المفاوضات؛ والمعايير المزدوجة المزعومة المطبقة على اللاجئين البيض/ المسيحيين/ الأوكرانيين مقابل تلك المطبقة على المواطنين غير البيض/ المسلمين/ رعايا دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط "الجوعى بصمت" في بلدانهم (العربية، 2022). في ظل هذه الخلفية، من الضروري للغاية طرح أجندة جديدة للتعاون الأورو-متوسطي المتجدد الذي يوفر الحوافز والمنافع المشتركة للتعاون بين الفاعلين على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

الاستشراف الاستراتيجي: ثلاثة سيناريوهات محتملة للتعاون الأورو-متوسطي في الزراعة

الهدف من ضمان الأمن الغذائي الداخلي هو جوهر مشروع التكامل الأوروبي، كما يتضح من إنشاء السياسة الزراعية المشتركة كوسيلة لضمان غذاء وفير وبأسعار معقولة للمواطنين وأسعار عادلة للمنتجين. واجب ضمان الأمن الغذائي الخارجي غير منصوص عليه في معاهدات الاتحاد الأوروبي، ولكن تم إدراج اعتبارات الأمن الغذائي الخارجي تدريجياً في إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة ومراجعات السياسة التجارية وسياسة التنمية في الاتحاد الأوروبي. في الواقع، خصص الاتحاد الأوروبي موارد مالية للأمن الغذائي لدول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط منذ بداية الصراع، بما في ذلك 225 مليون يورو من مرفق الغذاء والمرونة الخاص به المخصص لدول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط (المفوضية الأوروبية، 2022). لكن، يبدو أن الاتحاد الأوروبي متردد إلى حد ما في قبول التزامات محددة فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يلعبه لتعزيز الأمن الغذائي العالمي. على هذا النحو، كان التركيز المحدد على الأمن الغذائي غائبًا بشكل ملحوظ عن خطاب حالة الاتحاد الرئيسي الذي ألقته رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين في عام 2022 (فوكس، 2022). يهدف التعاون قصير الأجل بشكل أساسي إلى تعزيز إنتاج الغذاء في الاتحاد الأوروبي لتخفيف الضغط على أسواق الحبوب العالمية وتوفير بديل للشريك التجاري للبلدان المتضررة. على المدى الطويل، يناقش الخبراء وصناع القرار والمجتمع المدني ثلاثة سيناريوهات رئيسية لتجديد التعاون الأورو-متوسطي.

يقيّم الجدول أدناه التأثير المحتمل والجدوى لكل سيناريو مقابل متغيرين خاضعين للرقابة: العوائد الجيوسياسية للتعاون الأورو-متوسطي على توازن القوى الإقليمي والتأثيرات التي قد تحدثها أنماط التعاون المختلفة على الكفاح المشترك ضد تغير المناخ.

بالنظر إلى الوضع الخطير بشكل خاص، فليس من المستغرب أن تشارك دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط في جهد دبلوماسي بالغ الدقة لضمان بقاء القنوات التجارية مفتوحة من قبل جميع الجهات الدولية الفاعلة الرئيسية

الجدول 2 : سيناريوهات لتجديد التعاون الأورو-متوسطي في الزراعة

السيناريو	التأثيرات على توازن القوى الإقليمي	التأثيرات على مكافحة تغير المناخ	الجدوى
زيادة إنتاج الغذاء الهيكلي في الاتحاد الأوروبي للحفاظ على الطلب في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط	زيادة تنويع إمدادات واردات دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط تعزيز الإنتاج الصناعي للاتحاد الأوروبي. مكاسب الأمن الغذائي على المدى القصير المساهمة قصيرة الأجل في الاستقرار السياسي الإقليمي زيادة الأهمية الجيوسياسية للأورو-متوسطية لمواجهة نفوذ روسيا والصين والهند والبرازيل	زيادة تكثيف إنتاج الاتحاد الأوروبي المرتبط بالاستخدام العالي للأسمدة الكيماوية ضرورة الزراعة على أراضي الاتحاد الأوروبي المتوقعة لحماية التنوع البيولوجي زيادة نموذج الصناعة الزراعية للإنتاج تسرع تأثيرات الأحداث المناخية السلبية	منخفضة الأراضي المحدودة المتاحة في الاتحاد الأوروبي تعيق زيادة الإنتاج الأراضي المحدودة المتاحة في الاتحاد الأوروبي تعيق زيادة الإنتاج ارتفاع تكاليف الغاز والنيتروجين يجعل الإنتاج الصناعي الزراعي مكلفًا تغير المناخ تهديد حقيقي لتحقيق الإنتاجية
دعم التكثيف الصناعي لإنتاج دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط	اعتماد النموذج الذي ترعاه الولايات المتحدة على أساس توريد الآلات والمواد المضافة لدول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط مكاسب الأمن الغذائي على المدى المتوسط اعتماد دول شرق وجنوب البحر المتوسط المتزايد على الواردات الأهمية الجيوسياسية الأوروبية المتوسطية المحدودة مع التأثير المتزايد للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الفردية والولايات المتحدة والشركات متعددة الجنسيات	التكثيف الصناعي لإنتاج دول شرق وجنوب البحر المتوسط المرتبط بالاستخدام العالي للأسمدة الكيماوية الصناعية - أولوية الممارسات الصناعية على الزراعة المتجددة تتعارض مع صمود دول شرق وجنوب البحر المتوسط على المدى الطويل	متوسطة ارتفاع تكاليف الغاز والنيتروجين يجعل الإنتاج الصناعي الزراعي مكلفًا تغير المناخ يمثل تهديدًا حقيقيًا لتحقيق الإنتاجية يتعارض السيناريو مع استراتيجية تفرع المزرعة واستدامة الأغذية الزراعية في الاتحاد الأوروبي... ...لكنها قد تتلقى دعمًا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الفردية وجماعات المصالح الصناعية

التعاون في النظم الغذائية الأورو-متوسطية المستدامة من أجل الصمود	تقليل الاعتماد على الأسمدة الباهظة الثمن كأصل جيوسياسي في مواجهة نفوذ القوى العظمى	الحد من استخدام الأسمدة الكيماوية والتركيز على الإيكولوجيا الزراعية والزراعة الذكية مناخيًا بشكل إيجابي للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته	متوسطة
	مكاسب الأمن الغذائي على المدى الطويل ...		
	... لكن المزيد من عبء الاستثمارات وتعطيل الوضع الراهن على المدى القصير		الحاجة إلى تماسك السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي بين السياسة الزراعية المشتركة وإستراتيجية تفرع المزرعة والمساعدة الإنمائية والتجارة
	مساهمة طويلة الأجل في قدرة دول شرق وجنوب البحر المتوسط على الصمود والاستقرار السياسي الإقليمي	تثمين أفضل ممارسات دول شرق وجنوب البحر المتوسط باعتبارها عاملاً مساعدًا للتقدم في مكافحة تغير المناخ في دول شمال البحر الأبيض المتوسط	ضرورة وجود استثمارات كبيرة في الابتكار وبناء المهارات
	... لكن عدم وجود حل قصير المدى للأزمة الحالية	أهمية متزايدة لمكافحة تغير المناخ كأصل موحد للتعاون	مخاطر انخفاض الإنتاجية الزراعية في حالة الافتقار إلى الالتزام السياسي والمالي
	صعود البناء الأورو-متوسطي كبطل لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة		

المصدر: من إعداد المؤلف.

ستناقش الأقسام التالية الشروط والعقبات والمسارات لتحقيق السيناريو الثالث الذي تم تحليله.

المنتديات والأدوات السياسية للتعاون الأورو-متوسطي في أوقات الأزمات

حتى الآن، لا يزال الحوار الأورو-متوسطي حول الانتقال المطلوب إلى أنظمة غذائية مستدامة محدودًا. في حين أن جميع الدول الأورو-متوسطية موقعة على اتفاقية باريس للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وشاركت في قمة الأمم المتحدة لنظم الغذاء لعام 2021، إلا أن مجال العمل الإقليمي مقيد بالمأزق الذي يعاني منه إطار العمل المصمم للتعاون. تأسست الشراكة الأورو-متوسطية في عام 1995 لتشكيل الرؤية لمنطقة ازدهار ومعالجة الأولويات القطاعية، وشهد الاتحاد من أجل المتوسط، الذي تأسس في عام 2008، استبدال زخمه تدريجياً بـ "إجهاد منطقة البحر الأبيض المتوسط"[19]. بحلول عام 2010، بينما كانت الانتفاضات العربية تواجه قمعًا عنيفًا من الدول الاستبدادية، أعادت دول شمال البحر الأبيض المتوسط إلى حد كبير صياغة التعاون الأورو-متوسطي من حيث كسب الدعم لإدارة الحدود ومكافحة الإرهاب مقابل

[19] مقابلة مع سيباستيان أبيس، مدير نادي ديميتر وعضو فرقة العمل في مهمة المرونة الغذائية والزراعية، عبر الإنترنت، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022.

مساعدات الميزانية[20]. نظرًا لأن دول شمال البحر الأبيض المتوسط حولت تأطيرها لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من منطقة ذات تاريخ وهوية مشتركة إلى مصدر عدم استقرار ليتم تأمينها من خلال الحوافز المالية والإكراه، تكيفت دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط مع الواقع الجديد من خلال قبول طبيعة المعاملات للعلاقة الأورو-متوسطية الجديدة المستمرة حتى اليوم.

تُجرى الآن المفاوضات بشأن المسائل الزراعية عموما بشكل ثنائي، بناءً على اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط المختارة في بداية التسعينيات. ومع ذلك، فإن المناقشات حول إمكانية إنشاء اتفاقيات تجارة حرة عميقة (DCFTAs) وشاملة مع المغرب والأردن وتونس ومصر قد توقفت، في بعض الحالات، منذ ما يقرب من عقد من الزمان. يتمثل الإطار التشغيلي الرئيسي للتعاون في البعد الجنوبي لسياسة الجوار الأوروبية، والتي تتمتع بأداة الجوار المالي والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) بقيمة 19.32 مليار يورو للفترة من 2021 إلى 2027، للأبعاد الجنوبية والشرقية مجتمعة (المفوضية الأوروبية، 2021). تستفيد دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط العشر المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية أيضًا من خطة الاستثمار الخارجي، وهي أداة جديدة تم إنشاؤها في عام 2017 للمساعدة في تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة لتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، ولا سيما خلق فرص العمل اللائق. لكن، إطار سياسة الجوار الأوروبية لا يشمل تركيا، حيث لا تزال الدولة تحتفظ رسميًا بوضع المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. شهدت أجندة 2021 المتجددة في سياسة الجوار الأوروبية إدخال فصل عن التحول الأخضر والقدرة على الصمود مع تغير المناخ، بما في ذلك فقرة عن التعاون في النظم الغذائية المستدامة (المفوضية الأوروبية، 2021 ب). ومع ذلك، يتم تأطير هذا التعاون في الغالب من خلال نقل الخبرة الفنية بين الشمال والجنوب، ويتم التعبير عن الدعم السياسي لتجديد التعاون بعبارات عامة للغاية.

مع ركود الشهية للمبادرات السياسية الحقيقية لعدة سنوات حتى الآن، تم دفع التعاون الأورو-متوسطي في الزراعة إلى الأمام من خلال البرامج والمبادرات الوظيفية والقطاعية. واحدة من أقدم المؤسسات هي المركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطية (CIHEAM)، وهي منظمة حكومية دولية أورو-متوسطية تأسست عام 1962 مع تركيز قوي على البحث والتعليم والتدريب. نجح المركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطية في ترسيخ مكانته كمرجع حقيقي للتعاون الأورو-متوسطي بفضل تبادلات التنقل التي تسمح لآلاف الطلاب والمهنيين بالتخصيب المتبادل وإثراء تنوع المعرفة الزراعية المتوسطية كل عام (منظمة الأغذية والزراعة والمركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطية، 2020). الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط (PRIMA) هي شبكة قائمة على مشاريع متعددة أصحاب المصلحة نشطة منذ عام 2018 مع التركيز على الممارسات الزراعية المبتكرة، ومشاركة أفضل تجارب التخفيف من تغير المناخ والتكيف، وتعزيز نماذج الأعمال المستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة. إن الإصرار على المساواة في الوكالة بين 19 دولة مشاركة والحاجة إلى خلق كتلة حرجة من الجهات الفاعلة والموارد نحو مواءمة برامج وموارد الابتكار الزراعي الأورو-متوسطي من المحتمل أن تضع شبكة الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط في حالة لتكون "تجريبية" للتعاون في البحث والابتكار في مناطق أخرى من العالم[21]. المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا (EIT Food) هو

[20] مقابلة عبر الإنترنت مع ممثل بعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب، 26 أيلول/ سبتمبر 2022.

[21] مقابلة مع أنجلو ريكابوني، رئيس الأمانة الإيطالية لمؤسسة الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الحدث السنوي للمعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا في بروكسل، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 22.

أكبر مجتمع معرفي وابتكاري في العالم يعمل على إنشاء روابط بين أصحاب المصلحة لبناء أنظمة غذائية ملائمة للمستقبل ومستدامة بيئيًا. تكمن خصوصية المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا - غذاء ي نهجه الشامل الذي يتم تنفيذه من خلال ما يسمى بمصفوفة مثلث المعرفة للابتكار التي تتوقع تعاون الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والصناعة والبحث والتطوير والأوساط الأكاديمية لتصميم إجراءات تقدم فوائد مشتركة عبر سلسلة القيمة (دي برناردي وأزوكار، 2020).

بينما يبدو أن زخم الابتكار السياسي في التعاون الأورو-متوسطي بشأن الزراعة قد تضاءل إلى حد كبير في العقدين الماضيين، إلا أن الاضطرابات المنهجية لسلاسل القيمة العالمية الناجمة عن جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا قد تمثل لحظة الحقيقة للآمال في إعادة إطلاق الزخم الإقليمي. كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ COP27 الذي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 في شرم الشيخ، مصر، بمثابة فرصة رائعة لتعزيز التعاون. في الواقع، ولأول مرة في التاريخ، كان كل من جناح الغذاء وجناح البحر الأبيض المتوسط حاضرين في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المناخ وكانت هناك آمال في أن تؤدي المفاوضات الملموسة حول العمل المشترك نحو نظم غذائية مستدامة إلى التزامات مشتركة (ليب، 2022). لكن، فإن آثار الحرب في أوكرانيا قد تؤدي إلى مزيد من الانقسام في منطقة أورو-متوسطية في حاجة ماسة إلى وحدة النوايا والقيادة القوية. إن عدم اليقين بشأن مستقبل سلاسل التوريد والتصور بأن بقاء الأنظمة المحلية على المحك قد يدفع في الواقع البلدان داخل المنطقة إلى اتباع سياسات إقليمية أقل تعاونًا.

في أوروبا، تقود ألمانيا مجموعة كبيرة من دول الوسط والشمال والشرق التي تميل إلى إعطاء الأولوية لقضية الطاقة على قضية الأغذية الزراعية على الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي. في خطاب حالة الاتحاد الأوروبي لعام 2022، ذكرت رئيسة المفوضية الأوروبية الألمانية فون دير لاين كلمات "الطاقة" و"النفط" و"الهيدروجين" 25 مرة وعبارة "الزراعة" و" (الأمن) الغذائي" مرة واحدة (المفوضية الأوروبية، 2022). يبدو أن فرنسا قد أعربت عن ترتيب مختلف للأولويات، حيث قادت بنجاح تحالفًا من دول شمال البحر الأبيض المتوسط في تأمين موافقة مجلس الاتحاد الأوروبي على إطلاق مهمة المرونة الغذائية والزراعية الجديدة (FARM). تتنبأ هذه المبادرة بركيزة كاملة مخصصة لتسريع الانتقال إلى أنظمة غذائية مستدامة ومرنة في البلدان الأكثر تضرراً من الأزمة في إفريقيا والشرق الأوسط من خلال دعم الممارسات الزراعية المتجددة، وتطوير الأسواق الإقليمية المتكاملة، والكفاح ضد هدر الغذاء (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2022).

لا تكون دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط شكلاً موحدًا أيضًا، حيث لديها مجموعة متنوعة من الأساليب الجيوسياسية لمعالجة آثار الأزمة التي تعكس تنوع الموارد الطبيعية والعلاقات التجارية وتبعيات المسار السياسي. بينما تحاول جميع دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط موازنة علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة والصين، يمكن ملاحظة ثلاثة اتجاهات عريضة في هذا الصدد: مجموعة غير متجانسة من البلدان المتأثرة بشدة بعدم استقرار سلاسل الغذاء الزراعي تعتمد بشكل متزايد على مساعدات الاتحاد الأوروبي تنظر إلى دول شمال البحر الأبيض المتوسط لتنويع توفير الإمدادات. تنتمي لبنان وتونس وفلسطين إلى هذه المجموعة، لكن حالة مصر مثيرة للاهتمام بشكل خاص. في حين توترت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر بعد الانقلاب العسكري عام 2013 الذي قاد الرئيس السيسي إلى السلطة واغتيال الباحث النقابي جوليو ريجيني على يد الشرطة المصرية في عام 2016، تم تجديد التعاون مؤخرًا من خلال منظور تجارة الطاقة. في الواقع، في اجتماع ثنائي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2022، تعهد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن، بوريل، بتقديم 100 مليون يورو للتخفيف من وضع مصر

لا تكون دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط شكلاً موحدًا أيضًا، حيث لديها مجموعة متنوعة من الأساليب الجيوسياسية لمعالجة آثار الأزمة

التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد وذلك لوزير الخارجية شكري الذي تولى رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المنعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 في شرم الشيخ (مصر اليوم، 2022). من ناحية أخرى، فإن قلة من البلدان التي تعتمد على استيراد القمح والأسمدة بصورة عالية ضاعفت من علاقاتها المتينة مع روسيا. هذه هي حالة سوريا - التي يرتبط نظامها ارتباطًا وثيقًا بالبقاء السياسي للرئيس بوتين - ومؤخرًا الجزائر - كما أظهر الامتناع عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في آذار/ مارس 2022 الذي يدين الغزو الروسي لأوكرانيا. في غضون ذلك، ساهم اعتماد الجزائر على القمح الفرنسي في إعادة إحياء العلاقات بين البلدين، حيث أثبت اجتماع آب/ أغسطس 2022 بين الرئيسين (الزروقي، 2022)، أن روسيا تواصل دعم الجزائر في الصحراء الغربية وتثير استياء الرأي العام المناهض لفرنسا بعد الاستعمار، غير أن إيطاليا واحدة من عدد قليل من دول شمال البحر الأبيض المتوسط القادرة على تجاوز التوترات الحالية وتوقيع صفقة غاز كبيرة مع الجزائر (بتروبولوس، 2022). تتكون المجموعة الصغيرة الثالثة من دولتي - المغرب وتركيا – وهما تحاولان رفع صورتهما الجيوسياسية من خلال استغلال النفوذ الموضعي المكتسب خلال الأزمة. يسير المغرب في مسار مختلف عن معظم دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط التي تعاني من عواقب الحرب في أوكرانيا. إن الجمع بين الاعتماد الهيكلي الأقل على واردات الحبوب مع مكانة المصدر الرابع للأسمدة في العالم يجعلها لاعبًا استراتيجيًا في البحر الأبيض المتوسط ومحورًا محتملاً في المنافسة بين روسيا والغرب. تقوم مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط المغربية العملاقة للأسمدة (OCP) حاليًا ببناء مصانع بقيمة 6 مليارات يورو في إفريقيا جنوب الصحراء كمشاريع مشتركة مع أصحاب المصلحة المحليين، وهي خطوة يمكن أن تقلل على المدى الطويل بشكل كبير من تأثير استخدام روسيا للعلاقة بين الطاقة والغذاء كسلاح، إذا قررت الرباط مواصلة سعيها للمشاركة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي (تانكوم، 2022). على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط، تضررت تركيا بشدة من أزمة الغذاء والطاقة. تخضع أنقرة للاعتماد بنسبة 78% على واردات القمح الروسية والأوكرانية قبل الحرب، ومع الاتجاه المستمر للتضخم المفرط الذي يجتاح البلاد، فمن المحتمل أن تكون أنقرة في وضع صعب للغاية. لكن، تتمتع تركيا بنفوذ جغرافي اقتصادي رئيسي: فهي تسيطر على مضيق البوسفور، وهو أحد المقاطعات الثمانية للأمن الغذائي في العالم التي تسمح بتصدير الحبوب والأسمدة الأوكرانية والروسية والبيلاروسية عبر البحر الأبيض المتوسط إلى إفريقيا والشرق الأوسط (بيلي وويليسلي، 2017).

على الرغم من الاختلافات والتناقضات العديدة داخل منطقة الأورو-متوسط، يجب تسجيل تطورين سياسيين على الأقل لهما أهمية كبيرة. في أيار/ مايو 2022، بدأ الاتحاد الأوروبي في تنفيذ ما يسمى بممرات التضامن، وهي مبادرة تهدف إلى تمكين التصدير عبر البر من الحبوب الأوكرانية المحظورة في البلاد بسبب الحرب المستمرة من خلال تعزيز البنية التحتية للنقل وتبسيط العمليات الإدارية. سمحت ممرات التضامن حتى الآن بتصدير أكثر من 23 مليون طن من الحبوب والبذور وزيت عباد الشمس موجهة في الغالب نحو دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط ودول أفريقية أخرى، (الرابطة الأوروبية لخدمات الشحن والنقل والخدمات اللوجستية والجمارك CLECAT، 2023). تمثل المبادرة مثالًا إيجابيًا للتضامن السياسي، وبما أن الاتحاد الأوروبي يخطط لجعل ممرات التضامن دائمة لتخفيف التوتر في أسواق الغذاء، فقد تمثل ركيزة حولها لتطوير تحالف أورو-أوسطي بشأن الزراعة. من المهم أيضًا ملاحظة أنه، في سياق أثبتت فيه استحالة مفاوضات السلام بين أوكرانيا وروسيا حتى الآن، فإن الاختراق الدبلوماسي الحقيقي الوحيد حتى الآن قد تمحور حول الزراعة وقد توسطت فيه تركيا والأمم المتحدة لتحقيق المنفعة الرئيسية لمنطقة الأورو-متوسط. سمحت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب برعاية الأمم المتحدة، التي وقعتها روسيا وأوكرانيا في أنقرة في آب/ أغسطس

الاتحاد الأوروبي يخطط لجعل ممرات التضامن دائمة لتخفيف التوتر في أسواق الغذاء، فقد تمثل ركيزة حولها لتطوير تحالف أورو-أوسطي بشأن الزراعة

2022 بفضل جهود الأمين العام للأمم المتحدة جوتيريز والرئيس التركي أردوغان، وتم تجديدها لمدة 120 يومًا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بشحن أكثر من 11 مليون طن من الحبوب حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022 من خلال فتح الموانئ الأوكرانية (الأمم المتحدة، 2022). تمثل المبادرة حالة يمكن لقادة المكاسب السياسية المطالبة والتفاخر بها عند الاستثمار في إجراءات حازمة تتعلق بالأمن الغذائي. على الرغم من الأهمية الكبيرة لمثل هذه المبادرات، إلا أنه من الضروري أيضًا الإشارة إلى الآثار الإشكالية المحتملة لإطلاق محاصيل الحبوب الأوكرانية في سوق الاتحاد الأوروبي والتي يمكن أن تعرض وضع المزارعين في وسط وشرق أوروبا للخطر وبالتالي إضعاف رأس مال الاتحاد الأوروبي السياسي المتاح للالتزام بالاستثمار في شراكة أورو-متوسطية متجددة في الزراعة.

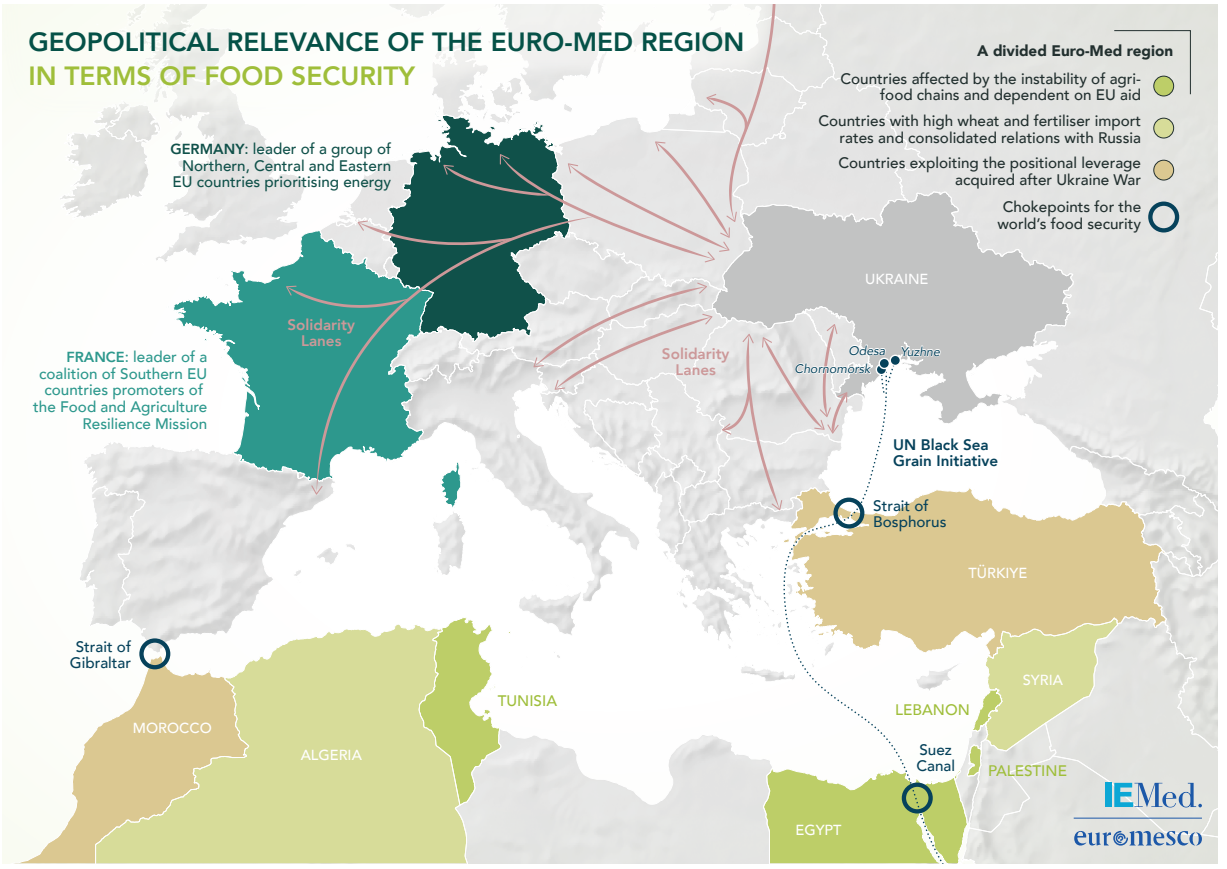

عوائق التعاون ومسارات فتح المنافع المشتركة

الحالة الواقعية لتجديد التعاون الأورو-متوسطي بشأن النظم الغذائية المستدامة يجب أن تأخذ في الاعتبار أربعة أبعاد على الأقل: الفضاء السياسي؛ أدوات التمويل والعلاقات التجارية؛ الاستثمارات في التعليم والبحث والابتكار؛ وتطوير روايات إيجابية جديدة.

أولاً، يحتاج مشروع تنشيط الحوار الأورو-متوسطي إلى تلقي القدر الكافي من الدعم السياسي من الحكومات والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية والمجتمع المدني. الأطر الحالية المعمول بها- الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية- لا تبدو مناسبة لهذا الغرض. فمن ناحية، تلاشت الآمال في أن تجتاح موجة الديمقراطية المنطقة بعد ثورات 2011 بشكل تدريجي حيث أظهرت الأنظمة

الاستبدادية القديمة والجديدة في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط صمودا قويا في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية. من ناحية أخرى، يعاني الاتحاد من أجل المتوسط، الذي فقد زخمه إلى حد كبير منذ عقد من الزمن، من تصميمه المؤسسي الأصلي. تم استخدام الرقابة المؤسسية الشديدة من قبل الدول الأوروبية غير المتوسطية كشرط مسبق لإعطاء الضوء الأخضر للمشروع وصرف تمويل الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى أن أصبحت الجهود الأولية المبذولة لتصميم وتعزيز الإجراءات لدعم إنشاء "منطقة سلام وازدهار" مدفونة تحت وطأة الإجراءات الإدارية والمآزق الدبلوماسية. على هذا النحو، قام الاتحاد من أجل المتوسط بتحويل مشروع مصمم لمواكبة الموجات الثورية القادمة من الشواطئ الجنوبية للمنطقة من خلال عملية تشكيل هوية جماعية إلى ضامن بحكم الأمر الواقع للوضع الراهن، حيث يبدو أن هناك مساحة صغيرة لفتح فصل -ثوري بشروطه- من تعاون إقليمي متجدد في مجال الزراعة. سياسة الجوار الأوروبية، من جانبها، مع تركيزها المستمر على المشروطية وإدارة الهجرة، سوف تحتاج إلى إصلاح حقيقي لتقديم آفاق حقيقية لشراكة على قدم المساواة مناسبة لبدء حوار جديد حول الزراعة. وفقًا للإمكانيات التي توفرها المنتديات السياسية الجديدة، فإن استبعاد جميع دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط باستثناء تركيا من المجتمع السياسي الأوروبي (EPC) الجديد. المنتدى الحكومي الدولي للمناقشات السياسية والاستراتيجية حول مستقبل أوروبا الذي أنشئ في عام 2022 بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، يبدو وكأنه فرصة ضائعة. إسرائيل وتونس وتركيا (في انتظار المغرب) هي دول مرتبطة ببرنامج هورايزن أوروبا ويمكن القول إنها بالفعل جهات فاعلة إستراتيجية تشكل مستقبل الاتحاد الأوروبي. مبادرة ممرات التضامن مع أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، التي تأسست في أيار/مايو 2021، بالتزامن مع إطلاق المجتمع السياسي الأوروبي، كان من الممكن أن تكون بدلاً من ذلك فرصة جيدة لإشراك دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط في مناقشة حول تحسين البنية التحتية الحيوية لنقل الأغذية الزراعية، والخدمات اللوجستية، وسلاسل التوريد والآلات اللازمة لتسريع انتقال المنطقة إلى نظم غذائية مستدامة.

ينبغي بالفعل أيضًا طرح قضية تجديد التعاون الأورو-متوسطي في مجال الزراعة من خلال تحديد مصادر التمويل المناسبة لتمويل النظم الزراعية الغذائية الخضراء الإقليمية

ثانيًا، بينما أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مبادرة لتحسين نوعية وكمية مساهمات تمويل المناخ للقطاعات الزراعية في قمة المناخ في مصر، لا يزال التمويل العام للنظم الغذائية المستدامة يمثل 3% فقط من تمويل المناخ العالمي. (التحالف العالمي لتحسين التغذية (GAIN، 2022). ينبغي بالفعل أيضًا طرح قضية تجديد التعاون الأورو-متوسطي في مجال الزراعة من خلال تحديد مصادر التمويل المناسبة لتمويل النظم الزراعية الغذائية الخضراء الإقليمية. يتمثل التحدي الرئيسي في رفع مستوى الأموال المتاحة لتلبية الاحتياجات التمويلية العاجلة للانتقال نحو نظم غذائية مستدامة. في أوروبا، يدعو بعض الخبراء إلى تعزيز دور السياسة الزراعية المشتركة كسياسة مناخية[22]. وفقًا لهذا السيناريو، مع زيادة التمويل والصياغة الواضحة لطموحاتها الخارجية، قد توفر السياسة الزراعية المشتركة الدعم المالي والتشغيلي للانتقال الإقليمي الذي لا تستطيع استراتيجية تفرع المزرعة حشده. لكن، هناك عدد من العوامل التي تعرقل جدوى مثل هذا السيناريو: الهدف الرئيسي من السياسة الزراعية المشتركة هو حماية المزارعين الأوروبيين وتعزيز تنمية المناطق الريفية. قد يُنظر إلى أي توسيع لنطاقه لأهداف التعاون مع أطراف ثالثة على أنه امتداد من قبل منظمات المزارعين المؤثرة مثل كوبا- كوجيكا Copa-Cogeca ولن تتم الموافقة عليه إلا بصعوبة في مجلس الزراعة-الأسماك Agri-Fish التابع للاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، فإن السياسة الزراعية المشتركة تستوعب بالفعل 386,602.8 مليون يورو (أي 33.1% من ميزانية الاتحاد الأوروبي 2021-2027)، ومن غير المرجح أن يتم توسيع هذه الميزانية بشكل أكبر لمعالجة أهداف تعتبر خارج

[22] مقابلة مع سيباستيان أبيس.

نطاق اختصاص السياسة الزراعية المشتركة الممولة من خلال مساهمة الدول الأعضاء مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا. في حين أن التضمين المباشر لأهداف الاستدامة الخارجية في السياسة الزراعية المشتركة قد لا يبدو واقعيًا، إلا أن تقوية تماسك السياسة الزراعية المشتركة بشكل عام في تعزيز الاستدامة من شأنه أن ينتج تأثيرات خارجية غير مباشرة مهمة. بالإضافة إلى إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، فإن تحسين أداء السوق الموحدة من خلال تحسين الشفافية وتدابير التنسيق وزيادة إدراج الفاعلين في مجال الأغذية الزراعية من شواطئ منطقة الأورو- متوسط في منظمات المنتجين والمنظمات المشتركة بين الفروع من شأنه أيضًا أن يؤدي إلى مكاسب محتملة في الكفاءة في عمل سلاسل القيمة الغذائية الزراعية. يشير خبراء آخرون إلى تحديث سياسة الجوار الأوروبية والإشارة الصريحة - وإن كانت غامضة إلى حد ما - إلى التمويل المخصص الذي سيتم صرفه من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة (+EFSD) بما في ذلك ضمان العمل الخارجي للانتقال إلى أنظمة غذائية مستدامة في أجندة 2021 (هانلت، 2021). لكن، فإن المثالية التي اتسمت بها الأيام الأولى لسياسة الجوار الأوروبية قد تلاشت منذ فترة طويلة، واليوم فإن التركيز السائد للسياسة على "الاستقرار" وشراكات المعاملات من أجل الأمن يترك مجالًا محدودًا لتخيل إطار عمل قوي جديد للتعاون في الزراعة والمناخ. في الواقع، ميزانية سياسة الجوار الأوروبية المخصصة لتمويل انتقال النظم الغذائية محدودة للغاية[23]. من المحتمل أن تحمل الصفقات التجارية احتمالية أكبر للتعاون الاقتصادي على قدم المساواة، إذا تم تحديد الاستدامة هدفًا واضحًا واحترام تماسك السياسات بين التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية والبيئية (رامبا وآخرون، 2020). أدخل الاتحاد الأوروبي بنود الاستدامة في جميع صفقاته التجارية منذ إطلاق برنامج الصفقة الخضراء الأوروبية وجعل تماسك السياسة أولوية في مراجعة السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي[24] لعام 2021. غير أن الصفقات التجارية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وبعض دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط في إطار اتفاقيات الشراكة تعود إلى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ولا تعالج بأي حال قضية الانتقال إلى أنظمة غذائية مستدامة. المفاوضات بشأن اتفاقيات التجارة الحرة بين دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط المقترحة على المغرب وتونس وتركيا - والتي ستشمل فصولًا جديدة عن الزراعة المستدامة - متوقفة حاليًا على ما يبدو بسبب ارتباك دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط المرتبطة بسبب الآثار المحتملة لمزيد من تحرير أسواقها (الزراعية) والآثار المحتملة للتقريب التنظيمي لمكتسبات الاتحاد الأوروبي في مجال أحكام الاستدامة. أيا كان الشكل المختار لتسريع انتقال النظم الغذائية الأورو-متوسطية، فإن التقدم سيعتمد على القدرة على إشراك القطاع الخاص (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والتكتلات الكبيرة من جميع أنحاء سلسلة القيمة، وزيادة استخدام الضمانات وإزالة المخاطر من رأس المال للتغلب على الحواجز المالية وغير المالية.

ثالثًا، ينبغي تمديد الشراكات من أجل البحث والابتكار والتعليم وتوسيع نطاقها من حيث الطموح والاستثمارات التي تستغل أوجه التآزر والبناء على نقاط القوة المتبادلة بهدف تمكين المزارعين وتقوية أسواق الأغذية الزراعية المحلية. يجب توسيع مجموعات العمل الحالية في الاتحاد الأوروبي مثل اللجنة الدائمة للبحوث الزراعية حول المعرفة الزراعية وأنظمة الابتكار (SCAR AKIS) لزيادة المزيد من دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، كما هو الحال بالفعل بالنسبة لنوع آخر من الشبكات. على سبيل المثال، منصات الابتكار لأصحاب المصلحة المتعددين،

[23] للحصول على تحليل متعمق لآثار إصلاح السياسة الزراعية المشتركة وسياسة الجوار الأوروبية، يرجى الرجوع لفصل ماركو لوفيك في دراسة السياسة هذه.

[24] مقابلة مع لوكاس فيسك، عضو مكتب نائب الرئيس التنفيذي تيمرمانز للصفقة الخضراء الأوروبية والمسؤول عن الإشراف على استراتيجية تفرع المزرعة، الحدث السنوي للمعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا في بروكسل، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 22.

مثل المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا والشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشترك في استراتيجيات مشاركة أصحاب المصلحة المتشابهة، ومع ذلك تحشد أنظمة بيئية مختلفة يمكن تنشيطها في نفس الوقت. يقوم المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا بتعبئة شبكة أوروبية أكبر للتعامل مع تحديات البحر الأبيض المتوسط من خلال منظور مخطط الابتكار الإقليمي الذي يهدف إلى تقديم الدعم للمناطق ذات درجات الابتكار المنخفضة. من ناحية أخرى، تعمل الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن شبكة أورو-متوسطية حقيقية ولديها وصول مباشر إلى صانعي السياسات الذين يمكنهم تسهيل مواءمة البرامج والأجندات الوطنية[25]. على الرغم من تنوع الاهتمامات التي تمثلها الجهات الفاعلة العامة والخاصة والأكاديمية في النظم البيئية للأغذية الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا، يمكن لبلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وبلدان شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط أن تتحد حول مسارات الابتكار التي توفر منافع مشتركة مثل مكافحة هدر الطعام؛ ورقمنة سلاسل القيمة الغذائية وتوسيع شبكة الاتصال في المناطق الريفية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط ؛ وتدابير التكيف والتخفيف لمعالجة ندرة المياه في الزراعة[26]. يمكن أن تشمل السبل الجديدة للمناقشات والبحوث الأورو-متوسطية قضايا مثل تطوير سوق البروتين البديل، وتنظيم تقنيات الجينوم (NGTs) الجديدة كمساهمين محتملين في الأمن الغذائي، بالإضافة إلى دعم المزارعين الأورو-متوسطيين في مكافحة تغير المناخ من خلال ممارسات الشبكة الصفرية مثل زراعة الكربون (المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا، 2021). يجب حجز مكان أساسي في أجندة البحث والابتكار الأورو-متوسطية لتعليم ريادة الأعمال. صنفت المفوضية الأوروبية عام 2023 على أنه "عام المهارات" (المفوضية الأوروبية، 2022)، مع وجود العديد من الفرص للتعاون الأورو-متوسطي أمام ممثلين مثل المركز الدولي للدراسات العليا في البحر الأبيض المتوسط والمعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا. يدعم المركز الدولي للدراسات العليا في البحر الأبيض المتوسط تنقل الآلاف من الطلاب والباحثين كل عام، وبالتالي تعزيز تبادل الأفكار والتعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات بين ضفتي المنطقة. يركز المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا على سد فجوة المهارات وقابلية التوظيف في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (RIS SEMCs) من خلال تزويد المتعلمين بمهارات عرضية تتراوح من المهارات الفنية إلى إدارة الأعمال والقيادة والتواصل بهدف إنتاج تأثيرات مضاعفة داخل مجتمعات المتعلمين. يشجع المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا على تطوير مجموعات المهارات التي يمكن استكمالها بعد ذلك من خلال التكيف مع السياقات المحلية. يمكن أن يكون التركيز على تطوير عقليات ريادة الأعمال بدلاً من نقل المعرفة مناسبًا بشكل خاص لتكرار النموذج في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، إذا تم أخذ التدابير المناسبة للتخصيص وفقًا للاحتياجات المحلية في الاعتبار[27].

أخيرًا، إن إعادة إطلاق التعاون الأورو-متوسطي في الزراعة يعني كسب قلوب وعقول مواطني المنطقة. قد يكون أحد أخطر الآثار الجيوسياسية للحرب في أوكرانيا هو المزيد من تخفيف الروابط بين بعض دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط ودول شمال البحر الأبيض المتوسط بسبب تغلغل المعلومات الخاطئة الروسية المثيرة للانقسام حول أصل

إن إعادة إطلاق التعاون الأورو-متوسطي في الزراعة يعني كسب قلوب وعقول مواطني المنطقة

[25] مقابلة مع البروفيسور ريكابوني

[26] للحصول على تحليل متعمق لإمكانيات الأدوات القائمة على البيانات في التعاون الأورو-متوسطي، يرجى الرجوع لفصل إيناس قاسمي في دراسة السياسة هذه.

[27] مقابلة عبر الإنترنت مع الدكتور مارتن فان دير كامب، مدير التثقيف في المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ومسؤوليات أزمة الغذاء الحالية[28]. عادة ما يكون الاتحاد الأوروبي - المبني على شعار "متحدون في التنوع" - قويًا في طرح روايات موحدة. من الضروري الآن الانخراط في إنتاج خطاب أوروبي متوسطي منسق يربط التعاون في الزراعة المستدامة كمحرك للسلام وحماية البيئة. يجب أن يُظهر مثل هذا الخطاب، وفقًا لمكتب نائب الرئيس التنفيذي تمرمانز، "يظهر للمواطنين من خلال أمثلة ملموسة أن اقتران الإنتاجية واحترام البيئة أمر ممكن بشكل عام، ويطبق في الواقع عمليًا"[29]. في عام 2021، أطلقت رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين مبادرة باوهاوس الأوروبية الجديدة، وهي حركة متعددة التخصصات تربط بين العلم والتكنولوجيا والثقافة لتثقيف مواطني الاتحاد الأوروبي حول قيم الاستدامة والشمولية وجودة الخبرة. يلعب الطعام دورًا مهمًا في روح باوهاوس الأوروبية الجديدة كحلقة وصل بين الثقافات والهويات والتجارب (المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا، b.2021)، لذلك نقترح إطلاق مبادرة "غصن الزيتون الأورو-متوسطي" على غرار باوهاوس الأوروبي الجديد، على أساس ثلاثة رموز قوية: غصن الزيتون، رمز السلام والازدهار في جميع الأديان الرئيسية وذو جذور متوسطية مميزة؛ الزيتون وزيت الزيتون، رموز النظام الغذائي للبحر الأبيض المتوسط المعترف بها من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) كتراث ثقافي غير مادي وتجسيد للصحة والتاريخ المشترك؛ والمزارع الذي يعمل في الحقول، رمز لمركزية الزراعة في الحياة والازدهار والمكافحة المشتركة لتغير المناخ كعامل تمكين - وليس عقبة - للتعاون. يمكن تنظيم مبادرة "غصن الزيتون الأورو-متوسطي" كرائد سياسات، ومسرع للاستثمارات وشبكة للمواطنين في نفس الوقت. حركة متعددة التخصصات متجذرة في التقاليد، ولكنها منفتحة على الابتكار والتنوع، وتخلق مساحة للقاء لاستعادة وإعادة النظر في الممارسات الزراعية المستدامة في الماضي، وتمكين أكثر الممارسات إلهامًا اليوم، وتصميم ممارسات المستقبل، على مفترق طرق بين العلم والثقافة والمجتمع. لكن، لكي تحصل مثل هذه المبادرة على فرص النجاح، لا بد من تنشيط ودعم وتمكين تحالف من "النشطاء الأورو-متوسطيين"[30] من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاعات الأعمال والمؤسسات العامة، وأن يكونوا على استعداد لاحتضان تنوع وتعقيد الواقع الأورو-متوسطي، الذي يشكل في نهاية المطاف الجمال الحقيقي وتفرد المنطقة.

الخلاصة

سعى هذا الفصل إلى طرح قضية لتجديد التعاون الأورو-متوسطي من خلال إطار التحدي الجيوسياسي الذي يواجه الأمن الغذائي والاستقرار والازدهار في المنطقة من خلال استخدام روسيا للغذاء والطاقة كسلاح والنفوذ الإقليمي المتزايد للقوى العظمى الأخرى. للقيام بذلك، قام بتحليل الظروف والعقبات والفرص التي يوفرها سيناريو استراتيجي يتم بموجبه استخدام التعاون في النظم الغذائية المرنة والشراكة في الكفاح المشترك لتغير المناخ كعناصر تمكينية لتعزيز الوضع الجيوسياسي والأمن والمكانة الإقليمية للجهات الفاعلة المعنية.

منطقة الأورو-متوسط هي هيكل يتغير شكله كرد فعل للتحديات الجيوسياسية التي تؤثر على المنطقة. إن التصور التقليدي بين الشمال والجنوب يترك المكان تدريجياً لجغرافيا سائلة بين الشرق والغرب للأمن الغذائي التي تربط القوقاز عبر البحر الأسود بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عبر جبل طارق. لم يكن التعاون الأورو-متوسطي في الزراعة قوياً بشكل خاص حتى الآن، وحتى أقل من ذلك منذ أن فقد الإطار المؤسسي

[28] للحصول على تحليل متعمق لآثار إصلاح السياسة الزراعية المشتركة وسياسة الجوار الأوروبية، يرجى الرجوع لفصل ماركو لوفيك في دراسة السياسة هذه.

[29] مقابلة مع لوكاس فيسك.

[30] مقابلة مع سيباستيان أبيس.

الإقليمي الكامل للحوار – فقد الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبي الجنوبي - تركيزه التحويلي وانخفض ببطء إلى تقادم لا رجعة فيه على ما يبدو. من بين العديد من العوامل السلبية، الانتفاضات العربية، التي أدت في بعض الأحيان إلى أنظمة استبدادية جديدة أو حروب أهلية، لم تيسر هذا التعاون. لكن، الاضطرابات المنهجية الناجمة عن الآثار التراكمية لجائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا توفر فرصة لتقديم قضية جديدة للتعاون. إن الافتقار إلى رؤية موحدة ومجموعة واسعة من المصالح المتنوعة في جميع أنحاء المنطقة يجعل أي توقعات مفرطة في التفاؤل محفوفة بالمخاطر للغاية، غير أن النشاط الأورو-متوسطي المتجدد يمكن أن يبدأ في بناء الزخم الذي يركز على الفوائد المشتركة التي يوفرها التعاون: الزراعة كعامل تمكين لحماية تغير المناخ بدلا من "مشكلة"؛ دعم تنمية مهارات المزارعين كضمان للتنمية الريفية والاستقرار السياسي؛ شراكات من أجل الابتكار والتعليم كمحركين لمضاعفة الأثر؛ وتمكين شبكات الأعمال والمواطنين والسياسات لبناء الكتلة الحرجة في الانتقال نحو أنظمة غذائية مستدامة.

المراجع

عبد الرازق، م. ب. (2022). *تعتمد تونس بشكل متزايد على واردات الحبوب.* *TunisieNumérique*، أخذ من https://www.tunisienumerique.com/732743-2

أبو الغيط، م. وآخرون. (2021). عبء السمنة في مصر. *Front Public Health*، *9*، 718978.

قناة العربية. (2022). *الحملة الإعلامية التي أطلقها بوتين بإلقاء اللوم على العقوبات على أزمة الغذاء في إفريقيا تثير القلق في أوروبا.* أخذ من: https://english.alarabiya.net/News/world/2022/07/03/Putin-s-media-blitz-blaming-sanctions-on-Africa-food-crisis-sparks-alarm-in-Europe

علي، إي.، وآخرون. (2022). ورقة من الفصل 4: منطقة البحر الأبيض المتوسط. في إتش. أو. بورتني وآخرون(محررون) *تغير المناخ 2022: الآثار والتكيف وقابلية التأثر. مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.* كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

أنثم، بي. (2022). *برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة يدق ناقوس الخطر حيث إن أزمة الغذاء العالمية تشدد قبضتها على مناطق الجوع الساخنة.* برنامج الأغذية العالمي. أخذ من: https://www.wfp.org/stories/wfp-and-fao-sound-alarm-global-food-crisis-tightens-its-grip-hunger-hotspots

أوبرت، بي. م. وآخرون. (2022). *الحرب في أوكرانيا والأمن الغذائي: ما هي انعكاساتها على أوروبا؟ معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية.* أخذ من: https://www.iddri.org/en/publications-and-events/blog-post/war-ukraine-and-food-security-what-are-implications-europe

أوسلوس، م. وماهي، س. (2022). *اشتعلت حرائق الغابات، ويكافح المزارعون مع موجة حارة أخرى تغزو أوروبا الغربية.* رويترز. أخذ من: https://www.reuters.com/world/europe/wildfires-rage-farmers-struggle-another-heatwave-bakes-western-europe-2022-08-11/

بيلي، ر. وويلسلي ل. (2017). *نقاط الاختناق ونقاط الضعف في تجارة الأغذية العالمية. Chatham House*. أخذ من: https://www.chathamhouse.org/2017/06/chokepoints-and-vulnerabilities-global-food-trade-0/2-chokepoints-global-food-trade

بيلو، سي. وآخرون. (2022). *استجابات الحماية الاجتماعية لجائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التصميم والتنفيذ ومراعاة الأطفال.* تقرير البحث رقم 76، مركز اليونيسف الدولي للسياسات من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، برازيليا وعمان. أخذ من: https://www.unicef.org/mena/reports/social-protection-responses-covid-19-mena-design-implementation-and-child-sensitivity

صندوق الضمان الاجتماعي الوطني المغربي (2020) .(CNSS). *التقرير الديمغرافي لعام 2019*، أخذ من: https://www.cnss.ma/sites/default/files/files/Rapport%20d%C3%A9mographique %20et%20statistique%20CNSS%202019.pdf

سيما. (2022). *المفوضية الأوروبية تنضم إلى تحالف نمو الإنتاجية المستدامة*. أخذ من: https://www.cema-agri.org/publication/articles/906-european-commission-joins-sustainable-productivity-growth-coalition

الرابطة الأوروبية لخدمات الشحن والنقل والخدمات اللوجستية والجمارك. (2023). *ممرات التضامن للاتحاد الأوروبي بالأرقام*. أخذ من: https://www.clecat.org/news/newsletters/eu-solidarity-with-ukraine-in-numbers

دي بيرناردي، ب. وأزوكار، د. (2020). نظام غذائي بيئي أوروبي: دراسة حالة الغذاء- المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا. في الابتكار في النظم البيئية الغذائية. مساهمات في علوم الإدارة. سبرينجر.

المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا. (2021). *المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا يتشارك مع التحالف الأوروبي للكربون + الزراعة الأوروبي لتسريع إزالة الكربون من النظم الغذائية*. أخذ من: https://www.eitfood.eu/news/eit-food-partners-with-european-carbon-farming-coalition-to-accelerate-decarbonisation-of-food-systems

المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا. (2021 ب). *يساهم المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا عبر مجتمعات المعرفة والابتكار في مبادرة باوهاوس الأوروبية الجديدة من المفوضية الأوروبية*. أخذ من: https://www.eitfood.eu/projects/eit-x-kic-contributes-to-new-european-bauhaus-neb-initiative-from-the-european-commission

مصر اليوم. (2022). *وزير الخارجية شكري يحث الاتحاد الأوروبي على دعم مصر لتخفيف آثار أزمة الغذاء العالمية*. أخذ من: https://www.egypttoday.com/Article/1/119357/FM-Shoukry-urges-EU-support-to-Egypt-to-ease-impacts

إميلياني، ت. (2022). *كن غرنايو عالم بروسيا. المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية*. أخذ من: https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/se-il-granaio-del-mondo-brucia-34881

يوروستات. (2018). *الزراعة: مهنة بها عدد قليل نسبيًا من صغار المزارعين*. أخذ من: https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/ddn-20180719-1

يوروستات. (2022). *التوقع السكاني في الاتحاد الأوروبي*. أخذ من: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?oldid=497115#Population_projections

المفوضية الاوروبية. (2021). *ترحب المفوضية الأوروبية بالموافقة على أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي - أوروبا العالمية الجديدة البالغة قيمتها 79.5 مليار يورو لدعم العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي*. أخذ من: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_21_1267

المفوضية الاوروبية. (2022). *إعلان مشترك - تعبئة 1 مليار يورو من أجل ممرات التضامن لزيادة الأمن الغذائي العالمي وتوفير شريان الحياة للاقتصاد الأوكراني*. أخذ من: https:// ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/statement_22_6825

المفوضية الاوروبية. (2021). *تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي، أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط، جوين (2021) 2 نهائي، بروكسل*. أخذ من: https://eeas.europa.eu/sites/default/ files/joint_communic_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf

المفوضية الاوروبية. (2022). *حماية الأمن الغذائي وتعزيز صمود النظم الغذائية، COM (2022) 133 نهائي*. أخذ من: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/ detail/en/QANDA_22_1964

المفوضية الاوروبية. (2022). *التوقعات قصيرة الأجل للأسواق الزراعية في الاتحاد الأوروبي، المديرية العامة للزراعة والتنمية الريفية، بروكسل*. أخذ من: https://agriculture.ec.europa.eu/ news/short-term-outlook-report-eu-agricultural-markets-remain-stable-despite-russian-invasion-ukraine-2022-10-05_en

المفوضية الاوروبية. (2022). *خطاب حالة الاتحاد للرئيسة فون دير لاين، 2022، ستراسبورغ*. أخذ من: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/ov/speech_22_5493

المفوضية الاوروبية. (2021). *مراجعة السياسة التجارية - سياسة تجارة مفتوحة ومستدامة وحازمة، جوين (2021) 2 نهائي*. أخذ من: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/ api/files/document/print/en/qanda_21_645/QANDA_21_645_EN.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. (2022). *النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر، موجز قطري، ليبيا*. أخذ من: https://www.fao.org/giews/country-analysis/country-briefs/country.jsp

منظمة الأغذية والزراعة والشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط (2020). *الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة والشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط- النهوض بالتنمية الريفية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط*. أخذ من: https://www.fao.org/3/ca7754en/CA7754EN.pdf

طعام للمستقبل. (2015). *يستعرض الويبينار نتائج دراسة البنك الدولي حول تمكين الأعمال التجارية الزراعية*. أخذ من: https://site.caes.uga.edu/ftfpeanutlab/2016/05/webinar-reviews-findings-of-world-bank-study-on-enaining-agribusiness/

مستكشف الطعام. (2022). *حرب أوكرانيا تفجر الجدل حول الأمن الغذائي*. أخذ من: https:// www.foodnavigator.com/Article/2022/03/07/Ukraine-war-detonates-EU-food-security-debate-but-will-sustainability-be-collateral-damage

فوت. (2022). *تمرمانز: إثارة الذعر بشأن الأمن الغذائي "غير شريف، غير مسؤول"، شبكة يورأكتف*. أخذ من: https://www.euractiv.com/section/agriculture-food/news/ timmermans-scaremongering-on-food-security-dishonest-irresponsible/

فوكس، ب. (2022). *الملخص - فون دير لاين فرصة ضائعة. شبكة يورأكتف*. أخذ من: https:// www.euractiv.com/section/future-eu/opinion/the-brief-von-der-leyens-missed-opportunity/

جيجس، سي. (2022). تهدد روسيا بقصر الإمدادات الغذائية الزراعية على البلدان "الصديقة" فقط، بوليتيكو، https://www.politico.eu/article/russias-former-president- 2022 medvedev-warns-agricultural-supplies-restricted-to-friendly-countries/

جلوبر، جي. ولابورد، د. (2022). *كيف سيؤثر الغزو الروسي لأوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي؟ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية*. أخذ من: https://www.ifpri.org/blog/how-will- russias-invasion-ukraine-affect-global-food-security

التحالف العالمي من أجل مستقبل الغذاء. (2022). *الفرص غير المستغلة: التمويل المناخي لتحول النظم الغذائية*. أخذ من: https://futureoffood.org/wp content/ uploads/2022/10/climatefinancereport-english.pdf

جودفرويد، م. وآخرون. (2019) "زيليلا فاستيديوسا: ملاءمة المناخ للقارة الأوروبية." *التقارير العلمية* 9، 8844، ص 1-10.

جوتيف، ج. (2022). *الملخص - هولودومور 2.0. يورأكتف*. أخذ من: https://www.euractiv. com/section/europe-s-east/opinion/the-brief-holodomor-2-0/

الجارديان. (2022). امرأة أوكرانية تقدم البذور للجنود الروس حتى ينمو عباد الشمس عندما يموتون. موقع YouTube. أخذ من: https://www.youtube.com/watch?v=L17Bi7zBJHI

هانلت، سي (2021). *سياسة الجوار الأوروبية 2021: دوافع جديدة للجنوب. برتلسمان-شتيفتونغ*. أخذ من: https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/our-projects/strategies-for-the-eu- neighbourhood/project-news/the-european-neighbourhood-policy-2021

هيدي، د. وفان، س. (2010). *تأملات في أزمة الغذاء العالمية كيف حدثت؟ كيف آلمت؟ وكيف يمكننا منع الأزمة التالية؟* المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. أخذ من: https://www. ifpri.org/publication/reflections-global-food-crisis

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. (2022). *بيان مشترك صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وفرنسا حول مبادرة بعثة الصمود في مجال الأغذية والزراعة*. أخذ من: https://www.ifad.org/en/ web/latest/-/joint-statement-by-ifad-and-france-on-the-farm-initiative

إندكسموندي. (2022). *واردات القمح حسب الدولة في 1000 طن متري*. أخذ من: https:// www.indexmundi.com/agriculture/?commodity=wheat&graph=imports

مركز البحوث المشتركة للاتحاد الأوروبي. (2022). *الجفاف الصيفي يحافظ على قبضته على أوروبا*. أخذ من: https://joint-research-centre.ec.europa.eu/jrc-news/summer-dopped- keeps-its-grip-europe-2022-08-22_en

كاتخودا، ن. (2020). *الأمن الغذائي في الشرق الأوسط*. إيكومينا. أخذ من: https://www.ecomena.org/food-middle-east/

لو مويل، سي. وآخرون (2015): *شمال إفريقيا - الشرق الأوسط بحلول عام 2050: نحو زيادة الاعتماد على الواردات الزراعية*. إينرا. أخذ من: hal-02945422v2

ليستر، أ. (2022). *كبير الاقتصاديين في برنامج الأغذية العالمي: على دول الخليج أن تخذ خطوات*. السياسة الخارجية، أخذ من: https://foreignpolicy.com/2022/10/13/food-crisis-wfp-chief-economist-gulf-countries-economy/

لين، ت. (2022). *كيف أصبح مؤتمر قمة المناخ هو مؤتمر لأنظمة الغذاء*. جرينبيز. أخذ من: https://www.greenbiz.com/article/how-cop27-became-food-systems-cop

لنز، ن. (2022). *كتاب من لجنة الزراعة في البرلمان الأوروبي إلى السيد جانوس فويتشيسكي، مفوض الاتحاد الأوروبي للزراعة*. بوليتيكو. أخذ من: https://www.politico.eu/wp-content/uploads/2022/03/10/STAMPED_D20227683_Lins-Wojciechowski_Ukraine.pdf

مينيجات، س. وآخرون. (2022). "انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الإنتاج العالمي واستخدام الأسمدة النيتروجينية الاصطناعية في الزراعة." *التقارير العلمية*، 12.

مينتر، أ. (2022). *سبب واحد لارتفاع أسعار المواد الغذائية؟ الاكتناز الصيني*. بلومبرج. أخذ من: https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2022-01-05/one-reason-for-rising-food-prices-chinese-hoarding

بتروبولوس، في. (2022). *السياسة الخارجية الجزائرية: مواجهة مفترق طرق*. معهد واشنطن. أخذ من: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/algerias-foreign-policy-facing-crossroads

الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. (2020). *السيناريوهات المستقبلية للأغذية الزراعية الأورو-متوسطية*. أخذ من: http://www.primaitaly.it/wp-content/uploads/2020/10/Report-en-web-3.pdf

رامبا، ف. وآخرون. (2020). *سياسة التجارة في الاتحاد الأوروبي للنظم الغذائية المستدامة*، فريق الخبراء الدولي المعني بالنظم الغذائية المستدامة. أخذ من: https://ipes-food.org/_img/upload/files/Brief_EU%20trade%20policy_ICDPM-IPES%281%29.pdf

شيافو، م. وآخرون. (2021). *أوروبا زراعية إيكولوجية بحلول عام 2050: ما هو التأثير على استخدام الأراضي والتجارة والأمن الغذائي العالمي؟* معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية. أخذ من: https://www.iddri.org/en/publications-and-events/study/agroecological-europe-2050-what-impact-land-use-trade-and-global-food

تنشوم، م. (2022). *يعارض المغرب استخدام روسيا للعلاقة بين الغذاء والطاقة كسلاح*. معهد الشرق الأوسط. أخذ من: https://www.mei.edu/publications/morocco-counters-russias-weaponization-food-energy-nexus

تنشوم، م. (2021). *الحالة الهشة للأمن الغذائي في المغرب العربي: تداعيات أزمة الحبوب لعام 2021 في تونس والجزائر والمغرب*. معهد الشرق الأوسط. أخذ من: https://www.mei.edu/publications/fragile-state-food-security-maghreb-implication-2021-cereal-grains-crisis-tunisia

اليونيسف. (2019). جيل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2030: فرصة للعمل الآن. أخذ من: https://www.unicef.org/mena/reports/mena-generation-2030

الأمم المتحدة. (2022). *مركز التنسيق المشترك لمبادرة حبوب البحر الأسود*. أخذ من: https://www.un.org/en/black-sea-grain-initiative/vessel-movements

واكس، إي. وأندرسون، إي. (2021). *تنحدر العلاقة عبر الأطلسي إلى معركة على الطعام*. *بوليتيكو*. أخذ من: https://www.politico.eu/article/farm-to-fork-europe-united-states-food-agriculture-trade-climate-change/

الزروقي، م. (2022). *في الجزائر، ماكرون يمد يد المصالحة*. *لوموند*. أخذ من: https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2022/08/26/in-algeria-macron-extends-hand-of-reconciliation_5994858_124.html

زوبل، ك. وأبريوال، أ. *الزراعة والأمن الغذائي في المناطق الحساسة للمناخ في البحر الأبيض المتوسط*. *المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط*. أخذ من: https://www.iemed.org/publication/agriculture-and- food-security-in-climate-sensitive-areas-in-the-mediterranean/

فيل في الغرفة: السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي والأمن الغذائي في المنطقة الأورو-متوسطية

ماركو لوفيك
Marko Lovec
أستاذ مشارك بجامعة ليوبليانا،
كلية العلوم الاجتماعية

مقدمة

أدى العدوان الروسي على أوكرانيا إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية والطاقة والأسمدة، فضلا على الأسعار المرتفعة أصلا بسبب الاضطرابات المرتبطة بجائحة كورونا في سلاسل التوريد ونقص الاستثمار. تأثر الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وهو أحد أكبر مستوردي القمح في العالم لإطعام عدد متزايد من سكان المناطق الحضرية، بشكل خاص بسبب ضغوط الاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار السياسي والظروف الطبيعية المقيدة لإنتاج الغذاء، بما في ذلك ندرة المياه والأراضي الخصبة، والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ. واجه المنتجون الزراعيون، الذين يمثلهم بشكل رئيسي أصحاب الحيازات الصغيرة، مواطن ضعف مختلفة. في جميع أنحاء أوروبا، واجه المزارعون والمستهلكون أيضًا ضغوطًا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمدخلات التي أثرت بشكل خاص على من هم في وضع اجتماعي اقتصادي أضعف. وردت تقارير أن الأجزاء الجنوبية من أوروبا واجهت نقصا في بعض السلع الأساسية المستوردة من خارج الاتحاد الأوروبي.

الأزمة الأخيرة ليست هي الأولى التي أثارت أهمية الأمن الغذائي للأمن البشري، أي الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتقدم في المنطقة الأورو-متوسطية؛ حدث هذا بالماضي خلال ارتفاعات أسعار الغذاء والطاقة في الفترة 2006-2008 ومرة أخرى في أوائل عام 2010. في ذلك الوقت، حاول اللاعبون العالميون مثل الصين والهند ضمان أمنهم الغذائي من خلال التدخل في التجارة وإنشاء مخزونات، وبالتالي "إخراج" انعدام الأمن الغذائي خارج بلادهم. دعت الترابطات القوية وبعض أصحاب النفوذ في المنطقة الأورو-متوسطية (مثل المصدرون الفرديون الكبار للأغذية والأسمدة والطاقة) إلى اتخاذ استجابة استراتيجية ومنسقة.

في حين أن الأمن الغذائي في المنطقة الأورو-متوسطية يحظى بشكل دوري باهتمام سياسي متزايد، إلا أن هذا لم يكن كافياً لدعم التعاون الاستراتيجي في الزراعة والغذاء. من حين لآخر، يتم توجيه أصابع الاتهام إلى السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وهي برنامج دعم زراعي لا يزال يمثل أكثر من ثلث ميزانية الاتحاد الأوروبي الذي دعم، منذ إنشائه في الستينيات، الإنتاج في الاتحاد الأوروبي وساهم في اعتماد دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على الاستيراد. منذ أواخر الثمانينيات، في سياق تحرير التجارة متعددة الأطراف والإفراط في الإنتاج في أوروبا، تم إصلاح السياسة الزراعية المشتركة؛ حيث تم استبدال معظم دعم الأسعار والإنتاج المشوه بالمدفوعات المباشرة وتم التركيز بشكل أقوى على القضايا البيئية والاجتماعية. وبالتوازي مع ذلك، بذلت محاولات لتعميق التجارة في الزراعة في المنطقة ودعم مبادرات السياسة التي تعكس تطورات السياسة الزراعية المشتركة. لكن، وبسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية لمواجهة التحديات الهيكلية، كان التقدم محدودًا. نما دور اللاعبين الآخرين في المنطقة. في نهاية المطاف، توقفت عملية التكامل الإقليمي في الزراعة. أثارت أزمات الأمن الغذائي الأخيرة ضغوطًا لعكس إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة وتكثيف الإنتاج في الاتحاد الأوروبي "لإطعام المنطقة". في حين أن هذا يمكن أن يزيد، ولكن ليس بالضرورة، من توافر الغذاء على المدى القصير فإنه يتعارض مع الحاجة الاستراتيجية لتعزيز إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل أفضل واستخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل لدعم تنمية الإنتاج المستدام في جنوب البحر الأبيض المتوسط.

ينقسم الفصل إلى جزأين. الجزء الأول يعيد النظر في دور إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة السابقة وتحرير التجارة في الزراعة في المنطقة من خلال البناء على الأدبيات والأبحاث الموجودة. الجزء الثاني يعرض وثيقة أصلية وبحوثًا قائمة على التقارير حول الكيفية التي تغذي فيها أزمة الأمن الغذائي الأخيرة تطورات السياسة الزراعية المشتركة على المدى المتوسط والقصير. الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية معروضة في القسم الأخير من الفصل.

تأثير إصلاح السياسة الزراعية المشتركة وتحرير التجارة على الأمن الغذائي في المنطقة الأورو-متوسطية

السياسة الزراعية المشتركة، وهي سياسة اجتماعية اقتصادية واسعة كانت جزءًا أساسيًا من التكامل الأوروبي منذ إنشائها في الستينيات[31]، أدت إلى زيادة الإنتاج في الثمانينيات والحاجة إلى الإصلاح الذي جاء متوازيا مع تحرير التجارة متعددة الأطراف في الزراعة. نظرًا لأن هذا الأخير أثر على العلاقات الراسخة منذ فترة طويلة في التجارة في الزراعة في المنطقة، اقترح الاتحاد الأوروبي تحرير التجارة الزراعية ودعم مبادرات التنمية الإقليمية. غير أن العملية لم تصل إلى حد كبير إلى مستوى التوقعات بسبب الافتقار إلى تحديد الأولويات والحصار السياسي. يستعرض هذا القسم إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة، وتحرير التجارة وتأثيرها على الأمن الغذائي.

إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة

تدابير دعم الأسعار والإنتاج في وقت مبكر من السياسة الزراعية المشتركة، التي كانت قوية بشكل خاص لمنتجات المنطقة الشمالية/ المعتدلة مثل الحبوب، حفزت نمو الإنتاج. في الثمانينيات عندما أصبحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية مكتفية ذاتيًا، كانت أموال الميزانية المتزايدة مطلوبة لإزالة المنتج من السوق لمنع الضغوط على الأسعار. غالبًا ما تم إغراق الأسواق العالمية بالإفراط في الإنتاج باستخدام دعم الصادرات. وقد أثار ذلك توترات بين البلدان المتلقية الصافية للميزانية والبلدان المساهمة الصافية وكذلك مع البلدان الأخرى المصدرة للأغذية. وقد قاومت الدول ذات المزارع الصغيرة أفكار الحد من دعم الأسعار. كما أصبحت المخاوف البيئية بشأن تأثير الإنتاج المكثف بارزة بشكل متزايد. لقد كان من الصعب تغيير السياسة الزراعية المشتركة بسبب اتخاذ القرارات القائمة على حق النقض، مما أدى إلى العديد من أزمات الميزانية وحلول السياسة المؤقتة مثل إدخال حصص الإنتاج.

كان عامل التغيير في اللعبة هو جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، التي بدأت في عام 1986، والتي تضمنت تحرير التجارة في الزراعة. في عام 1992، استبدل إصلاح "ماكشاري" جزءًا من دعم الأسعار لمجموعات السلع الأساسية بمدفوعات تعويضية، وبالتالي تم توقع اتفاقية جولة أوروغواي (URAA) بشأن الزراعة التي وقعت في عام 1994 والتي تحظر معظم التدابير المشوهة للتجارة ("الصندوق الأحمر") وتحد من أنواع أخرى من الدعامات المشوهة ("الصندوق الكهرماني")، مع السماح بالتدابير التعويضية ("الصندوق الأزرق") والتدابير غير المرتبطة بالسعر أو الإنتاج ("الصندوق الأخضر"). في عام 1999، لزيادة الحد من الإنتاج الزائد وجعل السياسة الزراعية المشتركة تتماشى مع النظام التجاري المتطور، استبدل إصلاح "أجندة 2000" دعم الأسعار المتبقي بمدفوعات تعويضية. في عام 2003، بعد فترة وجيزة من إطلاق جولة الدوحة الإنمائية (DDR) في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO)، أدخل إصلاح "فشلر" المدفوعات المباشرة التي تم فصلها عن الإنتاج (أي، لم يعد المزارعون مطالبين بإنتاج الغذاء ليكونوا مؤهلين لتلك المدفوعات). في عام 2008، أدخل إصلاح فحص الصحة ما تبقى من دعم السوق (بما في ذلك منتجات البحر الأبيض المتوسط) في خطط المدفوعات المباشرة. في وقت لاحق، على الرغم من الجمود في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، ظل الاتحاد الأوروبي ملتزمًا بقواعد التجارة الدولية،

كان عامل التغيير في اللعبة هو جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)

[31] كانت السياسة الزراعية المشتركة جزءًا أساسيًا من الاتفاقية المبرمة بين ألمانيا وفرنسا بشأن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي تُعتبر أحيانًا بمثابة اتحاد تعريفي مع السياسة الزراعية المشتركة، وكانت لفترة طويلة هي السياسة الوحيدة "المشتركة بالكامل" التي تمثل الجزء الأكبر من إجمالي نفقات المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

بصرف النظر عن استعادة بعض الدعم خلال إصلاح[32] 2013.

في الوقت نفسه، أدى الوعي المتزايد بالتأثير السلبي للإنتاج الزراعي المكثف على البيئة وتنسيق دعم السياسة الزراعية المشتركة مع كبار المزارعين وملاك الأراضي إلى إعادة توجيه السياسات نحو أهداف استدامة جديدة. أدخل إصلاح عام 1999 الركيزة الثانية للسياسة الزراعية المشتركة من أجل المشاركة في تمويل التدابير الهيكلية كجزء من برامج التنمية الريفية الوطنية وأدخلت تدابير بيئية مختلفة. اشترط إصلاح 2003 أن تكون المدفوعات المباشرة مشروطة بالامتثال للظروف الزراعية والبيئية الجيدة (GAEC) وأدخل تعديلا (تحويلا) لجزء 5% من المدفوعات الفردية المباشرة التي تزيد عن5,000 يورو إلى الركيزة الثانية. زاد إصلاح عام 2008 التعديل إلى 10% وأدخل حدًا تنازليًا بنسبة 4% من المدفوعات الفردية الأكبر التي تزيد عن 300,000 يورو. أدخل إصلاح 2013 مدفوعات لكل منطقة وشروط 30% من المدفوعات المباشرة للمزارع الكبيرة مع تنفيذ تدابير خضراء مثل الحفاظ على الأراضي العشبية الدائمة، وتنويع المحاصيل وإدخال مناطق التركيز البيئية (EFAs).

COMMON AGRICULTURAL POLICY (CAP)
REFORMS AND REFORM DRIVERS

	1990s *1992 MacSharry and 1999 Agenda 2000*	2000s *2003 Fischler and 2008 Health Check*	2010s *2014-2020 Greening reform*
Market measures (CAP Pillar I)	Reduction	Phase out	Safety net, some recouping
Direct supports (CAP Pillar I)	Compensatory payments	Direct payments decoupled from production, conditionality, different payment scheme	Area-based payments, convergence and greening
Co-funded structural supports (CAP Pillar II)	Introduced	Modulation and degressive capping	Flexibility to switch funds between the pillars
Trade	Uruguay Round Agreement on Agriculture	Doha Development Round	
Budget		Multiannual Financial Framework (2000-2006; 2007-2013)	Multiannual Financial Framework (2014-2020)
New objectives		Environmental-social objectives	
Voting rules and procedures	Qualified Majority Voting	Qualified Majority Voting	Co-decision

IEMed.
euromesco

Source: Prepared by Marko Lovec based on Lovec (2016).

[32] بالتوازي مع إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة، ولمنع الخلافات حول السياسة الزراعية المشتركة من أن تؤدي إلى إعاقة مفاوضات ميزانية الاتحاد الأوروبي مما يتسبب في تأخير التنفيذ، تم تقديم أطر التمويل متعددة السنوات في أواخر الثمانينيات. زادت أطر التمويل متعددة السنوات من شفافية تكاليف السياسة الزراعية المشتركة والمنافسة على البرامج الأخرى الممولة من الاتحاد الأوروبي، مما ساعد على كبح نمو النفقات، على سبيل المثال في سياق التوسعة الشرقية المخطط لها. في الوقت نفسه، مكّن التحيز للوضع الراهن في مفاوضات أطر التمويل متعددة السنوات القائمة على حق النقض البلدان المحافظة من عرقلة التغييرات في التوزيع، وبالتالي إبطاء الإصلاح. أدى التنوع والحصار المتزايد في العملية إلى زيادة مرونة السياسة الزراعية المشتركة من حيث خطط الدعم ومستويات السداد.

على الرغم من هذه التغييرات، استمرت مدفوعات السياسة الزراعية المشتركة (حوالي 50 مليار يورو سنويًا) في دعم المنتجين الفرديين (الكبار) بشكل كبير في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى بعض الممارسات المكثفة. أعاقت رسملة مدفوعات أسعار الأراضي إعادة الهيكلة وتجديد التوليد. جادل النقاد بأن المدفوعات يجب أن تأخذ في الاعتبار التكاليف الفعلية للشروط وتوفير السلع العامة وأنه يجب التخلي عن الركيزة الأولى وأجزاء من الركيزة الثانية.

أدى إدخال تصويت الأغلبية المؤهلة (QMV) على السياسة الزراعية المشتركة في الثمانينيات والتغيير في إجراءات الترشيح للمفوضية الأوروبية إلى تعزيز قدرتها على الدفع باتجاه إصلاحات أكثر طموحًا (بوكريفساك وآخرون، 2006) ومن ثم إصلاحات "ماكشاري" و"فشلر"، التي سميت من قبل مفوضي الزراعة. لعبت المجموعات البيئية وكذلك تحدي الدور الحصري لجماعات الضغط الزراعية والاعتماد على مسار عملية الإصلاح دورًا أيضًا. في المقابل، مكّن إجراء القرار المشترك الذي قدمته معاهدة لشبونة لعام 2009 البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي من تغيير مقترحات المفوضية الأوروبية بسهولة أكبر، وبالتالي (إلى جانب الضغوط الخارجية الضعيفة بسبب توقف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف) تباطأ الإصلاح في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وما بعد (كرومبيز وآخرون، 2012).

التجارة الأورو-متوسطية والتعاون في الزراعة والغذاء

في عام 1995، بالتوازي مع اتفاقية جولة أوروغواي بشأن الزراعة وإصلاحات السياسة الزراعية المشتركة في التسعينيات، أطلق الاتحاد الأوروبي عملية برشلونة التي تهدف في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 من خلال الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة الفردية في اتفاقيات الشراكة وبين البلدان المتوسطية الشريكة نفسها[33]. سوف يستند تحرير التجارة إلى مبدأ عدم التماثل لمراعاة مستويات التنمية المختلفة، وسيشمل المساعدة الإنمائية التي تستهدف أهداف الاستدامة، بما يتوافق مع أهداف السياسة الزراعية المشتركة المتطورة. في مجال الزراعة والأغذية، هدفت العملية إلى "تحديث وإعادة هيكلة ودمج التنمية الريفية وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة وإدارة المياه ومكافحة التصحر" على أساس "تبادل الخبرات والمعرفة والمساعدة الفنية والتدريب" (إعلان برشلونة، 1995). في عام 1996، تم تبني مرفق المعونة الإنمائية المتوسطية (MEDA) لتقديم المساعدة المالية.

غير أن العملية سارت ببطء واستهدفت في الغالب الروابط التجارية القائمة التي تأثرت بتحرير التجارة متعددة الأطراف. في الاتحاد الأوروبي، تمت معارضة تحرير التجارة من قبل الأعضاء الجنوبيين وجماعات الضغط الزراعية التي تعمل من خلال لجنة الزراعة بالبرلمان الأوروبي (COMAGRI) بسبب زيادة المنافسة من منتجات البحر الأبيض المتوسط التي كانت، ضمن السياسة الزراعية المشتركة، مدعومة بشكل غير متساو، في حين أن الأعضاء الشماليين الذين كانوا المساهمين في صافي ميزانية السياسة الزراعية المشتركة رفضوا تقديم أموال إضافية (جارسيا وآخرون، 2002، صفحة 401، 410). على الساحل الجنوبي، واجهت دول البحر الأبيض المتوسط الشريكة الفردية ضغوطًا بسبب تآكل الأفضليات (تانجرمان، 1997) وانخفاض الإيرادات المالية من الرسوم الجمركية (جارسيا وآخرون، 2002، صفحة 412) بينما لا يزال مصدروها يواجهون حواجز غير جمركية

[33] بعد إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الخمسينيات من القرن الماضي، تمتعت العديد من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بشكل من أشكال الوصول التفضيلي إلى سوق المجموعة. حتى التسعينيات، كان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط. كانت معظم التجارة من المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس) إلى إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وتركزت على المنتجات الفردية. قام الاتحاد الأوروبي في الغالب بتصدير المنتجات الشمالية المدعومة مثل القمح واستيراد المنتجات الجنوبية مثل الفواكه والخضروات وزيت الزيتون (أبيس، 2011).

(NTBs) معقدة، ومشاكل متعلقة بنقص التخزين والبنية التحتية اللوجستية (المرجع نفسه، ص 405). وفي الوقت نفسه، في مرفق المعونة الإنمائية المتوسطية (أقل بقليل من مليار يورو في السنة في الفترة 1996-1999) تم تخصيص 2% فقط للزراعة (ذهب معظمها إلى المنتجات الشمالية (جارسيا وآخرون، 2002، صفحة 410-411) - في تناقض حاد مع مئات المليارات من اليورو المخصصة لمزارعي الاتحاد الأوروبي في نفس الفترة.

بحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم توقيع اتفاقيات الشراكة مع معظم البلدان المتوسطية الشريكة، ولكن مع تقدم محدود في تحرير التجارة في الزراعة. في عام 2003، تم دمج الشراكة الأورو-متوسطية في سياسة الجوار الأوروبية -الجنوب. كانت ميزانية مرفق المعونة الإنمائية المتوسطية-2 (MEDA-II) للفترة 2000-2006 تبلغ 5 مليار يورو، والتي كانت مماثلة لمرفق المعونة الإنمائية المتوسطية - 1 (MEDA-I). في عام 2003، اجتمع وزراء الزراعة من المنطقة الأورو-متوسطية في البندقية. لقد رأوا أن جولة الدوحة الإنمائية وإعادة الدمج وتوسيع الاتحاد الأوروبي وإصلاح السياسة الزراعية المشتركة لعام 2003 فرصا لتعزيز العلاقات الزراعية لتحقيق أهداف التحرير بحلول عام 2010 (الأورو-متوسط الوزاري، 2003). تضمنت الأفكار التي نوقشت تحولاً نحو الجودة والبيئة والتنمية الريفية (الأورو-متوسط الوزاري، 2003)، مما يعكس المخاوف بشأن الحواجز غير التعرفية وتطورات السياسة الزراعية المشتركة في ذلك الوقت. في نفس العام، تم إطلاق اتفاقية أغادير، التي تضم الأردن ومصر والمغرب وتونس، بهدف دمج وتعزيز سوق جنوب البحر الأبيض المتوسط المجزأ.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يقترح تحويل اتفاقيات الشراكة مع المغرب والأردن وتونس ومصر إلى اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة، ولكن مع تقدم بطيء أو بلا تقدم

في عام 2005، في مؤتمر الذكرى السنوية لعملية برشلونة الذي عقد في برشلونة، تم اعتماد خارطة طريق الزراعة الأورو-متوسطية، خطة العمل الخمسية الجديدة، لتحرير التجارة الزراعية والغذائية، بناءً على مبدأ عدم التناسق، باستثناء المنتجات التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة. كان من المقرر أن يتم مراقبة تنفيذها من قبل لجنة خاصة. لكن، تسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة في إحجام من جانب البلدان المتوسطية الشريكة. أدت هذه الفترة إلى تشغيل أداة سياسة الجوار الأوروبية الجديدة في الفترة 2007-2013، ولكن دون أي تركيز إضافي على الزراعة والغذاء. لم يدرج الاتحاد من أجل المتوسط، الذي تأسس في عام 2008، الزراعة والتنمية الريفية كأحد أولوياته. أشار الإعلان المشترك بالفعل إلى الأمن الغذائي وتغير المناخ والتصحر وإدارة المياه وسلامة الغذاء كموضوعات شراكة. في وقت لاحق، حدد وزراء الخارجية أربعة محاور لتحقيق تقدم في التعاون الزراعي: التنمية المستدامة للمناطق الريفية، وتعزيز جودة المنتجات والمؤشرات الجغرافية (GIs)، وتعزيز معايير النظافة الصحية والصحة النباتية (SPS)، وتنسيق البحوث الزراعية والتدريب. وفي الوقت نفسه، عززت دول مثل الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا وكندا والأرجنتين والبرازيل موقعها في أسواق الزراعة والأغذية الإقليمية (أبيس، 2011).

وجهت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الانتباه إلى القضايا المحلية. لقد زادت من الانقسامات داخل وبين جزأي الشاطئ، وبسبب الإحباط من عملية برشلونة، تحولوا نحو شركاء واستراتيجيات بديلة.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يقترح تحويل اتفاقيات الشراكة مع المغرب والأردن وتونس ومصر إلى اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة، ولكن مع تقدم بطيء أو بلا تقدم. في عام 2010، توصل الاتحاد الأوروبي والمغرب إلى اتفاق بشأن التحرير التدريجي للتجارة في الزراعة والأغذية والذي من شأنه أن يترك تحصيصا فقط لعدد قليل من المنتجات الأكثر حساسية وتشمل المؤشرات الجغرافية. بعد معارضة جماعات الضغط الزراعية المدعومة من قبل كوماجري، تم حظر الاتفاقية ولم يتم تبنيها إلا من قبل البرلمان الأوروبي- جلسة عامة- في عام 2012 بعد تقديم ضمانات إضافية. تم تحديد الحواجز غير التعرفية مثل مقاييس ومعايير النظافة الصحية والصحة النباتية على أنها مواضيع ذات صلة بمساعدة الاتحاد الأوروبي. ولكن، كان هناك عمل محدود لمواجهة تلك التحديات.

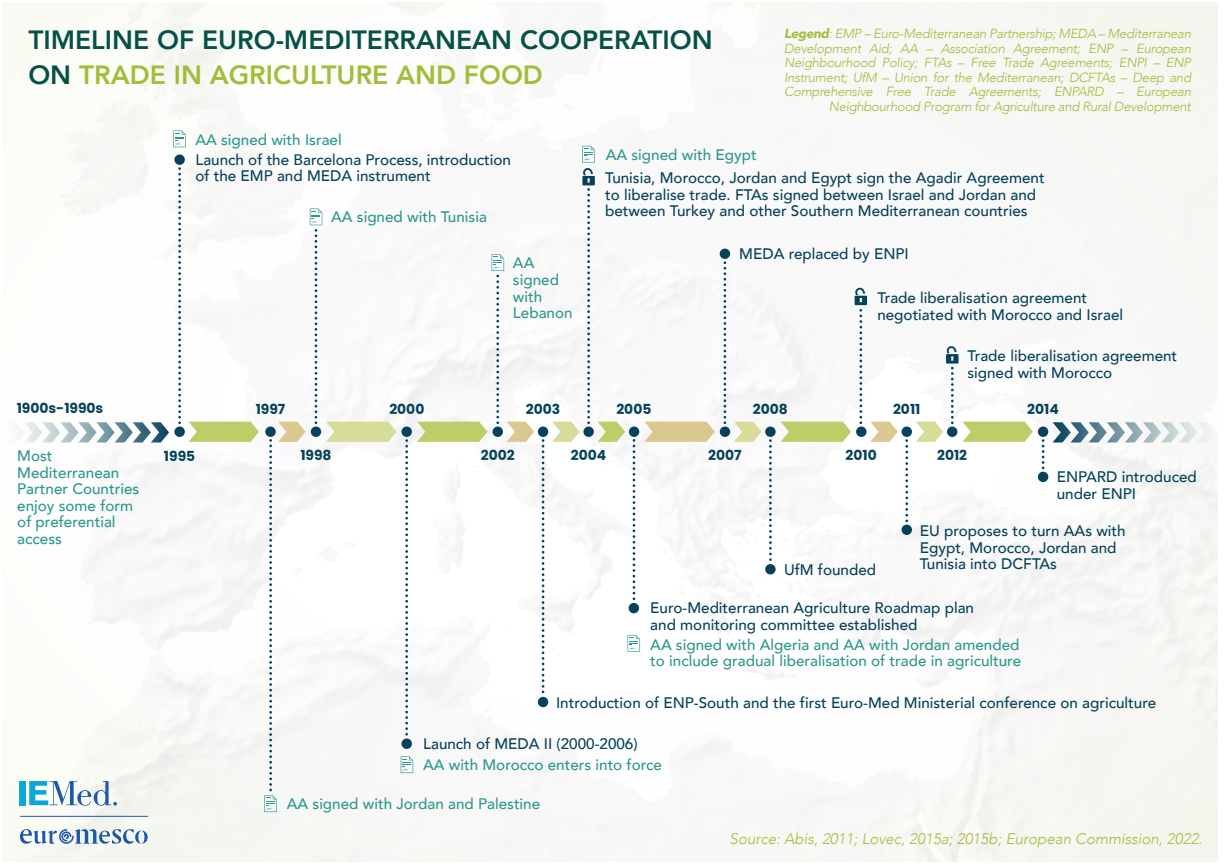

في إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للفترة 2014-2020، كانت هناك عناصر يمكن أن تعزز التعاون الإقليمي مثل تلك المتعلقة بشفافية السوق الإقليمية، وإدارة العرض والطلب (بما في ذلك من خلال منظمات المنتجين الإقليمية والمنظمات المشتركة بين الفروع (IBOs) (الموجهة نحو الجودة والتعلم من التدابير الهيكلية والتجربة الشرقية حول التعايش بين المزارع الصغيرة والكبيرة، والروابط بين الاقتصاد الريفي وإجراءات التنمية (LEADER)، ومشاركة المنظمات غير الحكومية والتعاون البحثي العام (شراكة الابتكار الأوروبية) (كومبس وآخرون، 2013). أنشأت سياسة الجوار الأوروبية الجديدة (2014-2020) برنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية (ENPARD) ليتم تشغيله بحلول عام 2020 مع محورين يتوافقان مع السياسة الزراعية المشتركة: التحديث والتنمية الريفية، بالإضافة إلى مكون أفقي.

ولكن، طغت الأزمة الاقتصادية وتغير الجغرافيا السياسية ونقص التمويل على فرص التعاون. بتمويل محدود بالنسبة إلى السياسة الزراعية المشتركة، كان برنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية عبارة عن غلاف فارغ (كومبس وآخرون، 2013).

تأثير السياسة الزراعية المشتركة وتحرير التجارة على الأمن الغذائي في المنطقة

ليس من السهل تقييم تأثير السياسات المحلية على الأمن الغذائي بسبب العديد من السياسات والعوامل المترابطة، مثل الزراعة والتجارة والمعونة وسياسة الاقتصاد الكلي، فضلاً عن التأثيرات المختلفة على البلدان المستوردة الصافية للأغذية والمصدرة على المستهلكين والمنتجين، وتأثيرات مختلفة قصيرة وطويلة المدى، من بين أمور أخرى.

ساهمت إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة بشكل إيجابي في الأمن الغذائي العالمي

لا يعتبر الاتحاد الأوروبي بشكل عام أنه يعاني من انعدام الأمن الغذائي بسبب حجم إنتاجه وإمكاناته الإنتاجية وواردات الموثوقة (زهرنت، 2011). ساهمت إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة بشكل إيجابي في الأمن الغذائي العالمي منذ إلغاء معظم التدابير المشوهة للتجارة مثل دعم الصادرات، مما أدى إلى زيادة القدرة التنافسية والاستثمار في الزراعة في البلدان النامية والمناطق الريفية حيث يعيش معظم الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. لاحظ بيرو وسوينين (2017) أن البعض يشكك في التأثير الإيجابي للزراعة الموجهة للتصدير على الأمن الغذائي والتنمية، لكنهما يجادلان بأن هذا ضروري للتحول عن زراعة الاكتفاء الذاتي المتصلة بالتخلف والفقر الريفي. وفي الوقت نفسه، لا يزال الدعم المقترن المتبقي والاستهداف الضعيف للمدفوعات يدعم الإنتاج في الاتحاد الأوروبي (والآثار المثيرة للجدل ذات الصلة مثل التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي). لمعالجة مخاوف الأمن الغذائي، يمكن إنفاق هذه الأموال بشكل أفضل على تدابير أكثر استهدافًا، بما في ذلك مبادرات التنمية في هذه البلدان الثالثة (دريوتش وآخرون، 2014، وماثيوز، 2014)[34].

في الوقت نفسه، انفتح الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على الواردات من البلدان الأقل نمواً، بما في ذلك من خلال المبادرات التي تمنح وصولاً غير متماثل لكل شيء عدا الأسلحة (EBA). في حالة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الفردية، قد يكون لذلك آثار سلبية اعتمادًا على المواقع التفضيلية السابقة. والأهم من ذلك، أن بعض القيود المفروضة على التجارة لا تزال سارية مثل حصص الاستيراد والقيود المفروضة على مجموعات المنتجات الحساسة. من ناحية أخرى، فإن المعايير والمتطلبات التي غالبًا ما يُنظر إليها على أنها عقبة أمام التجارة موجودة لمنع انتشار الأمراض في المنتجات الحيوانية وحماية المستهلك، ويمكن أن تكون فرصة لتوظيف إضافي للعمالة الماهرة (بيرو وسوينين، 2017). في حين أن التجارة يمكن أن تحدث تأثيرًا سلبيًا على البيئة من خلال تحفيز الإنتاج في الأماكن ذات التنظيم الأضعف، إلا أن السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تعني أن الوصول التفضيلي مشروط بتنفيذ الاتفاقيات الدولية بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية البيئة (بلانكو، 2018).

بصرف النظر عن سياسة الزراعة والتجارة، فإن التعاون في مجالات السياسة الأخرى مهم أيضًا فيما يتعلق بعمل النظم الزراعية والغذائية. وفقًا لمالورجيو وسولارولي (2012)، سيتطلب تطوير أنظمة غذائية مستدامة في المنطقة مزيدًا من الاتساق في السياسات، لا سيما بشأن المياه واستخدام الأراضي، والتنوع البيولوجي، وسلامة الأغذية، والتغذية. بينما تُظهر الاتجاهات بعض التقارب بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، إلا أن سياسات مثل حماية المنتجات التقليدية والوجبات الغذائية والمعايير لم يتم تطويرها بشكل جيد على الشاطئ الجنوبي (مالورجيو وسولارولي 2012). وبهذا يجب على الاتحاد الأوروبي أن يضم مع تحرير التجارة سياسات دعم في التعليم، والأنظمة الغذائية الصحية، وأشكال التوريد التعاقدية، وشفافية السوق، والجودة، والبيانات الجغرافية، والتنمية الريفية (مالورجيو وسولارولي، 2012). يمكن معالجة مشاكل المزارع الصغيرة وعدم الكفاءة من خلال الآليات المالية مثل توفير الخدمات المالية المستهدفة للمناطق الريفية وتعزيز الصناعات الزراعية والتجمعات البحثية (موري، 2017).

سياسة منتصف المدة الجديدة وسط أزمة الأمن الغذائي

تسببت الحرب في أوكرانيا في حدوث اضطرابات في الإمدادات وأدت إلى ارتفاع الأسعار مما زاد من الاضطرابات الحالية الناجمة عن جائحة

[34] في غضون ذلك، كان للسياسات المحلية الأخرى مثل دعم الوقود الحيوي وسياسة المعونة الغذائية بعض الآثار المثيرة للجدل. ترجع سياسة الوقود الحيوي التي تهدف إلى تقليل غازات الدفيئة إلى تأثيرها على أسعار المواد الغذائية والبيئة التي تم تجديدها من خلال تشديد المعايير (بيرو وسوينين، 2017).

كورونا. طُرحت الحجج أمام الاتحاد الأوروبي لعكس إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة وتعزيز الإنتاج المحلي والصادرات عن طريق إزالة المتطلبات البيئية. يمكن أن يكون لمثل هذا الاقتراح، مع احتمال زيادة الإمدادات على المدى القصير، تأثير سلبي على الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية طويلة الأجل للنظم الزراعية والغذائية. الغرض من هذا القسم هو تقييم تطورات السياسة الزراعية المشتركة على المدى المتوسط والاستجابات المقترحة لأزمات الأمن الغذائي الحالية.

السياسة الزراعية المشتركة -2023 2027 وسياسة الجوار الأوروبية الجديدة في الجنوب

في عام 2017، نشرت المفوضية الأوروبية ورقتها الإستراتيجية بعنوان "مستقبل الغذاء والزراعة"، وتلا ذلك نشر تشريع السياسة الزراعية المشتركة الجديدة المقترحة للفترة 2021-2027 في 2018 (المفوضية الأوروبي، 2018 أ). والشيء الجديد الرئيسي هو أن الدول الأعضاء سيكون لديها الآن المزيد من المرونة في تحديد تدابير السياسة الزراعية المشتركة على المستوى التشغيلي. في الوقت نفسه، للتأكد من استخدام أموال دافعي الضرائب في الاتحاد الأوروبي بطرق مسؤولة، سيتعين على الدول الأعضاء برمجة الإنفاق لكلا الركيزتين ضمن الخطط الاستراتيجية الوطنية. والشيء الجديد الرئيسي الثاني هو البنيان الأخضر الجديد الذي سيشمل مخططات الالتزام بشكاوى الطاقة البيئية (ECO) الطوعية لتحل محل التخضير الذي تم انتقاده بسبب البيروقراطية والتأثير الضعيف من قبل المزارعين والمنظمات البيئية غير الحكومية، والظروف الزراعية والبيئية الجيدة الجديدة التي تضمنت شروطًا مستهدفة أفضل، مثل حماية الأراضي الرطبة والأراضي الخثية. زاد الاقتراح أيضًا من المرونة في تبادل الأموال بين الركيزتين الأولى والثانية وزيادة التأسيس الوطني المشترك للركيزة الثانية بسبب التخفيض المتوقع في الأموال المتاحة في صندوق التمويل الأصغر بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كما تم توقع خطوات أخرى في الفصل، والتقارب، ووضع حد أقصى للمدفوعات الأكبر وإعادة التوزيع نحو المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تقييم الأثر الطويل الذي يشمل المئات من الصفحات (المفوضية الأوروبية، 2018 ب) المرفق بالاقتراح ذكر الأمن الغذائي 31 مرة، مع وجود معظم المراجع في الجزء "السياسي" الأول من النص وفي الجزء المتعلق باتساق السياسات. على النقيض من تقييم الأثر العالمي الذي كان جزءًا من مقترح السياسة الزراعية المشتركة للفترة 2014-2020، أقر التقييم المرفق بالاقتراح الأخير أهمية السياسة الزراعية المشتركة لاتساق السياسات من أجل التنمية، (PCD) وهو التزام قدمته معاهدة لشبونة (المادة 208). تمت الإشارة إلى اتفاقية باريس لعام 2015 بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، حيث تم الاعتراف صراحةً بالأمن الغذائي والفقر والمساواة باعتبارها ذات صلة بالسياسة الزراعية المشتركة[35].

ولكن، بدلاً من السياسة الزراعية المشتركة نفسها، سلط تقييم الأثر الضوء على التجارة (التجارة المفتوحة القائمة على القواعد، والوصول التفضيلي) وسياسة المساعدة (دعم المؤشرات الجغرافية ومشاركة أفريقيا في برنامج هورايزن) كآليات رئيسية للسياسة فيما يتعلق باتساق السياسات من أجل التنمية. أثناء إعادة التأكيد على امتثال السياسة الزراعية المشتركة التي تم إصلاحها لقواعد التجارة متعددة الأطراف، أقر التقييم بوجود تأثير مشوه قوي للدعم المتبقي (الطوعي) المقترن (حاليًا جزء من الصندوق الأزرق ومن المتوقع أن يتحرك إلى الصندوق الكهرماني في المفاوضات المستقبلية). كما أقر بأن بعض التغييرات المقترحة في تدابير إدارة المخاطر، مثل زيادة التأمين على المحاصيل، ستجعل هذه الأدوات مؤهلة كدعم من الصندوق الكهرماني، جنبًا إلى

والشيء الجديد الرئيسي هو أن الدول الأعضاء سيكون لديها الآن المزيد من المرونة في تحديد تدابير السياسة الزراعية المشتركة على المستوى التشغيلي

[35] حسب كاندل وبيزبروك (2018)، خلقت أزمة الأمن الغذائي دفعة كبيرة لاتساق السياسات التي أثرت على المستوى السياسي ومستوى الأدوات، غير أن التقدم كان غير متكافئ بين المجالات المختلفة وعبر الزمن.

جنب مع تدابير سوق الطوارئ الحالية، لكنه ذكر أيضًا أن الاتحاد الأوروبي لا يزال تحت سقف الحد الأقصى بكثير من إجمالي الدعم الكلي (72 مليار يورو). في حين يتم التأكيد على الدور غير المشوه للمدفوعات المنفصلة، والذي يمثل الجزء الأكبر من دعم السياسة الزراعية المشتركة، إلا أن التقييم جادل بأن بعض الاختلافات في مخططات الالتزام بشكاوى الطاقة المقترحة يمكن أن تتعارض مع معايير الصندوق الأخضر للفشل في التعويض عن التكاليف الإضافية أو الدخل الضائع فقط. وبالتالي، على الأقل ضمنيًا، اعترف النص بأن دعم السياسة الزراعية المشتركة يجب أن يكون مستهدفًا بشكل أفضل لتجنب التشوهات المستمرة.

الجدول 1 : التأثير المشوه للإنتاج لتدخلات السياسة الزراعية المشتركة 2023-2027 المقترحة

تدخل السياسة	تأثير مشوه
فصل الدعم المباشر	0
دعم مزدوج	--
أدوات إدارة المخاطر	-
مخطط بيئي	0/-
تدابير السوق	0/-

المصدر: المفوضية الأوروبية، 2018ب

تم انتقاد الاقتراح التشريعي حيث ينقصه الطموح، ستعيد الخطط الاستراتيجية التأكيد على أوجه القصور الحالية في برمجة الركيزة الثانية مع الحفاظ على الأدوات المثيرة للجدل (لوفيك وآخرون، 2020). وأشار أشد النقد إلى عدم الاهتمام الكافي بالتأثير السلبي للزراعة على المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، الأمر الذي جعل الزراعة نفسها معرضة بشكل متزايد للخطر[36]. لم تكن قضية التجارة واتساق السياسات من أجل التنمية بارزة جدًا في المناقشات. عارض العديد من الدول الأعضاء من كبار منتجي المنتجات الزراعية المزيد من الفصل. بسبب التأخير في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تأخرت أيضًا مفاوضات الميزانية، وكانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي مترددين في الدخول في مفاوضات السياسة الزراعية المشتركة حتى تتم تسوية القضايا المالية. تم تأجيل تقديم السياسة الزراعية المشتركة الجديدة إلى عام 2023 وتم تمديد السياسة الزراعية المشتركة الحالية (2014-2020) لمدة عامين. بعد انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2019، فقد ائتلاف التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين (EPP) وحزب الشعب الأوروبي (S&D) أغلبيته وانضم إليه تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا (ALDE-Renew)، والذي كان يدعم في الماضي إصلاحات أكثر تقدمية للسياسة الزراعية المشتركة. كما عزز حزب الخضر موقعهم في البرلمان. وضعت المفوضية الأوروبية الجديدة برئاسة أورسولا فون دير لاين الصفقة الأوروبية الخضراء (EGD-) أجندة التحول المستدام - في قلب برنامجها المقدم في عام 2019. في مجال الزراعة، تم نشر استراتيجيتين محددتين في عام 2020: استراتيجية تفرع المزرعة واستراتيجية التنوع البيولوجي، اللتين أدخلتا أهدافًا لزيادة حصة الزراعة العضوية إلى 25% من الأراضي، وتقليل مخاطر المبيدات الحشرية ومقاومة مضادات الميكروبات (AMR) إلى النصف، وتقليل استخدام الأسمدة بنسبة 20% وتخصيص 10% من الأراضي الزراعية للحفاظ على التنوع البيولوجي (المفوضية الأوروبية، 2020 أ؛ 2020 ب). كما بحثت الصفقة الأوروبية الخضراء في التدابير التجارية لمنع تصدير التدهور البيئي إلى البلدان ذات اللوائح المخففة (المفوضية الأوروبية، 2019).

[36] تمثل الزراعة 10% من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة، يساهم ثلثاها في الإنتاج الحيواني والأسمدة القائمة على النيتروجين. هذا الرقم لا يمثل الأراضي. تغطي الزراعة 40% من الأراضي في الاتحاد الأوروبي، وهي المساهم الرئيسي في تغير المناخ المرتبط باستخدام الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك بسبب إنتاج المواد الأولية والوقود الحيوي. وبالتالي، يجب استخدام السياسة الزراعية المشتركة لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي، لا سيما عن طريق التخلي عن دعم الإنتاج الحيواني المكثف، ودعم الرعي المكثف، واستعادة الموائل والتربة، وزراعة الكربون والمناطق الريفية (ريكاناتي وآخرون 2019، بيير ولاكنر، 2020).

لكن أعربت الدول الأعضاء والبرلمان الأوروبي عن مخاوف بسبب نقص تقييم الأثر وعدم مشاركتهم في عملية صياغة هاتين الاستراتيجيتين وقالوا إن أي إدراج في أدوات السياسة الزراعية المشتركة يجب أن يعتمد على تمرير التشريع أولاً (مع قرار مشترك يعطي المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي حق النقض). وفي الوقت نفسه، فإن مرفق التعافي والقدرة على الصمود المصمم لتعزيز التعافي بعد الجائحة قدم أموالًا إضافية أيضًا لركيزة السياسة الزراعية المشتركة الثانية وللأهداف الأفقية مثل البحث.

الاتفاقية النهائية بشأن الإطار المالي الجديد متعدد السنوات (2021-2027)، التي تم التوصل إليها في صيف 2020، قدمت 387 مليار يورو إجمالاً، 291.1 مليار يورو للركيزة الأولى (صندوق الضمان الزراعي الأوروبي (EAGF)) و95.5 مليار يورو للركيزة الثانية (الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية) (EAFRD) (مرفق التعافي والمرونة / تم تضمين أموال الجيل التالي)، وبالتالي تم الحفاظ على ميزانية السياسة الزراعية المشتركة بالقيمة الاسمية. في خريف عام 2020، تبنى المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي مواقفهما بشأن تشريع السياسة الزراعية المشتركة الجديد المقترح، وتلاهما المحاكمات التجريبية التي اختتمت بحلول حزيران/ يونيو 2021 واعتماد اللوائح الجديدة رسميًا في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2021 (FRS, 2021).

في صفقة الحزمة بشأن صندوق التمويل الأصغر والسياسة الزراعية المشتركة وفي إجراء القرار المشترك، تم تخفيف متطلبات التخطيط الاستراتيجي بشكل أكبر (انظر لائحة الاتحاد الأوروبي 2115/2021) مقارنة بالاقتراح الأولي من قبل المفوضية الأوروبية. لن تكون الأهداف المتعلقة بالصفقة الخضراء الأوروبية المدرجة في الخطط الإستراتيجية جزءًا من تقييم المفوضية الأوروبية. تم تحديد خطط الالتزام بشكاوى الطاقة الطوعية بنسبة 25% من المدفوعات المباشرة وتضمنت مجموعة واسعة من التدابير مثل الزراعة العضوية، والتدابير الزراعية البيئية والمناخية، ورفاهية الحيوان. نصت الاتفاقية على إعادة التوزيع الإجباري لـ 10% من الأموال للمزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، زيادة في دعم المزارعين الشباب، مشروطة باحترام قوانين العمل، والاهتمام بشواغل المساواة بين الجنسين. تمت إضافة هذه العناصر التقدمية، ولكن الرمزية إلى حد ما، بعد إصرار البرلمان الأوروبي (مؤسسة روبرت شومان،2021). تم رفض اقتراح المفوضية الأوروبية لمزيد من الفصل. وتلقت قطاعات الفاكهة والخضروات والنبيذ ومنظمات المنتجين دعمًا إضافيًا. تم تحديد احتياطي الأزمات بمبلغ 450 مليون يورو.

تم انتقاد الاتفاقية النهائية من قبل المنظمات البيئية غير الحكومية. في حين فشلت الاتفاقية في معالجة القضايا الرئيسية، قدمت الاتفاقية بعض الخطوات التقدمية نحو استهداف أفضل لمدفوعات السياسة الزراعية المشتركة وأدوات موجهة بشكل أفضل لمعالجة الاستدامة البيئية والاجتماعية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الحوافز للتجارة والإنتاج في الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ودعم تطوير ونقل بعض الممارسات والتقنيات الموجهة نحو الاستدامة.

في حين فشلت الاتفاقية في معالجة القضايا الرئيسية، قدمت الاتفاقية بعض الخطوات التقدمية نحو استهداف أفضل لمدفوعات السياسة الزراعية المشتركة وأدوات موجهة بشكل أفضل لمعالجة الاستدامة البيئية والاجتماعية

في عام 2021 (عام 2020 صادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعملية برشلونة)، قدمت المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن، كجزء من مراجعة سياستها التجارية، أجندة سياسة الجوار الأوروبية الجديدة بعنوان *شراكة متجددة مع الجوار الجنوبي- أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط* (المفوضية الأوروبية، 2021أ) والخطة الاقتصادية والاستثمارية للجيران الجنوبيين (المفوضية الأوروبية، 2021 ب).

تمت الإشارة إلى الزراعة في القسم الخاص بتحول المناخ والطاقة (المفوضية الأوروبية، 2021 أ، ص 3). اقترح النص تقليص الحواجز غير التعرفية وتنفيذ الاتفاقات التجارية، مشيرًا إلى الإطار الحالي لاتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع المغرب وتونس والحوارات مع الآخرين، بما في ذلك حول قضايا الاستثمار والتنمية المستدامة، و"عند

الاقتضاء"، أيضًا "الزراعة" (المفوضية الأوروبية، 2021 أ، ص 10). أشار القسم الخاص بـ "النظم الغذائية المستدامة" إلى "تعزيز التعاون بشأن الإدارة المستدامة" و"الحفاظ على عوامل الإنتاج الطبيعية لتعزيز الأمن الغذائي"، في شكل دعم لتطوير التجارة والسياسات (تم توضيح المقترحات المتعلقة بإدارة سلسلة التوريد والقيمة في القسم الخاص بمصايد الأسماك) (المفوضية الأوروبية، 2021 أ، ص 20). غير أن خطة الاستثمار التي تهدف إلى تجسيد الاستراتيجية لم تقدم سوى ملاحظات قليلة على الزراعة والأغذية، ومعظمها تتعلق بالمبادرات القائمة[37].

استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة الأمن الغذائي الأخيرة

واجهت استراتيجيتا تفرع المزرعة والتنوع البيولوجي انتقادات شديدة من المجتمع الزراعي

في سياق الاضطرابات المرتبطة بجائحة كورونا في سلاسل التوريد وتزايد مخاوف الأمن الغذائي، واجهت استراتيجيتا تفرع المزرعة والتنوع البيولوجي انتقادات شديدة من المجتمع الزراعي. تقييمات الأثر لاستراتيجية تفرع المزرعة واستراتيجية التنوع البيولوجي (باريرو وآخرون، 2021، بكمان وآخرون، 2020 وهيننج ووتزكي، 2021) توقعت أن يؤدي تنفيذها بالكامل إلى انخفاض كبير في العرض بنسبة 10-20% في قطاعات الاتحاد الأوروبي الرئيسية مثل الحبوب ومنتجات الألبان ولحم البقر (الخضار والنباتات الدائمة ستكون أقل تأثراً)، وزيادات في الأسعار تصل إلى 17%، وانخفاض بنسبة 20% في الصادرات وانخفاض دخل المزارع. على الصعيد العالمي، سيؤدي انخفاض العرض الناتج عن تنفيذ هاتين الاستراتيجيتين إلى زيادة الأسعار بنسبة 9%، مما يزيد من انعدام الأمن الغذائي لـ 22 مليون (بكمان وآخرون، 2020). ونتيجة لذلك، أعربت المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية عن مخاوفها (ديكيسر وولفري، 2021). في الوقت نفسه، سيتم تسريب الحد من غازات الاحتباس الحراري بمقدار 100 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا، و30-50% سيتم تسريبها، في حين أن نسبة 50% المتبقية ستشكل تأثيرًا إيجابيًا على استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي (LULUC) المتعلق بالقضايا المنهجية (باريرو وآخرون، 2021، وهيننج ووتزكي، 2021، دوكروس، 2022).

لكن اجتذبت تقييمات الأثر انتقادات للافتراضات الضيقة، على سبيل المثال، لعدم مراعاة فترة التدرج المرحلي التي من شأنها دعم التكيف عن طريق الابتكار، ومعالجة الحد من مخاطر مبيدات الآفات مثل الحد من مبيدات الآفات وعدم مراعاة التأثير الهامشي لتخفيض الأسمدة (على سبيل المثال، تخفيض بنسبة 20% يعني انخفاضًا بنسبة 5-10% في الإنتاجية)، بالإضافة إلى عدم التفكير في رفع مستوى بعض الممارسات المستدامة مثل تأثير توافر الأراضي البور على زيادة الإنتاج الموسع (زيمر، 2020). كما أن القواعد التجارية الجديدة المقترحة من شأنها أن تمنع التخارج وتعزز تطبيق معايير مماثلة وابتكار في أماكن أخرى.

في سياق الحرب في أوكرانيا، دفعت جماعات الضغط الزراعية في الاتحاد الأوروبي من أجل اتخاذ تدابير استثنائية لتعزيز الإنتاج في الأراضي البور ومناطق التركيز البيئية، وتخفيف GEAC وتخصيص دعم مؤقت للسوق من صندوق احتياطي الأزمات. تم دعم المقترحات من قبل مقرري لجنة الزراعة بالبرلمان الأوروبي في آذار/ مارس 2022، اقترح مجلس الزراعة والأسماك أيضًا عدم التقيد مؤقتًا ببعض التزامات التخضير مع الحفاظ على المستوى الكامل للدفع. استفاد الفاعلون المحافظون من سياق الحرب في أوكرانيا للدعوة أيضًا إلى مراجعة الأهداف وخطة زمنية لاستراتيجية تفرع المزرعة واستراتيجية التنوع البيولوجي. استجابةً لذلك، اقترحت المفوضية الأوروبية

[37] تضمنت المراجع مشروع فلاجشب 4 بشأن الاقتصادات الخضراء والدائرية والزرقاء المدرجة في قائمة الاستثمار في الزراعة ومصايد الأسماك في الجزائر (المفوضية الأوروبية، 2021 ب، ص 3) والأردن كجزء من مبادرة العلاقة بين الطاقة والمياه والغذاء (المفوضية الأوروبية، 2021 ب، ص 6). أدرج مشروع فلاجشب 13 بشأن النظم الغذائية المستدامة والزراعة والتنمية الريفية الاستثمارات في الإنتاجية، واستخدام أفضل للموارد بما في ذلك حماية البيئة ومعالجة التحديات الديموغرافية، في إشارة إلى مبادرة الجيل الأخضر في المغرب (المفوضية الأوروبية، 2021 ب، ص 8).

توفير 500 مليون يورو كمساعدات طارئة من احتياطي الأزمات (بإجمالي 1.5 مليار يورو، جنبًا إلى جنب مع الدول الأعضاء) لدعم المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بارتفاع أسعار المدخلات، وفي عام 2022، سمح بإلغاء بعض الالتزامات الخضراء لجلب أراضٍ إضافية إلى الإنتاج وزيادة مستويات المدفوعات المباشرة المقدمة. في الوقت نفسه، قالت المفوضية الأوروبية أيضًا إنها ستزيد الحوافز لإعطاء الأولوية للاستثمار لتقليل الاعتماد على الطاقة والأسمدة والحفاظ على الطموحات البيئية مثل الاستثمار في إنتاج الغاز الحيوي المستدام، والدقة، وزراعة الكربون.

في حين أن الاستثناءات يمكن أن تجلب أغذية إضافية إلى الأسواق في العام (الأعوام) القادمة (حتى الآن، لم يثبت هذا الأمر)، فإن هذا سيأتي بثمن مخاطر الاستدامة طويلة الأجل (دوكروس، 2022). لم يكن الاتحاد الأوروبي نفسه يعاني من انعدام الأمن الغذائي؛ بلغ الاكتفاء الذاتي من الحبوب 112% ولكن استخدم ما يقرب من 61% لتغذية الحيوانات (دوكروس، 2022). سيؤدي استخدام 4% من الأراضي البور للإنتاج بسبب انخفاض الإنتاجية إلى زيادة كثافة الأسمدة بشكل غير متناسب. تم استخدام المساعدات الطارئة من الاتحاد الأوروبي لدعم قطاع الثروة الحيوانية (على سبيل المثال، في فرنسا) أو لشراء الأسمدة (على سبيل المثال، في بولندا)، وبالتالي المساهمة في زيادة أسعار الحبوب (العالمية) والمدخلات، والحد من الاستخدام الفعال لتلك السلع والأثر البيئي السلبي (دوكروس، 2022). سيؤدي الانخفاض المتوقع في أسعار المنتجات الزراعية والغذائية في السنوات القادمة إلى زيادة مخاطر الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. بدلاً من ذلك، سيكون من الأفضل تعزيز شفافية السوق ونشر المخزونات الاستراتيجية مثل تلك التي وضعها برنامج الغذاء العالمي (دوكروس، 2022)، من خلال زيادة التمويل إذا لزم الأمر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إلغاء دعم إنتاج الوقود الحيوي واستخدام الأراضي البور لإنتاج المحاصيل البروتينية المستخدمة في العلف وزراعة عباد الشمس التي تتطلب القليل من النيتروجين.

في الوقت الحالي، يتم تخصيص 1% فقط من الأراضي الزراعية في الاتحاد الأوروبي لإنتاج علف البروتين، والذي يتم استيراد معظمه (مع تنظيم محدود للحفاظ على أسعار المدخلات المنخفضة لقطاع الحيوان) وغالبًا ما يؤدي إلى ضغوط الاستدامة في أجزاء أخرى من العالم (ويلارد، 2022).

في الوقت نفسه، فإن البلدان الكبيرة، مثل فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا، بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف ذات الصلة باستراتيجيتي تفرع المزرعة والتنوع البيولوجي، مثل الزراعة العضوية والرعي المكثف والتنوع البيولوجي والأراضي الرطبة الغنية بالكربون والأراضي الخثية التي تعتبر ضرورية للتصدي لمخاطر الاستدامة على المدى الطويل. (ويلارد، 2022، شيبيستا وكاندل 2020). ينبغي مواصلة التوسع، وهو أمر أساسي لحماية التربة وإتاحة الأرض، بما في ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي، على سبيل المثال عبر حدود كثافة الثروة الحيوانية (ويلارد، 2022). يجب أيضًا إدخال تدابير لتقليل إهدار الطعام واستهلاك اللحوم (دوكروس، 2022).

الخلاصة: كيف نجعل السياسة الزراعية المشتركة تقدم أفضل فيما يتعلق بالأمن الغذائي في المنطقة

كان الغرض من هذا الفصل هو استكشاف التأثير المهم، ولكن المهمل في كثير من الأحيان، للسياسة المشتركة للاتحاد الأوروبي على التعاون في الزراعة والأمن الغذائي في منطقة الأورو-متوسط.

تظهر الأبحاث أنه، في سياق تحرير التجارة متعددة الأطراف، خلال الثلاثين عامًا الماضية، خضعت السياسة الزراعية المشتركة لإصلاحات جوهرية تم خلالها استبدال (معظم) الأسعار ودعم الإنتاج المشوهة للتجارة إلى حد كبير بمدفوعات مباشرة التي أخذ توجهها بالتحول نحو توقعات بيئية واجتماعية جديدة. وبالتوازي مع ذلك، تم إطلاق مبادرات لتعميق التجارة في المنطقة ودعم السياسات

التي من شأنها أن تعكس أهداف وأدوات السياسة الزراعية المشتركة الجديدة. لكن، لم ترق المحاولات إلى مستوى التوقعات بسبب الحصار السياسي والفشل في معالجة التحديات الهيكلية. في إطار السياسة الزراعية المشتركة، هناك مشكلة مستمرة تتمثل في ذلك الجزء من المدفوعات الذي يظل مقترنًا بالإنتاج وهناك استهداف سيء للدعم. لمعالجة الأمن الغذائي في المنطقة، سيكون من الأفضل إلغاء هذه المدفوعات واستثمار الأموال في الممارسات المستدامة داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. يمكن أيضًا إشراك السياسة الزراعية المشتركة في إدارة سلاسل القيمة عبر المنتجين الإقليميين والمنظمة بين الفروع وخطط تحسين الجودة، ونقل الخبرة من التوسعة الشرقية للموازنة بين المزارع الكبيرة والصغيرة والتنمية الريفية.

أظهر اتخاذ القرار بشأن السياسة الزراعية المشتركة 2023-2027 خطوات نحو السياسة القائمة على الأدلة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية، ولكن أيضًا القيود السياسية المستمرة بسبب مفاوضات الميزانية القائمة على حق النقض وإجراءات تشريع السياسة الزراعية المشتركة بقرار مشترك. لقد مكنت عملية الصفقة الأوروبية الخضراء والأموال الإضافية من مرفق التعافي والقدرة على الصمود من تمهيد الطريق لتحول أقوى في الاستدامة في الزراعة والأغذية. ولكن، أدت أزمات الأمن الغذائي إلى ضغوط أدت إلى توقف، بل وعكس اتجاه، السياسة من خلال إثارة الحجج لتكثيف الإنتاج في الاتحاد الأوروبي. في حين أن هذا قد يؤثر بشكل إيجابي (ولكن ليس بالضرورة) على الإمدادات على المدى القصير، إلا أنه يجلب مخاطر طويلة الأجل مثل الإنتاج غير المستدام في الاتحاد الأوروبي ونقص الاستثمار في الإنتاج خارج الاتحاد الأوروبي. وبدلاً من ذلك، وتماشياً مع الصفقة الأوروبية الخضراء، ما ينبغي القيام به هو تعزيز استهداف المناخ والتنوع البيولوجي وكذلك الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية داخل السياسة الزراعية المشتركة، بالتوازي مع تدابير التجارة لمنع "تأثير التخارج". يجب أن يدعم الاتحاد الأوروبي التعاون الإقليمي بشأن المعايير، وإدارة السوق وسلسلة القيمة (المنتجون والمنظمات المشتركة بين الفروع، وخطط الجودة) والممارسات التي تعكس السياسة الزراعية المشتركة. يجب أن تشمل المجالات ذات الأولوية كفاءة المصدر ونماذج الإنتاج الموسعة والتنمية الريفية وإنتاج الطاقة المستدامة في المزارع. بالنسبة للمشاركين من الساحل الجنوبي، يمكن تمويل أدوات الاتحاد الأوروبي مثل الشراكة الأوروبية للابتكار والروابط بين الاقتصاد الريفي وإجراءات التنمية ومختلف تدابير الركيزة الثانية من قبل سياسة الجوار الأوروبية – الجنوب. يوفر الدور الأفقي للتحول المستدام للاتحاد الأوروبي والأجندة الجيوسياسية المعززة، وفصل السياسة الزراعية المشتركة عن مفاوضات الإطار المالي الجديد متعدد السنوات وزيادة الوعي العام بدور البرلمان الأوروبي في العملية بعض الفرص لمثل هذا الإصلاح.

أظهر اتخاذ القرار بشأن السياسة الزراعية المشتركة 2023-2027 خطوات نحو السياسة القائمة على الأدلة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية، ولكن أيضًا القيود السياسية المستمرة بسبب مفاوضات الميزانية القائمة على حق النقض وإجراءات تشريع السياسة الزراعية المشتركة بقرار مشترك

المراجع

أبيس، س. (2011). *تحرير التجارة الزراعية والتعاون في مجال الأمن الغذائي*. مسح اليوروميد.

باريرو، هـ. وآخرون. (2021). *نمذجة الطموح البيئي والمناخي في القطاع الزراعي بنموذج كابري*. مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي. لوكسمبورغ.

بيكمان، ج. وآخرون. (2020). *الآثار الاقتصادية وتأثيرات الأمن الغذائي لخفض المدخلات الزراعية في إطار الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي واستراتيجيتا تفرع المزرعة والتنوع البيولوجي*. وزارة الزراعة الأمريكية، خدمة البحوث الاقتصادية.

بلانكو، م. (2018). *تأثير السياسة الزراعية المشتركة على البلدان النامية. البرلمان الأوروبي*. المديرية العامة للسياسات الخارجية.

بيرو، ج.-سي. وسوينين، ج. (2017). سياسات الاتحاد الأوروبي والأمن الغذائي العالمي. *ورقة عمل فود سكيور، 58.*

كاندل، جي. جي. ل.، وبيزبروك ر. (2018). تكامل السياسات في حوكمة الاتحاد الأوروبي للأمن الغذائي العالمي. *الأمن الغذائي، 10، 195-209.*

كومبيس لوبيز، ر. وآخرون. (2013). إصلاح السياسة الزراعية المشتركة والشراكة الأورو-متوسطية: دروس لأجندة جديدة للتعاون. *المركز الدولي للدراسات العليا في البحر الأبيض المتوسط - كتاب المراقبة رقم 27.*

كرومبيز، سي. وآخرون. (2012). إصلاح السياسة الزراعية المشتركة بموجب إجراءات القرار المشترك. *الاقتصاديات البينية 6*، 336–342.

ديكيسر، ك.، ولفري، س. (2021). أوروبا أكثر خضرة على حساب أفريقيا؟ لماذا يجب على الاتحاد الأوروبي معالجة الآثار الخارجية لاستراتيجية تفرع المزرعة. *موجز المركز الأوروبي لإدارة سياسة التنمية، 13.*

دريوش، ن. وآخرون. (2014). استكشاف الروابط بين السياسة الزراعية المشتركة والأمن الغذائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. في: كوالسكي، أ.، ويجير، م.، دوديك، م. (محررون) *السياسة الزراعية الجديدة للاتحاد الأوروبي - استمرار أم ثورة؟* ص 183-211.

دوكروس، إي. (2022). أزمة الغذاء العالمية: يجب على أوروبا الاختيار بين الانسحاب والمسؤولية. *العدد الأوروبي 627*. مؤسسة روبرت شومان.

المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي حول الزراعة. (2003، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر). نتائج المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي حول الزراعة. أخذ من: http://www.iamb.it/share/img_new_med-it_articoli/364_02lacirignola.pdf

المفوضية الاوروبية. (2018 أ). اقتراح تنظيم الخطط الإستراتيجية والتنظيم الأفقي وتنظيم منظمة السوق المشتركة. COM/2018/392. نهائي - 0216/2018 (COD)

المفوضية الاوروبية. (2018 ب). تقييم الأثر المصاحب لمقترحات تنظيم الخطط الإستراتيجية والتنظيم الأفقي وتنظيم منظمة السوق المشتركة

منظمة السوق المشتركة. المفوضية الاوروبية. (2019). الصفقة الأوروبية الخضراء. منظمة السوق المشتركة/640/2019 نهائي.

المفوضية الاوروبية. (2020 أ). استراتيجية تفرع المزرعة من أجل نظام غذائي عادل وصحي وصديق للبيئة. منظمة السوق المشتركة/381/2020 نهائي.

المفوضية الاوروبية. (2020 ب). إستراتيجية التنوع البيولوجي لعام 2030 إعادة الطبيعة إلى حياتنا. منظمة السوق المشتركة/380/2020 نهائي.

المفوضية الاوروبية. (2021 أ). تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط {23 (2021) SWD نهائي}، بروكسل.

المفوضية الاوروبية. (2021 ب). تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي، خطة اقتصادية واستثمارية للجوار الجنوبي مصاحبة للوثيقة 301 (2018) SWD نهائي، بروكسل.

المفوضية الاوروبية. (2022). التجارة الزراعية للاتحاد الأوروبي مع دول في المنطقة الجنوبية لسياسة الجوار الأوروبية.

مؤسسة روبرت شومان. (2021). السياسة الزراعية المشتركة 2023-2027: تغيير واستمرارية. *القضايا الأوروبية، 607*.

غارسيا- ألفاريز- كوكي جي. م. (2002) التجارة الزراعية وعملية برشلونة: هل التحرير الكامل ممكن؟ المجلة الأوروبية للاقتصاد الزراعي الثقافي، 29 (3)، 399-422.

غارسيا- ألفاريز- كوكي جي. م. (2006) البحر الأبيض المتوسط في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. *تقرير أجريميد*، 1-30.

هينينج، سي. وويتزكي، ب. (2021). *الآثار الاقتصادية والبيئية للصفقة الخضراء على الاقتصاد الزراعي: دراسة محاكاة لتأثير استراتيجية المسح وجهًا لوجه على الإنتاج والتجارة والرفاهية والبيئة على أساس نموذج كابري*. يوروكير، بون.

لوفيك، م. (2015 أ). إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي واستدامة أنظمة الأغذية الزراعية في المنطقة الأورو-متوسطية: كيف تعيد التجارة والتنمية إلى الأجندة؟ في م. سي. باسيلو (محرر)، *بناء الزراعة المستدامة من أجل الأمن الغذائي في المنطقة الأورو-متوسطية. التحديات وخيارات السياسة*، ص 229 - 250. روما: طبعات ثقافية جديدة لمعهد الشؤون الدولية.

لوفيك، م. (2015 ب). بحثا عن توازن جديد بين التجارة الزراعية والتنمية في منطقة الأورو-متوسط. *موجز يورومسكو – 55*.

لوفيك، م. (2016). *إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي: نحو نهج واقعي نقدي*. بالجريف ماكميلان.

لوفيك، م. وآخرون. (2021). نموذج جديد لتنفيذ السياسة الزراعية المشتركة، الإصدارات القديمة. *الاقتصاديات البينية 55*(2)، 112-119.

مالورجيو، جي. أو سولارولي، ل. (2012). السياسات والأنظمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: التكامل والاتساق. *ميديتيرا*، 443-464.

ماثيوز، أ. (2014). نظرة محدثة على تأثير السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي على البلدان النامية. *سلسلة أوراق مناقشة- معهد دراسات التكامل الدولي 454*.

موري، م. (2017). السعي لتحقيق الاستدامة في المنطقة الأورو-متوسطية: دور التمويل الزراعي. *مجلة أثينا لدراسات البحر الأبيض المتوسط 3* (3)، 235-250.

بيير، ج. ولاكنر، س. (2020) يمكن إنفاق السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي بشكل أكثر كفاءة للتصدي للتحديات التي يواجهها المزارعون والمناخ والتنوع البيولوجي. *أرض واحدة 3* (2)، 173-175.

بوكريفكاك، جي. وآخرون. (2006). التحيز للوضع الراهن وإصلاح السياسة الزراعية المشتركة: تأثير قواعد التصويت والمفوضية الأوروبية والتغيرات الخارجية. *المجلة الأوروبية للاقتصاد الزراعي، 33* (4): 562-90.

ريكاناتي، ف. وآخرون. (2019). تقييم دور السياسة الزراعية المشتركة من أجل أنظمة غذائية أكثر استدامة وصحة في أوروبا: مراجعة الأدبيات. *علم البيئة الكلية*، 653، 908-919.

شيبستا، إتش. وكاندل، ج. ج. ل. (2020) إمكانية تغيير قواعد اللعبة لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي تفرع المزرعة، *غذاء الطبيعة*، 1: 586-588.

تانجرمان، س. (1997). الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي للمنتجات الزراعية بعد جولة أوروغواي ومصالح التصدير لدول البحر الأبيض المتوسط. أعدت الدراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، جنيف، شعبة التجارة الدولية في الأونكتاد.

ويلارد، م. (2022، 22 آذار/ مارس). *الأمن الغذائي: هل الخطط الإستراتيجية للسياسة الزراعية المشتركة على مستوى المهمة؟* ARC 2020.

زهرنت، ف. (2011). الأمن الغذائي والسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي: حقائق ضد المخاوف. *ورقة عمل 1 - المركز الأوروبي للاقتصاد السياسي الدولي*.

زيمر، واي. (2020، 12 كانون الأول/ ديسمبر). استراتيجية الاتحاد الأوروبي تفرع المزرعة: ما مدى معقولية الاضطراب الذي تنبأت به وزارة الزراعة الأمريكية؟ *مدونة إصلاح السياسة الزراعية المشتركة*.

الزراعة الذكية مناخياً: التحديات والسياسات التمكينية لتحفيز التعاون الأورو-متوسطي

الدكتورة إيناس قاسمي
Dr. Ines Gasmi
مسؤولة مشروع في مركز التكامل المتوسطي -
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مقدمة

وفقًا لتقرير البنك الدولي حول الزراعة الذكية مناخيًا، تمثل الزراعة واستخدام الأراضي ما يقرب من 25% من الانبعاثات العالمية، مما يجعلها من المساهمين الأساسيين في قضية المناخ. إذا ارتفع متوسط درجات الحرارة بمقدار 2 درجة مئوية، فقد تنخفض المحاصيل بنسبة تصل إلى 20% بحلول منتصف القرن إذا لم يتم تعزيز المرونة الزراعية ولم يتم اتخاذ إجراءات ملموسة (زيايو وآخرون، 2016). تتفاقم المخاطر المرتبطة بدرجة الحرارة المتزايدة بسبب عدم انتظام هطول الأمطار وما يتبعها من حالات الجفاف التي قد تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي أو حتى المجاعة. وفي الوقت نفسه، يمكن للزراعة أن تساعد بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي لسكان العالم الذين يتزايد عددهم، ولكنها يمكن أن تزيد الفقر سوءًا، وتساهم في تغير المناخ، وتدهور البيئة إذا لم نقم بإجراء تغييرات على الطريقة التي نخطط بها ونستثمر في النمو الزراعي والتنمية. ومع ذلك، هناك خطر كبير يتمثل في سوء تخصيص الموارد المالية من خلال إنشاء نظم زراعية لا يمكنها ضمان الأمن الغذائي، وبالتالي تصعيد تدهور الأراضي.

تتوقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أنه لإنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام سكان العالم في عام 2050، يجب أن يرتفع الإنتاج الزراعي والحيواني السنوي بنسبة 60% عن مستويات عام 2006. لن توفر زيادة الأراضي الصالحة للزراعة سوى 20% من الزيادة المطلوبة في البلدان النامية؛ يجب أن تأتي نسبة 80% المتبقية من زيادة المحاصيل وتكثيف المحاصيل (ليبر وآخرون، 2018). من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على مختلف جوانب ومحددات الأمن الغذائي من خلال خفض إنتاجية المحاصيل البعلية والأعلاف، وتقليل توافر المياه، وتعديل شدة وتوزيع أمراض المحاصيل والثروة الحيوانية. العوامل المرتبطة بتغير المناخ، مثل ارتفاع درجات الحرارة، والطقس الشديد، وندرة المياه، وارتفاع منسوب سطح البحر، واختلال النظام البيئي وفقدان التنوع البيولوجي، ستؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي. إلى جانب ذلك، يتوقف بقاء أجزاء كبيرة من سكان العالم على قدرة الزراعة على التكيف مع تغير المناخ، وهو أحد أكبر المساهمين في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. اليوم، التحدي الذي يواجه صانعي السياسات هو ضمان مساهمة الزراعة في حل مشاكل مثل الأمن الغذائي والتنمية وتغير المناخ. يحتاج المنتجون - وأصحاب الحيازات الصغيرة على وجه الخصوص - إلى التكنولوجيا والتدابير القانونية التي ستزيد من قدرتهم وتخفف من ضعفهم للقيام بذلك. وبالتالي، تهدف الزراعة الذكية مناخيًا إلى إنشاء مفاهيم صالحة عالميًا لإدارة الزراعة من أجل الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ. لقد خضع المفهوم للتعديلات منذ تقديمه لأول مرة في عام 2009 بسبب ردود الفعل والمحادثات مع مختلف أصحاب المصلحة. قد تكون الزراعة الذكية مناخيا بمثابة الأساس للاقتراحات والمساعدة للسياسة من المنظمات متعددة الأطراف مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. تسعى الزراعة الذكية مناخيا جاهدة لتعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ بالإضافة إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

بدأت منهجية الزراعة الذكية مناخيا ومبادئها التوجيهية في التبلور بحلول موعد المؤتمر الدولي الثاني لسياسات الزراعة الذكية مناخيا، الذي عُقد في هانوي في عام 2012. وقد اشتملت هذه على إنشاء قاعدة أدلة مناسبة لتقييم المقايضات وأوجه التآزر بين الأهداف الرئيسية الثلاثة (منظمة الأغذية والزراعة، 2018): خلق بيئة سياسية أفضل يتطلب توجيه الاستثمارات؛ والاتصال بتمويل المناخ؛ والجمع بين السياسات الزراعية وتغير المناخ. وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة (2018)، تعتمد قرارات الإدارة الأفضل، وبالتالي قرارات السياسة الأفضل، على ثلاثة عوامل أساسية: بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب عن تقلب المناخ وتأثيره على تقديرات العائد والتكلفة؛ الفهم العلمي

للنظام الزراعي البيئي على نطاق المزرعة؛ إدراج هذين العاملين في المنتجات الإعلامية التي تلبي احتياجات المزارعين وصناع القرار السياسي. يمكن تطبيق تكنولوجيا البيانات لربط قرارات الإدارة على مستوى المزرعة والتغييرات السلوكية بالبيانات الفيزيائية الحيوية والأدوات التحليلية الخاصة بالموقع، مما يساعد السياسات القائمة على العلم والإدارة المستدامة للمناطق الطبيعية الزراعية. مع زيادة استخدام تقنيات الزراعة المتنقلة والدقيقة وتحسين برامج إدارة البيانات، هناك احتمال متزايد لإيجاد منصة بيانات متكاملة.

تغير المناخ هو عملية ديناميكية تتسم بصدمات غير متوقعة يمكن أن تولد خسائر كبيرة قصيرة الأجل وتترك بعض المناطق غير مجدية اقتصاديًا. سيؤدي تطوير سياسات ذكية مناخياً إلى تطوير أنظمة لرصد الطقس والمتغيرات الأخرى، وتقييم الوضع، والاستعداد للتكيف مع الظروف المتغيرة. ستصبح هذه السياسات جزءًا من مجموعة أكبر من اللوائح التي تهدف إلى التنمية المستدامة للتأكد من أن الجيل الحالي يستمر في الوصول إلى قدر أكبر من الأمن الغذائي وأن الجيل القادم لن يكون أسوأ حالًا. إلى جانب ذلك، لتمكين اتخاذ قرارات أفضل على مستوى المزرعة، ستركز السياسات الذكية مناخياً على الحوافز والمهارات.

يتطلب تحسين أنظمة المعرفة لمعالجة المخاوف المناخية الاستثمار في البنية التحتية التي تمكن من جمع البيانات المكانية عن الظروف المناخية، والأداء الزراعي، والظروف الاقتصادية على مستويات مختلفة. لزيادة قدرتنا على التفاعل، يجب أن نستثمر في مهاراتنا التحليلية والفهم الناشئ لأنماط الطقس، بالإضافة إلى تطبيق البيانات للأغراض السلوكية والإيكولوجية الزراعية المقابلة. يتكون أساس القدرة على التكيف من الاستثمارات في الابتكار والمكافآت الناجمة عنه. يتطلب الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة تطوير المؤسسات واللوائح للحد من القيود التنظيمية وحقوق الملكية الفكرية. هناك حاجة إلى قدرات البحث والتواصل والتوعية المحلية لتعديل التقنيات واستراتيجيات الإدارة مع الظروف المحلية. وبالتالي، في هذه الدراسة، يتم تجميع النتائج الرئيسية وأفضل الممارسات والابتكارات من تنفيذ مختلف المشاريع والمبادرات مع توصيات مبسطة. عقدت مناقشات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في تنفيذ الاستراتيجية بالإضافة إلى البحث المكتبي. زيادة استخدام هذه التوصيات على نطاق واسع، ستتيح فهما أفضل لسياسات تمكين الزراعة الذكية مناخيا في المنطقة الأورو-متوسطية.

ينقسم الفصل إلى خمسة أجزاء. تستعرض الأجزاء الثلاثة الأولى الأبحاث الحالية حول وضع الزراعة الذكية مناخيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتأثيرها على الأمن الغذائي والسياسات واللوائح المختلفة القائمة. يسلط الجزء المتبقي من الفصل الضوء على أهمية سد الثغرات في البيانات في توسيع نطاق الزراعة الذكية مناخيا والتدابير التي اتخذتها البلدان الأوروبية وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لدمج الزراعة الذكية مناخيا.

نهج الزراعة الذكية مناخيا والتحديات

الزراعة الذكية مناخيا هي نهج جديد لتعزيز الإنتاج الزراعي مع إدارة الحفاظ على استدامة الأراضي. بالنظر إلى الحقائق المتطورة لتغير المناخ، فهي تعتبر خطة لتحديث الزراعة وتلبية الحاجة إلى الأمن الغذائي العالمي. مع الزراعة الذكية مناخيا، يمكن تحسين خدمات النظام الإيكولوجي، ويمكن أن يستمر إنتاج الغذاء، ويمكن زيادة القدرة على الصمود، ويمكن تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ويمكن وقف تدهور الأراضي، ويمكن للزراعة أن تكتسب مزايا بيئية. تقدر الزراعة الذكية مناخيا أهمية التعليم المستمر والتكيف التكتيكي مع المعارف والظروف

الزراعة الذكية مناخيا هي نهج جديد لتعزيز الإنتاج الزراعي مع إدارة الحفاظ على استدامة الأراضي

الجديدة، وتؤكد على الحاجة إلى التكيف مع احتمالية وقوع أحداث أكثر تطرفًا مع الاعتراف بأن المزيد من التغييرات الجذرية في التقنيات والممارسات قد تكون مطلوبة لمعالجة آثار تغير المناخ.

تواجه الزراعة الذكية مناخيا العديد من التحديات المتعلقة بالفهم النظري والتطبيق العملي والبيئة السياسية وتمويل الخطة. تتطلب قائمة التحديات التالية اتخاذ إجراءات فورية:

- **عدم وجود فهم عملي لمفهوم الزراعة الذكية مناخيا الشامل.** لا شك أن استراتيجية الزراعة الذكية مناخيا جذابة ومقنعة من الناحية النظرية، لكنها لا تزال بحاجة إلى التنفيذ في ضوء العديد من البيئات الزراعية في البحر الأبيض المتوسط، والأنظمة الزراعية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسات شديدة الاختلاف.
- **على المستويين المحلي والوطني، هناك نقص في المعلومات والخبرة والأدوات التحليلية ذات الصلة.** بالنسبة للعديد من البلدان الأورو-متوسطية، مثل تونس والجزائر والمغرب وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا، لا توجد استراتيجيات طويلة الأجل للمناخ والأراضي. ونتيجة لذلك، لا يدرك صانعو القرار الآثار المترتبة على إدارة الموارد والأمن الغذائي والممارسات الزراعية. بسبب نقص المعلومات، وعدم كفاية القدرات المؤسسية والبشرية، وندرة البحوث القائمة على الأدلة، لا يستطيع صانعو القرار التركيز على تنفيذ الزراعة الذكية مناخيا على المناطق الأكثر تعرضًا للخطر وتنفيذ استراتيجيات التمويل المناسبة.
- **عدم كفاية التمويل الوطني/ الإقليمي والتكاليف الأولية الكبيرة المرتبطة باستثمارات الزراعة الذكية مناخياً على مستوى المزرعة.** وفقًا لأحد المشاركين في المسح، تعاني منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من ندرة الاستثمار في البنية التحتية. لا تتمتع المزارعات، على وجه الخصوص، بسهولة الوصول إلى الموارد المالية التي من شأنها أن تسمح لهن بالاستثمار في الزراعات الذكية مناخياً ولديهن قدر محدود من الأصول للاستثمار في ممتلكاتهن. في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لا توجد العديد من الأمثلة الموثقة لنهج الزراعة الذكية مناخيا، وتلك الموجودة تميل إلى التركيز على الحفاظ على الزراعة وإدارة الموارد المائية.
- **أطر السياسات ضعيفة التكامل والتمكين والدعم.** سيؤثر تغير المناخ على الزراعة بثلاث طرق مهمة: تغيير درجة الحرارة، وتركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، وهطول الأمطار غير المنتظم. على الرغم من أنه من المتوقع بشدة أن تستمر درجات الحرارة وتركيزات ثاني أكسيد الكربون في الارتفاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال القرن الحادي والعشرين، إلا أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تؤكد أن هناك القليل من الثقة في التوقعات الخاصة بطول أو إجمالي كمية أو توزيع مواسم الأمطار. يتطلب تنفيذ الزراعة الذكية مناخيا التعاون عبر المؤسسات والبرامج وكذلك تطوير أطر وسياسات مواتية لضمان تنسيق الجهود.
- **عدم كفاية تمكين المرأة والشباب.** منطقة البحر الأبيض المتوسط تفوت فرصة هائلة لتحقيق النمو الاقتصادي. إن الافتقار إلى حيازة مستقرة للأراضي يقلل من قدرة المزارعات على استخدام الأرض كضمان للحصول على تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة. غالبًا ما تتطلب تقنيات الزراعة الذكية مناخيا مزيدًا من الأموال مقدمًا عند الاستثمار في البنية التحتية المقاومة للمناخ، مثل أنظمة الري. لا تستطيع المزارعات في الوقت الحالي الحصول على تمويل قصير الأجل لشراء الأسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى؛ لذلك سيكون من

الأصعب عليهن تأمين تمويل ميسور التكلفة للزراعة المقاومة للمناخ. على سبيل المثال، تقل احتمالية مشاركة المزارعات في ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على المدى الطويل بسبب عدم اليقين الذي يكتنف حيازتهن للأراضي؛ حتى ممارسات الزراعة الذكية مناخيا المباشرة نسبيًا مثل الزراعة الحراجية أو زراعة الأشجار المحلية تتطلب استثمارًا لمدة 5-7 سنوات. قد يكون الحصول على التمويل طويل الأجل وغير المكلف اللازم للزراعة المقاومة للمناخ أكثر صعوبة بالنسبة للنساء المزارعات اللائي لا يستطعن حاليًا الحصول على تمويل قصير الأجل. كما أن تغير المناخ قد يعرض المزارعات لحالة من عدم الأمان تحت ضغط واجبات المنزل والرعاية غير مدفوعة الأجر.

- **عدم التوافر الكافي لطرق التمويل المناسبة والمبتكرة وآليات فعالة لتقاسم المخاطر.** بالإضافة إلى المخاطر الهائلة التي تشكلها الكوارث المناخية، يجب على المزارعين في منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضًا التعامل مع المخاطر المرتبطة بالتكاليف المرتفعة لتطبيق التقنيات الجديدة. العديد من البلدان ليس لديها خطط تمويل في الوقت الحالي لتعزيز استخدام الزراعة الذكية مناخيا. لكن، هناك حاجة إلى استثمارات جديدة للانتقال إلى استراتيجيات النمو الزراعي الذكية مناخيا.
- **من وجهة نظر المزارعين وصانعي السياسات، صعوبات إدارة المقايضات.** في القطاع الزراعي، يوجد عادة انفصال بين المزارعين وصانعي السياسات عندما يتعلق الأمر بتحديد أولويات إدارة الموارد. من المرجح أن يضع مختلف اللاعبين الرئيسيين، ولا سيما المزارعون والشخصيات السياسية وصانعو السياسات، أولويات مختلفة على الأهداف الرئيسية للزراعة الذكية مناخيا.

حالة الرابطة بين المناخ والزراعة في المنطقة الأورو -متوسطية

لا تزال معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط لديها اقتصادات تعتمد بشكل كبير على الزراعة؛ ولذلك فإن تنمية المنطقة لها آثار كبيرة على كل من الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. تداعيات تغير المناخ لوحظت بالفعل في جميع أنحاء المنطقة، حسب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). في غضون ذلك، يجب على منطقة البحر الأبيض المتوسط إعطاء أولوية عالية لتطوير تقنيات التكيف لمواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ. لا يزال الملايين من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وخاصة النساء، يعانون من عدم استقرار حيازة الأراضي، وقضايا أخرى مثل انخفاض خصوبة التربة، وتدهور النظم البيئية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، والتمويل غير الكافي، وعدم كفاية تطوير البنية التحتية، التي لا تزال تعوق التنمية الزراعية في المنطقة. تتسم منطقة البحر الأبيض المتوسط بنقص موارد الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تزرع 95% على نطاق واسع بصورة مكثفة. تعتمد استدامة الزراعة في المنطقة المتوسطية والتزامها بالأمن الغذائي بشكل خاص على حماية الأراضي المعرضة للخطر بسبب تغير المناخ والاستغلال غير المستدام والنمو السكاني (خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي، 2019).

تعتمد استدامة الزراعة في المنطقة المتوسطية والتزامها بالأمن الغذائي بشكل خاص على حماية الأراضي المعرضة للخطر بسبب تغير المناخ والاستغلال غير المستدام والنمو السكاني

هناك نقص عام في رؤية طويلة المدى وشاملة ومتكاملة في التنفيذ، على الرغم من أن معظم بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط قد وضعت بالفعل خططًا واستراتيجيات وطنية لدفع الانتقال نحو الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. يزعم من تمت مقابلتهم أن سياسات الإدارة غالبًا ما تكون قطاعية ومشتتة وعرضة لتطبيق حلول جاهزة مسبقا لمشاكل

مترابطة بشكل معقد، مع إغفال الصورة الأكبر. لزيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة، لا يكفي مجرد التحول إلى الري بالتنقيط من الري السطحي؛ وانما يجب تبني إستراتيجية أوسع تتناول إدارة البنية التحتية وصيانتها، وتوزيع المياه، والوصول إلى التكنولوجيا، وتعليم المزارعين، وأنظمة التسعير، ورصد وتقييم التدابير المنفذة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تراعي الرؤية الشاملة طويلة الأجل الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي والجانب الاجتماعي والاقتصادي لإدارة التربة والمياه. بناءً على بيانات المسح والمقابلات التي أجريناها، حددنا العوامل التي تعوق اعتماد وتنفيذ رؤية متكاملة للزراعة والأمن الغذائي: نقص الوعي والمعرفة بين أصحاب المصلحة المعنيين، ومحدودية توافر البيانات الحالية، وغياب إجراءات المراقبة والتقييم، وتقسيم الواجبات وغياب التنسيق بين الجهات المختلفة، ونقص الموارد المالية والبشرية.

عادةً لا يكون الحفاظ على التربة واستعادتها من بين الأولويات القصوى في أجندات السياسيين، نظرًا لقلة المعرفة حول أهمية القضية ونطاقها. في بعض الأحيان، يفشل أصحاب المصلحة المحليون، بما في ذلك المزارعون، في النظر في الفوائد الاقتصادية والبيئية طويلة الأجل عندما يكون السرد قصير الأجل الذي يركز على الإنتاجية وقابلية الاستئجار هو السائد. بالإضافة إلى ذلك، ذكر من قابلناهم أنه لا يوجد اتصال كاف بين أصحاب المصلحة حول الممارسات الجيدة، لا سيما الإدارة المستدامة للتربة. يفتقر المزارعون عمومًا إلى ثقافة الوعي بشح الموارد المائية. قد يكونون على دراية بكيفية تأثير تغير المناخ على توفر الموارد، لكنهم يفتقرون إلى المعرفة والموارد اللازمة للتكيف أو التحول إلى طرق أكثر استدامة (المحافظة وساثيا ميرثي، 2022). وفقًا لإجابات المسح، يتوقع مستخدمو المياه عادةً أن تلبي الهيئات الحكومية احتياجاتهم من خلال توسيع إمدادات المياه بدلاً من مراعاة التحول في أنماط استخدامهم لها.

تعتمد الإدارة المستدامة للأراضي أيضًا على الدعم المؤسسي المحلي والتقنيات التشاركية والتعاون على جميع المستويات. ونتيجة لذلك، يجب على صانعي السياسات المشاركة بنشاط في إدارة الموارد الطبيعية استجابة لتغير المناخ. على الرغم من التقدم الكبير، لا سيما في الدول الأوروبية، إلا أن إدارة التربة الزراعية والموارد المائية والإيكولوجيا الزراعية والأمن الغذائي لم تصبح حتى الآن غير مركزية بشكل صحيح. لدى العديد من دول البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المغرب والجزائر، إدارة لامركزية للمياه إلى مستوى أحواض المياه لتحقيق إدارة متكاملة للموارد تتجاوز الحدود الإدارية غير الفعالة وتعكس المطالب الفريدة والمتنوعة لكل حوض. من خلال دمج مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في مجالسهم، تم إنشاء منظمات الأحواض وأعطيت مسؤولية التخطيط ومراقبة الجودة لموارد المياه. عند الاعتماد على مقدمي خدمات عامة مستقلين، أو مشغلين من القطاع الخاص، أو شراكات بين القطاعين العام والخاص، يتم عادةً تخصيص إمدادات المياه والصرف الصحي (كما هو الحال في تونس). لكن، غالبًا ما تفتقر السلطات المحلية، مثل البلديات، إلى سلطة اتخاذ القرار ولديها سلطة محدودة فقط على إدارة المياه في المناطق العامة. علاوة على ذلك، لا تستطيع العديد من البلدان تحمل تكاليف مشاريع البنية التحتية والصيانة باهظة الثمن التي ترتبط غالبًا بإدارة المياه.

كثيرا ما تكافح السلطات اللامركزية لتوفير إنفاذ المياه والزراعة لأنها تفتقر إلى الموظفين المتعلمين. يجب أن تسمح عدة شروط للبحر الأبيض المتوسط بجني الفوائد المحتملة من الزراعة الذكية مناخياً: يجب تطوير الترتيبات المؤسسية لدعم

وتطبيق وتوسيع نطاق الممارسة من المزرعة إلى مستوى الحوض؛ ويجب إدارة المقايضات بين وجهات نظر المزارعين وصانعي السياسات؛ ويجب تعزيز القدرات الفنية والتحليلية والتنفيذية؛ ويجب تشجيع المزارعين على تبني وتسهيل التقنيات المناسبة على نطاق أوسع وتمويلها.

دعم البحث والتعاون في مجال الزراعة: سد الفجوة المعرفية

لدعم البحث العلمي، وتوجيه صنع السياسات، والأهم من ذلك، إتاحة إمكانية التتبع الدقيق للآثار السلبية لتغير المناخ والتنبؤ بالمخاطر المناخية الكبيرة، يجب أن تستند الإدارة المستدامة والمتكاملة للتربة الزراعية وموارد المياه إلى بيانات حديثة ومنسقة وذات صلة. هذا مهم لمعرفة كيفية إعداد استراتيجيات التكيف الخاصة بالظروف المحلية لتدهور التربة وتزايد ندرة المياه. لكن، كما يتضح من المقابلات والمسوحات وبعض الأبحاث الحديثة، فإن البيانات المتعلقة بالأراضي والموارد المائية، إلى جانب الممارسات الزراعية البيئية المبتكرة، غالبًا ما تكون غير كافية أو قديمة أو مجزأة أو يصعب الحصول عليها في معظم بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. حتى عندما يتم الحصول على مصادر بيانات جديرة بالثقة، أشار بعض المستجيبين لدينا إلى أنه يتم جمعها بشكل متكرر بالتعاون مع الجهات المانحة وبالتالي فهي متاحة باللغة الإنجليزية فقط، وهي لغة لا يتحدثها الجميع، خاصة على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

يعد برنامج كوبرنيكوس التابع للاتحاد الأوروبي والشراكة الأوروبية للابتكار من أجل الإنتاجية الزراعية والاستدامة (EIP-AGRI) نشاطين إثنين من أهم أنشطة الاتحاد الأوروبي. يمول الاتحاد الأوروبي العديد من مشاريع البحث والتطوير من خلال تدفقات التمويل الرئيسية، والتي تشمل هورايزن 2020 والحياة+ (LIFE+) وبرنامج التعاون الأقاليمي (Interreg) ومجتمعات المعرفة والابتكار (Climate KIC). لاكتساب معرفة أفضل بتقنيات التكيف الفعالة في الزراعة الأوروبية، يجب علينا زيادة المراقبة والتقييم لجميع بدائل التكيف العديدة المتاحة من خلال هذه الأدوات. المنصة الأوروبية للتكيف مع المناخ (Climate-ADAPT) هي مورد أساسي للمستخدمين لجمع البيانات وتبادل المعلومات المتطورة باستمرار حول التكيف. من خلال الجمع بين هذه العوامل، يمكن أن تستفيد الخيارات وتطوير السياسات من المنظورين الإقليمي والأوروبي.

إن البيانات المتعلقة بالأراضي والموارد المائية، إلى جانب الممارسات الزراعية البيئية المبتكرة، غالبًا ما تكون غير كافية أو قديمة أو مجزأة أو يصعب الحصول عليها في معظم بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط

توفر خدمة كوبرنيكوس لتغير المناخ (C3S) البيانات والمؤشرات المناخية الأساسية من خلال مخزن بيانات المناخ الخاص بها. فهي توفر بيانات مناخية تاريخية وحالية ومتوقعة، بالإضافة إلى أدوات للأعمال وصانعي السياسات للاستفادة منها في وضع خطط للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. بالنسبة للقطاع الزراعي، توفر سي3س فرصًا لتحسين قدرة الزراعة الأوروبية على التكيف مع تغير المناخ. ومن الأمثلة على ذلك مشروع نظام المعلومات القطاعية الزراعية العالمية ومبادرة الخدمات الاستشارية للمناخ الزراعي (AgriCLASS). تحتفظ منطقة الاقتصاد الأوروبية وتحدث بانتظام بمجموعة من المؤشرات التي توفر بيانات حول تغير المناخ التاريخي والمستقبلي، بالإضافة إلى آثار هذا التغيير على النظم البيئية والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية وصحة الإنسان.

التكيف مع تغير المناخ في قطاع الزراعة في منطقة الأورو-متوسط

حالة أوروبا

لقد تأثرت صناعة الزراعة الأوروبية بشدة بتغير المناخ. قد يؤثر تغير المناخ في المستقبل على الصناعة بطرق مختلفة. من المتوقع أن يكون هناك المزيد من الأحداث المناخية المتطرفة التي لها تأثير على الزراعة في أوروبا. على الرغم من أنه يبدو من المحتمل أنه لن تكون هناك مشكلة تتعلق بأمن الغذاء أو العلف في الاتحاد الأوروبي، إلا أن ارتفاع استهلاك الغذاء قد يؤدي إلى الضغط على أسعار المواد الغذائية في المستقبل. وفقًا لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للزراعة للفترة 2021-2027، يتم إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي في استراتيجيات التكيف الوطنية أو خطط التكيف الوطنية (وكالة البيئة الأوروبية، 2019). يمكن أن تساعد خطة الزراعة الواحدة المقترحة حديثًا في جمع الأموال لمبادرات التكيف الخاصة بقطاع معين.

ستحتاج الصناعة الزراعية إلى تقليل الانبعاثات إذا أراد الاتحاد الأوروبي تحقيق أهدافه لخفض الانبعاثات لفترة 2030 و2050

تنتج الزراعة في أوروبا مجموعة متنوعة من الأطعمة والأعلاف ومنتجات الكتلة الحيوية المتبقية بالإضافة إلى القيام بواجبات أساسية أخرى، بما في ذلك الحفاظ على البيئة وتحفيز التنمية الريفية وتعزيز السياحة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إنتاج الطاقة باستخدام الكتلة الحيوية، في المقام الأول في قطاع النقل. يتم إنتاج أكثر من 90% من الإيثانول الحيوي المستخدم في الاتحاد الأوروبي من المواد الأولية التي يتم الحصول عليها من داخل الاتحاد الأوروبي؛ 10% المتبقية مستمدة من مصادر خارج الاتحاد الأوروبي. يتمتع القطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي بفرص للتكيف مع تغير المناخ وفقًا لسياسته الزراعية واستراتيجية التكيف. تحدد كل دولة عضو قطاع الزراعة بشكل صريح باعتباره أحد القطاعات ذات الأولوية بناءً على نتائج لائحة آلية الرصد لعام 2019.

وفقًا لمنطقة الاقتصاد الأوروبية، الزراعة مسؤولة عن 10% من جميع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي. تمثل انبعاثات الميثان (CH_4) من التخمر المعوي الجزء الأكبر (38%). يتمتع هذا القطاع بإمكانيات كبيرة لتقليل مستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي لا تنتج عن إطلاق ثاني أكسيد الكربون عن طريق تغيير أنواع الغطاء الأرضي وإدارة التربة. قد يستلزم ذلك التحول إلى الحراثة المحافظة، وتقليل الأسمدة النيتروجينية المستخدمة في المحاصيل، وتغيير طريقة إدارة الثروة الحيوانية والسماد الطبيعي، وزراعة الحشائش أو الأشجار. اعتمادًا على نفقاتهم، والأرباح المحتملة، والحوافز المالية الأخرى التي توفرها سياسة المناخ، يمكن للمزارعين تنفيذ هذه الممارسات بدرجات متفاوتة. بين عامي 1990 و2016، انخفضت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الزراعة في الاتحاد الأوروبي بنحو 20%، وبعد عام 2020، من المتوقع أن تظل الانبعاثات مستقرة. ستحتاج الصناعة الزراعية[38] إلى تقليل الانبعاثات إذا أراد الاتحاد الأوروبي تحقيق أهدافه لخفض الانبعاثات لفترة 2030 و2050. بين عامي 1990 و2016، انخفضت انبعاثات الأمونيا بنسبة 18%، ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض الثروة الحيوانية وانخفاض استخدام الأسمدة النيتروجينية. لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والأمونيا، يجب على القطاع تقليل الانبعاثات من الثروة الحيوانية وتخزين الأسمدة. لن يكون هناك انخفاض كافٍ في الانبعاثات من الممارسات الزراعية الجديدة وحدها. من خلال تغيير النظم الغذائية ووقف هدر الأغذية، سيتم تحقيق المزيد من التخفيضات.

[38] يتم تضمين أي شيء يتم إنتاجه أو تربيته للاستهلاك البشري في الصناعة الزراعية. يتضمن ذلك تربية الحيوانات وزراعة الزهور وحصاد النباتات للبيع. تعتبر الزراعة واحدة من أولى الصناعات في العالم، حيث كانت موجودة منذ آلاف السنين.

تشير نتائج المسح[39] إلى أن الصناعة الزراعية في أوروبا ستشهد أيضًا اضطرابات كبيرة. من المتوقع أن تظل مساهمة الزراعة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ثابتة في غياب حوافز تخفيف جديدة أو تعديلات على كمية ونوع السلع الزراعية المنتجة. اللحوم ومنتجات الألبان هي من بين الأشياء التي تسبب أعلى انبعاثات الكربون. وهكذا، تبنت المفوضية الأوروبية خطة إستراتيجية طويلة الأجل لاقتصاد مزدهر وحديث وتنافسي وخالٍ من الكربون بحلول عام 2050. وأفاد العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه تم التحقيق في طرق التحول منخفضة الكربون والطاقة لمساعدة استراتيجية خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المدى الطويل. وهذا يتطلب نمذجة وبحثًا عن تأثيرات الصناعات المختلفة والتقدم التكنولوجي على هذه الانبعاثات. تغطي السيناريوهات التي تم أخذها في الاعتبار النطاق المتوقع للتخفيضات المطلوبة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي لمساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تغيير درجة الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية والمساهمة في أهداف اتفاقية باريس بشأن درجات الحرارة التي تقل عن 2 درجة مئوية. وهذا يؤدي إلى انخفاض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تتراوح بين 80% و100% في عام 2050 مقارنة بعام 1990 (تحقيق صافي انبعاثات صفرية). كشفت المفوضية الأوروبية النقاب عن خطتها الطموحة للتوقيع على الصفقة الأوروبية الخضراء، "استراتيجية تفرع المزرعة"، في عام 2020. لقد أحرز مشروع التحول الشامل تقدمًا كبيرًا، وهو ما أبرزته التزامات أوروبا المناخية والاستراتيجية المحددة للنظام الغذائي. لكن مع الصراع في أوكرانيا وتأثيراته المباشرة على أمن الغذاء والطاقة في أوروبا، فقد تغير الكثير. بالإضافة إلى تغيير الأمور في أوروبا ومن أجلها، تهدف الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي و"استراتيجية تفرع المزرعة" أيضًا إلى دعم التحول العالمي إلى أنظمة استخدام للأراضي والغذاء أكثر استدامة. وهذا يشمل إزالة الكربون من القطاعات الإنتاجية الأوروبية. الاتحاد الأوروبي له نفوذ كبير وتأثير على الإنتاج والقرارات في الدول الأخرى نتيجة لمشاركته في التجارة الزراعية العالمية (كابريني، 2020). بالإضافة إلى وجود تحديات بيئية كبيرة، فإن العديد من الدول الأورو-متوسطية تعاني من تغيرات غذائية وتغذوية دائمة تؤثر على صحة سكانها. لضمان الأمن الغذائي والتغذية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من الضروري معالجة الطلب المتزايد على المياه في الزراعة، والقدرة على الحفاظ على استدامة إنتاج الغذاء المحلي، واعتماد المنطقة المتزايد على الواردات الغذائية. ابتكرت مجموعة دراسة MEDINA مدينا نهجًا متعدد المقاييس "لاستراتيجية تفرع المزرعة"، بدءًا من الممارسات الغذائية الحالية والبحث في الطرق المحتملة لجعل هذه الممارسات أكثر كثافة بالمغذيات (فيرجر وآخرون، 2018).

تعتبر استراتيجيات التخفيف الفنية وتفضيلات المستهلك الغذائية من الأمور الحاسمة بالنسبة للزراعة. وتشمل الأمثلة استخدام برامج التربية الانتقائية للماشية من أجل تقليل انبعاثات الميثان من الماشية الناتجة عن التخمر المعوي أثناء عملية الهضم؛ واستخدام الهضم اللاهوائي لتقليل انبعاثات السماد الطبيعي، الذي ينتج غازًا حيويًا يمكن، على سبيل المثال، استخدامه لتزويد المزارع بالطاقة؛ وتعظيم معدلات استخدام الأسمدة، مثل الزراعة الدقيقة، ولتقليل جريان الأسمدة. العديد من المبادرات المتخذة على مستوى المزرعة هي إما توسيع للأساليب الحالية لإدارة مخاطر المناخ أو جهود مبذولة لزيادة الإنتاج استجابة لتغير متوقع في ملف مخاطر المناخ. نظام المشورة الزراعية هو فرصة لتبسيط تكيف قطاع الزراعة مع تغير المناخ. يتم تفويض مثل هذه الأنظمة

[39] في إطار هذه الدراسة، تم إجراء مسح وسلسلة من المقابلات لمعرفة المزيد عن الزراعة الذكية مناخياً في منطقة الأورو-متوسط. استهدفنا بشكل أساسي منسقي اتحاد المشاريع وأصحاب المصلحة والباحثين. طلب المستجيبون أن تظل إجاباتهم مجهولة الهوية، وسيتم استخدام البيانات التي تم جمعها من إجاباتهم لدعم الأدبيات الموجودة. لكن، حصلنا على سبع ردود على المسح وأربع مقابلات وجهًا لوجه.

من قبل السياسة الزراعية المشتركة، لذلك ينبغي النظر فيما إذا كان يجب أن تتضمن المواد معلومات التكيف. علاوة على ذلك، أوروبا، التي اتخذت إجراءات تشريعية لتقليل الهدر في مرحلتي التوزيع والاستهلاك، يجب عليها الآن تعديل اللوائح الفعلية المعمول بها بسرعة لتمكين التقنيات الجينية الجديدة للمساهمة في تقليل خسائر إنتاج المحاصيل. يعود الأمر كله إلى مدى مرونة زراعتنا في المستقبل وكيف يمكننا حماية قدرتنا على الإنتاج.

يجب أن تعطي خطط السياسة الزراعية المشتركة المستقبلية الاستراتيجية الأولوية لتدابير التكيف متعددة الأهداف ذات الفوائد المختلفة

ضمان الأمن الغذائي للأوروبيين، أحد مبادئ السياسة الزراعية المشتركة والاتحاد الأوروبي، يجعل هذا التكيف مع تنظيم الكائنات المعدلة وراثيًا (GMO) الأوروبية مشكلة إستراتيجية. لا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يمنع المزارعين من استخدام هذه التقنيات الحيوية الجديدة دون المخاطرة بفقدان سيادته الغذائية ومعه سيادته الاقتصادية. من أجل تلبية متطلبات الجميع، يجب علينا اتخاذ إجراءات بشأن كل عامل قد يكون له تأثير على إنتاج واستهلاك المنتجات الغذائية حيث من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم إلى 10 مليارات نسمة في عام 2050. أحد أسباب نقص الغذاء المتاحة هو الهدر. تقدر منظمة الأغذية والزراعة أن ثلث الأغذية التي يتم إنتاجها للاستهلاك البشري تُفقد أو تُهدر كل عام (البذور الأوروبية، 2022).

إن السياسة الزراعية المشتركة المعمول بها اليوم تدمج بالفعل التكيف (2014-2020). تنص لائحة أومنيباص (Omnibus Regulation) للأعوام 2017-2020 على أنه يجوز لأعضاء الاتحاد الأوروبي تقديم دعم مرتبط بناءً على نتائج فترة مرجعية سابقة. يجب إسقاط هذه اللوائح في المستقبل لأنها يمكن أن تشجع إنتاج المحاصيل في المناطق التي لم يعد ذلك فيها مجديًا اقتصاديًا. حتى مع وجود إطار للسياسة يشجع التكيف، إلا أن التكيف على مستوى المزرعة قد يكون ضئيلاً. يحدث هذا بسبب مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك استخدام التدابير الطوعية (أي تلك التي لا تجبر المزارعين على توظيفها)، ونقص الأموال الاستثمارية، والحاجة إلى التكيف من جانب الحكومة، والقدرة المؤسسية. عند صياغة التدابير التي سيتم تقديمها، يجب أن تعطي خطط السياسة الزراعية المشتركة المستقبلية الاستراتيجية الأولوية لتدابير التكيف متعددة الأهداف ذات الفوائد المختلفة. بسبب الأهداف البيئية المتنافسة، يجب أن تعطي خطط السياسة الزراعية المشتركة الإستراتيجية المستقبلية الأفضلية لتقنيات التكيف متعددة الأهداف مع العديد من الفوائد.

تستند السياسة الزراعية المشتركة التي تم إنشاؤها عام 1962 إلى الإعانات المباشرة للمزارعين ونمو المناطق الريفية. إن تعزيز الزراعة المرنة والمستدامة القائمة على البحث والابتكار هو الأولوية الحالية للمفوضية الأوروبية. في الواقع، من خلال التأكيد على فوائد الزراعة الذكية مناخيا، فهي تحفز الدول الأعضاء على الاستثمار فيها.

بمساعدة المحاورين والبحث المكثف على الإنترنت، تمكنا من تحديد العديد من المشاريع التي تتخذ من أوروبا مقراً لها. دار المقاصة الأوروبية (ECHORD PLUS PLUS)، وروبوتات لحصاد الخضار (SWEEPER)، وروبوت حقل العنب (VINEROBOT)، ومنصة ري مرنة فيغارو (FIGARO)، ونظام متكامل للكشف السريع عن السموم سيمفوني (SYMPHONY)، والإدارة المتقدمة للمزارع (AGROIT)، والبيانات المفتوحة الموجهة نحو المزرعة (FOODIE)، وتعزيز ومراقبة نظام EGNSS (AUDITOR)، وإنترنت للأغذية والمزارع (4D4F)، وقرارات الألبان (IoF 2020)، وتعزيز السياسة الزراعية المشتركة (RECAP)، وشبكة الزراعة الذكية المواضيعية (SMART AKIS) وغيرها (الجدول 1 والشكل 1). المستفيدون من البرنامج هم مزارعون ومربون أوروبيون، ومجتمعات محلية، ومؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تستخدم أنشطتها للحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز الاقتصادات المحلية.

الجدول 1 : وصف لمشروعات الزراعة الذكية مناخياً التابعة للاتحاد الأوروبي

الاسم المختصر للمشروع	عنوان المشروع	الوصف
دار المقاصة الأوروبية بلس (ECHORD PLUS PLUS)	دار المقاصة الأوروبية لتطوير الروبوتات المفتوحة بلس	الروبوتات لحصاد الخضروات
سويبر (SWEEPER)	روبوتات لحصاد الخضار	روبوت حصاد الفلفل الحلو
فاينروبوت (VINEROBOT)	روبوت حقل العنب	روبوتات لإنتاج النبيذ
فيغارو (FIGARO)	منصة ري مرنة ودقيقة لتحسين إنتاجية المياه على نطاق المزرعة	تكنولوجيا الري د س س
سيمفوني (SYMPHONY)	نظام متكامل يعتمد على أجهزة ميكروية ضوئية ومكونات ميكروفلويديك للكشف السريع عن السموم في الحليب ومنتجات الألبان	مجسات لمنتجي الألبان
أجرويت (AGROIT)	الإدارة المتقدمة للمزارع	منصة افتراضية، تطبيق
فودي (FOODIE)	البيانات المفتوحة الموجهة نحو المزرعة في أوروبا	حوسبة كلاود
أوديتور (AUDITOR)	تعزيز ومراقبة نظام EGNSS المتقدم متعدد الكواكب	نظام التعزيز الأرضي GNNS
فوردي فوراف (4D4F)	إنترنت للأغذية والمزارع 2020	رسم خرائط واستشعار للأغذية الزراعية
آي أو اف (IoF) 2020	قرارات الألبان المستندة إلى البيانات للمزارعين	تكنولوجيا للمربين
تعزيز السياسة الزراعية المشتركة (RECAP)	تعزيز السياسة الزراعية المشتركة	بيانات ضخمة لتحسين السياسة الزراعية المشتركة واحترام القانون
سمارت اكيس (SMART AKIS)	شبكة الزراعة الذكية المواضيعية	معلومات حول التكنولوجيا في الزراعة

الشكل 1 : وصف لمشروعات الزراعة الذكية مناخياً التابعة للاتحاد الأوروبي

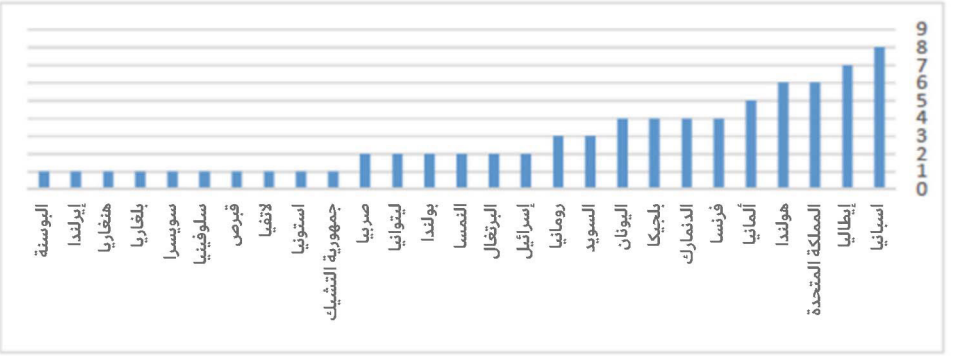

المصدر: فوسكو وآخرون، 2020

تنتج إيطاليا ما يقرب من خُمس القيمة المضافة الإجمالية للقطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي، مما يجعلها الدولة الأولى في أوروبا من حيث القيمة المضافة. هولندا هي المصدر الأوروبي الرئيسي للمنتجات الزراعية. نظرًا لاعتماد اقتصاد اليونان على القطاع الأولي، فإنها تمكنت من تجنب تكبد معدلات بطالة كبيرة في مناطقها الريفية خلال الأزمة المالية لعام 2008. قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي من المتوقع أن يغير مستقبل المزارعين، كانت المملكة المتحدة من بين أكبر خمسة متلقين للمدفوعات الأوروبية المباشرة. يُعد نظام الزراعة الأسرية في سلوفينيا مثالاً ممتازًا على نقاط القوة ومواطن الضعف في البلد من حيث استقرار السوق والاندماج الاجتماعي والفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع.

الشكل 2 : البلدان المشاركة في مشاريع الزراعة الذكية مناخياً التابعة للاتحاد الأوروبي

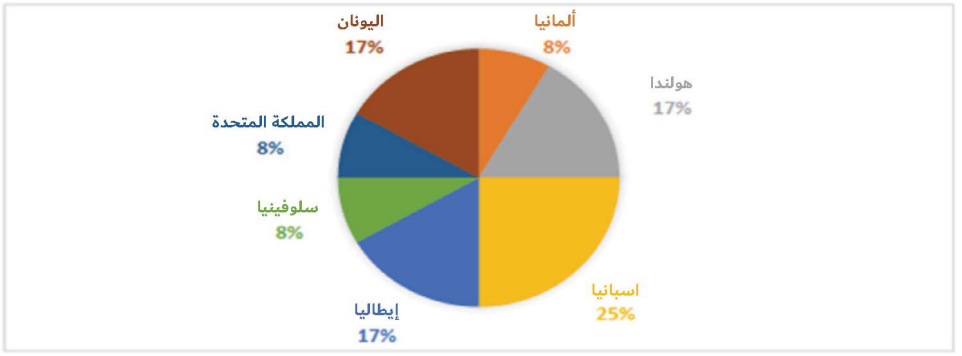

المصدر: فوسكو وآخرون، 2020

يتطلب اقتصاد الاتحاد الأوروبي الابتكار من أجل التقدم وأن يصبح أكثر ذكاءً واستدامة وشمولاً في عالم متغير. قدم الاتحاد الأوروبي اتحاد الابتكار كجزء من خطته للنمو، الاتحاد الأوروبي 2020، بهدف مساعدة جميع دول الاتحاد الأوروبي في تزويد مواطنيها باقتصاد أكثر تنافسية، ووظائف أكثر وأفضل، ومستوى معيشة أعلى. الشراكة الأوروبية للابتكار من أجل الإنتاجية الزراعية والاستدامة تشجع الزراعة والغابات المستدامة والتنافسية التي "تحقق أكثر وأفضل من الأقل". فهي تساعد في الحفاظ على إمدادات ثابتة من الأغذية والأعلاف الحيوانية والمواد الحيوية من خلال توسيع أنشطتها جنبًا إلى جنب مع الموارد الطبيعية الحيوية التي تدعم الزراعة. من أجل دعم خطة الاتحاد الأوروبي "أوروبا 2020" للنمو الذكي والمستدام والشامل، تم إنشاء الشراكة الأوروبية للابتكار من أجل الإنتاجية الزراعية والاستدامة في عام 2012. أحد الأهداف الأساسية الخمسة لهذه الاستراتيجية هو تعزيز البحث والابتكار. كما أنها تدعم أسلوبًا تشاركيًا جديدًا للابتكار يسمى الشراكات الأوروبية للابتكار. على مستوى الاتحاد الأوروبي، تجمع الشراكة الأوروبية للابتكار من أجل الإنتاجية الزراعية والاستدامة الجهات الفاعلة الابتكارية في الزراعة والغابات، بمن فيهم المزارعون والمستشارون والباحثون والشركات والمنظمات غير الحكومية وغيرها. قاموا معًا بإنشاء شبكة الشراكة الأوروبية للابتكار التي تمتد عبر الاتحاد الأوروبي بأكمله. تعتبر المجموعات التشغيلية لشبكة الشراكة الأوروبية للابتكار، والمشروعات متعددة الجهات الفاعلة، والشبكات المواضيعية كلها أجزاء بناء مهمة في هذه الشبكة. في حين يتم تمويل المبادرات متعددة الجهات الفاعلة والشبكات المواضيعية من قبل برنامج هورايزن، يتم تمويل المجموعات التشغيلية من قبل برامج التنمية الريفية. تركز المجموعات التشغيلية الخاصة بالشراكة الأوروبية للابتكار من أجل الإنتاجية الزراعية والاستدامة على قضية أو فرصة (عملية) معينة قد تحفز الابتكار. هذه المجموعات قائمة على المشروع. تعمل طريقة

المجموعات التشغيلية على زيادة تطبيق العديد من أنواع المعرفة (العملية والعلمية والتقنية والتنظيمية، وما إلى ذلك). مرفق دعم الابتكار وتبادل المعرفة] الشراكة الأوروبية للابتكار من أجل الإنتاجية الزراعية والاستدامة [، في إطار شبكة السياسة الزراعية المشتركة، حل محل نقطة خدمة الشراكة الأوروبية للابتكار من أجل الإنتاجية الزراعية والاستدامة اعتبارًا من تموز/ يوليو 2021. يوفر مرفق الدعم مجموعة واسعة من الموارد والخدمات التي قد تساعدك في تطوير مفاهيمك وتعهداتك. بالإضافة إلى ذلك، فهو يعزز التواصل من خلال المؤتمرات ومجموعات التركيز وورش العمل والندوات والمنشورات؛ وهذا يحسن الاتصال وتبادل المعلومات.

حالة منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

تعكس العلاقات الخاصة التي تربط الاتحاد الأوروبي بجيرانه في البحر الأبيض المتوسط قرونًا من التاريخ المشترك بالإضافة إلى الاتصال الاقتصادي والثقافي الذي يؤديه الاتحاد من أجل المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، يجب إعطاء منطقة البحر الأبيض المتوسط أولوية قصوى لاتخاذ إجراءات مناخية. لقد تم تحديد المنطقةعلى أنها "نقطة ساخنة" لتأثيرات المناخ من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ نظرًا لقابليتها الشديدة للتأثر بتغير المناخ. نتيجة للزيادة الهائلة في استهلاك الطاقة والتحضر والتوسع السكاني، فإن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تتصاعد بسرعة (الاتحاد من أجل المتوسط، 2016). يتركز التعاون الإقليمي للاتحاد الأوروبي مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على سياسة الجوار الأوروبية وأدواتها المالية، وقد أدرج الاتحاد من أجل المتوسط منذ فترة طويلة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في هذا التعاون. تم اعتماد الخطة المحدثة لتعاون المفوضية الأوروبية مع الدول الشريكة لها في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط في عام 2015. وتتضمن الاتفاقية المحدثة فصلاً منفصلاً عن المناخ والطاقة لأول مرة من أجل تمثيل اتفاقية باريس وعكس هذا التركيز على التعاون المناخي. وستُبنى مساعداتنا المالية والسياسية القادمة للعمل المناخي في الجوار الجنوبي عليها (الاتحاد من أجل المتوسط، 2016). لذلك، إذا تم عمل استثمارات في نظام بيئي داعم، فإن منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط لديها إمكانات هائلة للاستفادة من التطورات في الحلول الذكية للمناخ. يمكن زيادة تحسين كفاءة المياه وإنتاجية المحاصيل في المنطقة من خلال البحث وتطوير التكنولوجيا والنقل من أوروبا إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط الجنوبية. يجب أن يكون لمقدمي حلول الزراعة الرقمية، بما في ذلك شركات التكنولوجيا الزراعية والمشغلين المتنقلين من أوروبا، عرض قيم واضح وطريق واضح للاستدامة التجارية لجذب الاستثمار وتوسيع نطاق الحلول الذكية مناخياً على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

يجب إعطاء منطقة البحر الأبيض المتوسط أولوية قصوى لاتخاذ إجراءات مناخية

لم نتمكن من تحديد مشاريع الزراعة الذكية مناخيا المنجزة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بسهولة، لكننا تمكنا من تحديد مشروع أورو-متوسطي واحد كان قد بدأ للتو، وهو مشروع ممول من قبل الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. عملت إسبانيا كمنسق للمشروع، وشكلت مجموعة من الجزائر وألمانيا وتركيا ومصر التحالف. CICLICA هو مشروع بحث وابتكار يركز على مسارين. أولاً، يتم إنشاء نظام ذكي لإدارة المياه من خلال الجمع بين التقنيات الحديثة لتوفير المياه التي تم التحقق منها بالفعل في المختبرات؛ ثانيًا، نظام يتضمن تطبيق التقنيات الحيوية والحلول الزراعية المختلفة لنمذجة الري، والإدارة الزراعية المحسنة، والتكيف الجيني للمحاصيل البديلة. سيركز المشروع على إيجاد وبحث ممارسات متكاملة في المزرعة للتعامل مع نوعي الضغوط اللاحيوية - المياه والملوحة- أثناء تطبيق هذه الممارسات في إطار نموذجين مختلفين من أنظمة الزراعة: 1) نظام الزراعة الشائع، الذي ينتج محاصيل البحر الأبيض المتوسط مثل الزيتون والحمضيات والطماطم. (2) نظم زراعة المحاصيل البديلة، والتي تشمل إدخال محاصيل جديدة لتحسين

قدرة النظام الزراعي على التعامل مع الضغوط اللاحيوية.

في غضون ذلك، يخطط المغرب لخلق 1.5 مليون فرصة عمل جديدة ومضاعفة القيمة المضافة في قطاع الأغذية الزراعية بثلاثة أضعاف. في عام 2008، كشف المغرب عن مخطط المغرب الأخضر (PMV)، وهو سياسة زراعية طويلة الأجل. يحاول مخطط المغرب الأخضر تسهيل وصول صغار المزارعين إلى التقنيات والخدمات. لقد أصبح دعم صغار المزارعين أكثر أهمية نتيجة لتغير المناخ لأن لديهم وسائل تقنية ومالية محدودة لا تكفي لتحمل عدم القدرة على التنبؤ المتزايد بالبيئة. يعمل مخطط المغرب الأخضر والبرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري المرتبط به على تعزيز توزيع المياه بصورة محسنة واستخدام تقنيات ري أكثر كفاءة في المناطق المروية. يعمل أربعة ملايين شخص في الزراعة في المغرب، مما يساهم بنحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي. سنت المملكة قانون مخطط المغرب الأخضر في عام 2008، والذي يتيح الوصول إلى التمويل المناسب، لتوسيع هذا القطاع الاقتصادي المهم، وعلى وجه الخصوص، لتسهيل تجديد المزارع العائلية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق المحرومة. وقد استفاد القرض الفلاحي للمغرب من عدة خطوط ائتمان مميزة بشعار برنامج ضمان التمويل الزراعي والريفي في هذا الصدد. هذا الشعار هو أداة طورتها وكالة التنمية الفرنسية لتشجيع التمويل الزراعي والريفي. على الرغم من المخاطر المرتبطة بعملياتها، استفادت 7,000 مزرعة صغيرة من القروض المصرفية التي تم إنشاؤها بمساعدة الوكالة الفرنسية للتنمية بين عامي 2015 و2018.

هكذا، فإن الزراعة الذكية هي هدف حكومي في المغرب. تُدرج سياسة الحكومة للجيل الأخضر 2020-2030، التي تم إطلاقها في عام 2020، "إدخال التكنولوجيا الجديدة ورقمنة الخدمات الزراعية" كأحد أهدافها. تسعى الخطة إلى وضع أكثر من 100,000 مضخة ري تعمل بالطاقة الشمسية. AgriEdge هي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية ستستفيد من هذا الدفع لرقمنة الصناعة. تستخدم الشركة منصة زراعية دقيقة لتحليل مجموعة متنوعة من البيانات، بما في ذلك صور الطقس والأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار، لتحديد الكمية المثالية من الأسمدة والمياه لكل محصول. وفي غضون ذلك، يعد قطاع الأعمال قوة رئيسية وراء مبادرات الزراعة الذكية في مصر. يساعد تطبيق يسمى IrriWatch، تم إنشاؤه في هولندا، المزارعين في تحسين الري من خلال استخدام تقنية "الاستشعار الافتراضي"، التي تحلل الإشارات من العديد من الأقمار الصناعية الحرارية لتحديد رطوبة التربة وإمكانات المياه. التسميد، الذي يمكن أن يخفض كمية المياه المطلوبة بنسبة 30%، هو الطريقة التي تخطط بها شركة برمودة المصرية الناشئة لمعالجة نقص المياه. تستخدم شركة فودافون مصر الرائدة في مجال الهواتف المحمولة نطاق وصولها وحجمها في المناطق الريفية لتقديم المشورة الزراعية لصغار المزارعين عبر رسائل نصية يومية. تعمل فودافون ووزارة الزراعة معًا لخدمة "المزارعين المصريين".

لأول مرة، في تونس، اجتمع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص بدعم من بنك التنمية الأفريقي في عام 2018 لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات المتعلقة باستخدام الطائرات بدون طيار في تخطيط وإدارة وتقييم المشاريع الزراعية. سيتم تحسين قدرة الزراعة المتوسطية على الاستجابة للتحديات المتصاعدة بشكل أكثر فعالية وكفاءة من خلال هذا المشروع التجريبي. وفقًا لمشاركينا التونسيين، فإن استخدام الطائرات بدون طيار في الصناعة الزراعية سيجعل من الممكن قريبًا تحسين المهام كثيفة العمالة التي يجب على المزارعين التونسيين القيام بها. "هذه الأداة رائعة! من المفيد افتراض تحقيق زيادة بنسبة 80% في الإنتاج اليومي!" ستمكن هذه الطائرة المزارعين من تحديد أفضل السبل لإدارة أراضيهم على وجه اليقين والأهمية. يمكن للطائرة بدون طيار الآن قياس مستويات النيتروجين المنبعثة من الحقل الزراعي الذي تطير فوقه بسبب الكاميرا المزودة بتقنية الأحمر والأخضر

والأزرق[40]. سيتم تقييم البيانات التي تم جمعها وتفسيرها. وسيتم اتخاذ قرار بتوزيع جرعات النيتروجين الإضافية المطلوبة لعملية التمثيل الضوئي للمحاصيل، وبالتالي نموها، بعد المناقشة مع المزارع لتعزيز جزء واحد أو أكثر من أجزاء قطعة الأرض. سيمكن ذلك من عمل الإضافة بدقة تصل إلى بضع سنتيمترات بفضل الخرائط الدقيقة للغاية للطائرة بدون طيار للمناطق التي تعاني من نقص الأسمدة. من خلال التركيز فقط على مناطق النقص، سيزيد المزارع الإنتاج مع توفير كميات كبيرة من النيتروجين.

النظر في الحفاظ على البيئة في الزراعة لم يعد خيارًا. بما أن المنطقة معرضة للاحتباس الحراري، يجب على التونسيين وعلى منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل تولي هذا الواجب. في الواقع، حصل المزيد والمزيد من أحداث الجفاف في السنوات الأخيرة. وبالتالي، فإن الاستخدام الفعال للمياه أمر بالغ الأهمية. يمكن لخوارزمية الطائرة بدون طيار رسم خريطة طبوغرافية للأرض ومحاكاة نظام الري الذي يغذيها بفضل التعرف على الصورة. يتم بعد ذلك وصف خيارات موازنة توزيع المياه، مثل استخدام القنوات لتعظيم معدل التدفق. وهكذا، يتم استهلاك فقط ما هو ضروري من المورد. يمكن للمزارع التحكم في انتاج محصوله، الذي يفك ارتباطه بهطول الأمطار، لتعزيز قدرته على الصمود في فترات الجفاف.

حدد العديد من المشاركين التونسيين في المسح شركة ناشئة تونسية نشطة بشكل رئيسي في غرب إفريقيا ولكن ليس في تونس أو أي بلد متوسطي، مما يطرح الكثير من الأسئلة حول تمكين هذا النوع من المبادرات في المنطقة والاستفادة منها بشكل مباشر. توفر مبادرة "التكنولوجيا الفلاحية في تونس"، التي أنشأتها المؤسسة التونسية STECIA International، للشركات الناشئة المعرفة والحافز والتشبيك اللازم للتوسع دوليًا وبيع الدراية التكنولوجية والحلول الزراعية لغرب إفريقيا، بدءًا من السنغال وساحل العاج. يتم تمويل هذه المبادرة من قبل مشروع "اينوفي" الممول من قبل الاتحاد الأوروبي Innov'i - EU4Innovation، وتتولى تنفيذها شركة الخبراء بفرنسا وتهدف إلى تحسين وهيكلة وتسويق النظام البيئي التونسي للابتكار وريادة الأعمال. تقدم مبادرة "التكنولوجيا الفلاحية في تونس"، لشركات التكنولوجيا الزراعية الراسخة مع حلول في مرحلة التسويق المساعدة في التسويق والتدريب الفردي. لتلبية احتياجات الشركات الزراعية والتجارية الزراعية في غرب إفريقيا، يتمثل الهدف النهائي للمشروع في الترويج لتونس، وهي بلد "عمل الشركات الناشئة"، كمصدر للحلول الزراعية عالية التقنية.

النظر في الحفاظ على البيئة في الزراعة لم يعد خيارًا

في حالة الجزائر، يصاحب الزيادة في الطلب العالمي على الغذاء تحديات في جانب العرض تتعلق بالأراضي والمدخلات الزراعية. بحلول عام 2050، من المتوقع أن يكون هناك 10 مليارات شخص على هذا الكوكب. ستكون الجزائر واحدة من أكثر البلدان تأثراً بتغير المناخ، وقد لاحظنا ذلك بالفعل بسبب الإجهاد المائي الشديد الأخير. للتكيف مع هذه التغييرات، تحتاج الزراعة إلى إجراء تحول رقمي أصبح ممكنًا بفضل الاتصال. لمساعدة المزارعين في استخدام الموارد بشكل أكثر فعالية واستدامة، توجد فعلا حلول معينة. يمكن لهذه التقنيات الجديدة أن تسهل عملية صنع القرار بشكل أفضل، مما يسمح بإدارة أفضل للمخاطر والتنوع لزيادة العوائد إلى أقصى حد وتعزيز الاقتصاد. تساعد الشركات الناشئة مثل آيتاك (AITECH) في إنشاء أنظمة زراعية في الجزائر ووضعها موضع التنفيذ على المستوى المحلي. بالإضافة إلى منع البلاد من المزيد من التخلف عن الركب، نأمل أن يزداد عددها حتى تتمكن الصناعة الزراعية الجزائرية من أخذ زمام المبادرة في دفع الاكتفاء الذاتي للبلاد في إنتاج الغذاء.

[40] نموذج ألوان الضوء الأحمر والأخضر والأزرق هو نموذج مضاف يتم فيه إضافة الألوان الأساسية للضوء الأحمر والأخضر والأزرق معًا بطرق مختلفة لإعادة إنتاج مجموعة واسعة من الألوان.

الخلاصة والتوصيات

يجب تبني منظور متكامل طويل الأجل لإدارة الموارد الطبيعية من قبل السلطات الوطنية والمحلية والإقليمية

يجب تبني منظور متكامل طويل الأجل لإدارة الموارد الطبيعية من قبل السلطات الوطنية والمحلية والإقليمية. يجب أن تراعي أفعالهم جميع العلاقات وجوانب المشاكل ذات الصلة، بما في ذلك المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، بدلاً من التركيز على أسلوب واحد فقط أو قطاع واحد أو علاج واحد. كتوضيح، على الرغم من أن إدارة إمدادات المياه هي دائمًا أولوية قصوى، إلا أنه من الضروري زيادة التوسع في إدارة الطلب على المياه الزراعية لدمج سياسات أكثر تعقيدًا واتساقًا من شأنها تعزيز التنمية طويلة الأجل للمهارات التقنية. وبالمثل، يجب أن تعالج إدارة المياه المخاوف التي تؤثر على الزراعة البعلية، والتي تشكل معظم الزراعة وتسهم بشكل كبير في الأمن الغذائي في بلدان البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن الزراعة المروية.

نظرًا للقيود المحتملة والمتعلقة بالتنمية، فإن التحول الزراعي من خلال الزراعة الذكية مناخيًا سيتطلب اتخاذ عدة خطوات لدعم أنظمة سبل العيش التي تكون قادرة على الصمود أمام المناخ، وتعزز الأمن الغذائي والتغذية، وتستخدم الموارد الطبيعية على نحو مستدام. تعكس هذه الحلول القائمة على النتائج ذات الأولوية القصوى أيضًا القضايا التي تم التأكيد عليها في هذه الدراسة:

- **مشاركة الشباب.** من الضروري إشراك الشباب وإعطاء رواد الأعمال الزراعية الشباب الأدوات التي يحتاجونها للقيام باستثمارات حكيمة في مزارعهم وأعمالهم من أجل تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. الشباب هم المفتاح لضمان حصول الجميع على الغذاء في المستقبل، ولكن نظرًا للعقبات العديدة التي يجب التغلب عليها، لا يرى الكثير من الشباب مهنة في الزراعة. تستلزم المعدلات المرتفعة لبطالة الشباب استجابات سياسية محددة لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، لا سيما في المناطق الريفية.
- **تشجيع الأفكار والحلول التي يحركها السياق والذكية مناخياً.** الاستثمارات في المنهجيات القائمة على النظام الإيكولوجي والتكنولوجيا المتطورة والبيئة الداعمة ستلزم لتعزيز وتسهيل اعتماد الزراعة الذكية مناخياً. يدعي كامبل وآخرون (2014) أن فهم مناهج الزراعة الإيكولوجية للتكثيف المستدام وتطوير الزراعة أمر بالغ الأهمية للزراعة الذكية مناخيا.
- **تكييف إدارة المياه لتعزيز الأمن الغذائي في سياق الزراعة الذكية مناخيا.** لتكييف إدارة المياه مع تغير المناخ، هناك حاجة إلى أربع ركائز أساسية. أحدها هو تقييم موارد المياه والمخاطر التي تجلبها على الإنتاجية الزراعية. وتشمل الأخرى إعادة التفكير في تخزين المياه، وتعزيز الزراعة البعلية، واستخدام الري الإضافي لإدارة تقلبات المياه المرتبطة بالمناخ، وتعزيز المرونة من خلال اعتماد تقنيات أكثر تعقيدًا في الزراعة وإدارة المياه.
- **تحسين تنسيق السياسات وتقوية المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية للمساعدة في تنفيذ الزراعة الذكية مناخيا.** قد تضيف التطورات ذات الصلة بالزراعة الذكية مناخيا ضغطا كبيرا على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. مطلوب دعم مؤسسي قوي لتعزيز التنوع في صنع القرار وتحسين نقل المعلومات. يمكن تشجيع اعتماد الزراعة الذكية مناخيا بقوة من قبل المزارعين (وجمعيات المزارعين)، من بين المؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين. يجب تنسيق تمويل استراتيجيات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا عبر الحكومات الوطنية.
- **لتعزيز وصول أصحاب الحيازات الصغيرة والحكومات ورواد الأعمال من القطاع الخاص إلى التمويل يلزم تطوير وتنفيذ الزراعة الذكية مناخيا، وينبغي وضع خطط تمويل جديدة.** يجب أن تستعين هذه الخطط بإشراك البنوك التعاونية والبنوك الوطنية. مد

خط أنابيب من الاستثمارات ضروري لتعزيز الزراعة الذكية مناخيا. من المتوقع أن يكون تمويل القطاع العام للتكيف والتخفيف أكبر مصدر لتمويل المناخ من أجل الزراعة الذكية مناخيًا في البلدان النامية. تشمل مصادر التمويل المحتملة الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية العالمية ومرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. من خلال أدوات السياسة الوطنية مثل خطط التكيف الوطنية وإجراءات التخفيف المناسبة على المستوى الوطني، يمكن لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ تخصيص التمويل لبرامج التكيف الوطنية. وفي غضون ذلك، يجب أن يتفق شركاء التنمية أيضًا على خطط تنفيذ لاستثمارات محددة تستند إلى مزاياها النسبية؛ ويجب تحديد أوجه التآزر وتشكيل الخطط التعاونية.

- **زيادة الاستثمارات الوطنية في الزراعة.** يجب أن يتم توجيه الاستثمارات في تدخلات الزراعة الذكية مناخيًا وتوزيعها بشكل أكثر استهدافا، مع استثمارات أكبر وأكثر تنسيقًا. إذا كانت هناك سياسات وأطر عمل وطنية من أجل الزراعة الذكية مناخيًا، فسوف يتبنى المزارعون التقنيات بشكل أكثر تواترًا. علاوة على ذلك، يمكن أن يساعد تمويل الكربون المزارعين في المراحل المبكرة، قبل أن تبدأ الأشجار في أنظمة الحراجة الزراعية في تحقيق ربح.

المراجع

الوكالة الفرنسية للتنمية (2021). *برنامج ضمان التمويل الزراعي والريفي: من أجل تمويل زراعي وريفي أكثر خضرة*. أخذ من: https://www.afd.fr/fr/actualites/agreenfi-finance-agricole-rurale-plus-verte

بلوس- ويدمير، آي. (2022). *افسح المجال للأرقام: العرق العمري في البحر الأبيض المتوسط*. المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط. أخذ من: https://www.iemed.org/publication/make-way-for-numbers-the-age-race-in-the-mediterranean/

كامبل، ب. م. وآخرون. (2014). التكثيف المستدام: ما هو دوره في الزراعة الذكية مناخياً؟ *الرأي الحالي في الاستدامة البيئية*، 8، 2014، 39-43.

المفوضية الاوروبية. (2021). *الزراعة الذكية مناخياً: حلول للزراعة والغابات القادرة على الصمود*. أخذ من: https://ec.europa.eu/eip/agriculture/sites/default/files/eip-agri_brochure_climate-smart_agriculture_2021_en_web_final.pdf

وكالة البيئة الأوروبية. (2019). *التكيف مع تغير المناخ في قطاع الزراعة في أوروبا*. أخذ من: https://www.eea.europa.eu/publications/cc-adaptation-agriculture

البذور الأوروبية. (2022). يجب أن تتبنى أوروبا تقنيات الجينوم الجديدة لحماية سيادتها الغذائية. أخذ من: https://european-seed.com/2022/02/europe-must-embrace-new-genomic-technologies-ngt-to-safeguard-its-food-sovereignty/

منظمة الأغذية والزراعة. (2023). *الزراعة الذكية مناخيا*. أخذ من: https://www.fao.org/climate-smart-agriculture/en/

فوسكو، ج. وآخرون. (2020). كيفية تحسين انتشار الزراعة الذكية مناخياً: ماذا تخبرنا به الأدبيات. *الاستدامة*، 12 (12).

مجموعة بنك التنمية الأفريقي. (2019). *تحديث الزراعة الأفريقية من خلال مشاركة التجربة الناجحة للطائرات بدون طيار في تونس*. أخذ من: https://www.afdb.org/fr/news-and-events/press-releases/moderniser-lagriculture-africaine-en-partageant-lexperience-reussie-des-drones-en-tunisie-32298

هاو، إكس. وآخرون. (2016). *الزراعة الذكية مناخيا: نجاحات في أفريقيا. تقرير*. مجموعة البنك الدولي. أخذ من: https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/622181504179504144/climate-smart-agriculture-successes-in-africa

ليبر، ل. وآخرون. (محررون). (2018). الزراعة الذكية مناخيا. بناء المرونة لتغير المناخ. *إدارة وسياسة الموارد الطبيعية*، 52. تشام: سبرينغر.

المحافظة، م. س. وساثياميرثي، إي. (2022). تصور المزارعين لإدارة مياه الري في المنطقة شبه القاحلة المتأثرة بتغير المناخ - دراسة حالة لمنطقة جنوب البحر الميت، الأردن. *مجلة تقرير سيبولد*، 17 (09)، 2058-2075.

خبراء من منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال تغير المناخ والبيئة (2019). *المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: تقييم أولي بواسطة واجهة شبكة العلوم -السياسات في خبراء من منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال تغير المناخ والبيئة 2019*، أخذ من: http://www.medecc.org/wpcontent/uploads/2018/12/MedECC-Booklet_EN_WEB.pdf

تريكاريكو، د. (2021). *فرصة الزراعة الذكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. النظام العالمي للاتصالات المتنقلة. أخذ من: https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/programme/agritech/the-opportunity-for-smart-farming-in-the-middle-east-and-north-africa/

الاتحاد من أجل المتوسط. (2016). *منظور اللاعبين الرئيسيين بشأن تغير المناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط*. أخذ من: https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2016/11/UfM_SectoralReport_2016_EN_web1.pdf

فيرجر إي. أو. وآخرون. (2018). *نهج متعدد النطاقات "تفرع المزرعة" لتعزيز النظم الغذائية المستدامة للتغذية والصحة: منظور لمنطقة البحر الأبيض المتوسط*. الحدود في التغذية. أخذ من: https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fnut.2018.00030/full

قائمة الاختصارات

AA	Association Agreements	اتفاقيات الشراكة
AFD	French Development Agency	وكالة التنمية الفرنسية
AGREENFI	Agricultural and Rural Finance Guarantee Programme	برنامج ضمان التمويل الزراعي والريفي
CAM	Crédit Agricole du Maroc	القرض الفلاحي للمغرب
CAP	Common Agricultural Policy	السياسة الزراعية المشتركة
CH4	Methane	الميثان
CIHEAM	Centre International des Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes	المركز الدولي للدراسات العليا في البحر الأبيض المتوسط
COP	Conference of the Parties	مؤتمر الأطراف
COVID-19	Coronavirus Disease 2019	جائحة كورونا-19
CSA	Climate Smart Agriculture	الزراعة الذكية مناخياً
C3S	Copernicus Climate Change Service	خدمة تغير المناخ كوبرنيكوس
DDR	Doha Development Round	جولة الدوحة التنموية
DCFTAs	Deep and Comprehensive Free Trade Agreements	اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة
EAFRD	European Agricultural Fund for Rural Development	الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية
EC	European Commission	المفوضية الأوروبية
EEA	European Economic Area	المنطقة الاقتصادية الأوروبية
EFSD+	European Fund for Sustainable Development	الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة
EFSI	European Fund for Strategic Investments	الصندوق الأوروبي للاستثمارات الاستراتيجية
EIP	European Innovation Partnership	شراكة الابتكار الأوروبية
EIP-AGRI	European Innovation Partnership for Agricultural Productivity and Sustainability	الشراكة الأوروبية للابتكار من أجل الإنتاجية الزراعية والاستدامة
EMFF	European Maritime and Fisheries Fund	الصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك
EMP	Euro-Mediterranean Partnership	الشراكة الأوروبية المتوسطية
ENP	European Neighbourhood Policy	سياسة الجوار الأوروبية
ENP-South	European Neighbourhood Policy-South	سياسة الجوار الأوروبية - الجنوب
ENPARD	European Neighbourhood Programme for Agriculture and Rural Development	برنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية
ENPI	European Neighbourhood and Partnership Instrument	أداة الجوار والشراكة الأوروبية
ENP	European Neighbourhood Programme	برنامج الجوار الأوروبي
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الاغذية والزراعة
FARM	Food and Agriculture Resilience Mission	مهمة المرونة الغذائية والزراعية
G20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
G7	Group of Seven	مجموعة السبعة
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
GEF	Global Environment Facility	مرفق البيئة العالمية
GHI	Global Hunger Index	مؤشر الجوع العالمي
GIAHS	Globally Important Agricultural Heritage Systems	نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية
GIs	Geographical Indications	المؤشرات الجغرافية
GMO	Genetically Modified Organism	كائنات معدلة وراثيا

IFAD	International Fund for Agricultural Development	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IFPRI	International Food Policy Research Institute	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
INTERREG	EU funding program for regional development and cooperation	برنامج تمويل الاتحاد الأوروبي للتنمية والتعاون الإقليميين
IPCC	Intergovernmental Panel on Climate Change	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
LEADER	Liaison Entre Actions de Développement de l'Économie Rurale (French for "Links between the rural economy and development actions")	الروابط بين الاقتصاد الريفي وإجراءات التنمية
LIFE+	EU funding program for environment and climate action	برنامج تمويل الاتحاد الأوروبي للعمل البيئي والمناخي
LULUC	Land Use and Land Use Change	استخدامات الأراضي وتغيير استخدامات الأراضي
MEDA	Mediterranean Development Aid	مساعدات التنمية المتوسطية
MENA	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MPCs	Mediterranean Partner Countries	البلدان المتوسطية الشريكة
MT	Metric Ton	طن متري
NAMAs	Nationally Appropriate Mitigation Actions	إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً
NAPs	National Adaptation Plans	خطط التكيف الوطنية
NDICI	Neighbourhood, Development and International Cooperation Instrument	أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
NBSs	Nature-based solutions	الحلول القائمة على الطبيعة
NTBs	Non-tariff barriers	الحواجز غير التعريفية
ODA	Official Development Assistance	المساعدة الإنمائية الرسمية
PMV	Plan Maroc Vert	مخطط المغرب الأخضر
POs	Producer Organisations	منظمات المنتجين
PRIMA	Partnership for Research and Innovation in the Mediterranean Area	الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط
PPP	Public-Private Partnerships	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
RRF	Recovery and Resilience Facility	مرفق التعافي والمرونة
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
SEMC	Southern and Eastern Mediterranean Countries	دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط
SEMCs	Southern and Eastern Mediterranean Countries	دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط
SPS	Sanitary and Phytosanitary	الصحة والصحة النباتية
UfM	Union for the Mediterranean	الاتحاد من أجل المتوسط
UN	United Nations	الأمم المتحدة - الأمم المتحدة
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
URAA	Uruguay Round Agreement on Agriculture	اتفاقية جولة أوروغواي بشأن الزراعة
US	United States	الولايات المتحدة
WEF	World Economic Forum	المنتدى الاقتصادي العالمي
WFP	World Food Programme	برنامج الغذاء العالمي
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

euromesco
Policy Study

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union